مجلة البحوث العلمية

تصدر عن جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية و التطبيقية طرابلس– ليبيا

العدد التاسع النصف الأول من السنة الخامسة 2020م

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 - The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

مجلة البحوث العلمية

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

طرابلس – ليبيا

(البحوث العلمية)

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر مرتين سنوياً عن جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية - طرابلس – ليبيا

منشورات جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية و التطبيقية 2020م

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 2016/201 - دار الكتب الوطنية – بنغازي

النسخة الورقية - 2707- 9546 :ISSN

النسخة الإليكترونية - 2707- 9554 :ISSN

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher.

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية:

- تسعى مجلة البحوث العلمية لأن تكون الخيار الأول للباحثين الراغبين بنشر مقالاتهم البحثية على كافة المستويات المحلية والعربية والإقليمية والدولية.

الرسالة:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية المتميزة والأصيلة و تمكين الباحثين من الوصول إليها والرقي بمستوى البحث العلمي على كافة الأصعدة المحلية والعربية و الإقليمية والدولية.

الأهداف:

- نشر الأبحاث والدراسات العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية و التطبيقية للاستفادة منها محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.
- استهداف المختصين من الباحثين في المجالات ذات العلاقة بتخصص الجامعة الأكاديمي.
- تقديم المجلة كنموذج رائد محلياً وعربياً وإقليمياً و دولياً في مجالات تخصص العلوم الإنسانية و التطبيقية..

مجلة (البحوث العلمية)

مجلة (البحوث العلمية) العدد التاسع من النصف الأول من السنة الخامسة 2020م

منشورات مجلة (البحوث العلية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

أسعار المجلة

الجهات	سعر النسخة داخل ليبيا	سعر النسخة خارج ليبيا
الطلبة	3 د.ل	4 دولارات أمريكية
المشتركون	5 د.ل	6 دولارات أمريكية
الأفراد	7 دولارات أمريكية	6 دولارات أمريكية
الوزارات والهيئات والمؤسسات وما في حكمها	10 دولارات أمريكية	12 دولاراً أمريكي

تنويه

إن تقديم البحوث المنشورة أو تأخيرها في ترتيب الصفحات لا يعني المفاضلة لكن متطلبات التنسيق الفني هي التي تتحكم في هذا الترتيب. وإن البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة.

هيئة تحرير مجلة

(البحوث العلمية)

جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المشرف العام: د.المبروك مفتاح أبوشينة

رئيس التحرير: أ.د. عابدين الدردير الشريف

أعضاء لجنة التحرير:

د. عبد الحميد علي المقروص

د:هاجر أمحمد الهادي الوصيف

أ.أكرم الهادي محمد

م. أشرف القماطي

المراجعة والتصحيح اللغوي:

د. محمود عمار المعلول

الهيئة الاستشارية للمجلة

ر.م	الاسم	القسم	الكلية	الجامعة	الدولة
1	أ.د. أسامة بن غازي المدني.	قسم الإعلام	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة أم القرى	السعودية
2	أ.د. أمطير سعد غيث	قسم التاريخ	كلية الآداب	جامعةالمرقب	ليبيا
3	أ.د. تيسير أحمد محمد أبو عرجة	قسم الصحافة	كلية الإعلام	جامعة البتراء	الأردن
4	أ.د. جمال محمد جابر عبدالله	قسم الترجمة	كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات
5	د. زكية علي الديب	قسم الترجمة	مدرسة اللغات	الأكاديمية الليبية	ليبيا
6	أ.د. علي الدوكالي	قسم المكتبات و المعلومات	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا
7	أ.د. عمر إبراهيم حسين		كلية القانون	جامعة طرابلس	ليبيا
8	أ.د. عياد أبوبكر هاشم	قسم الفنون التشكيلية	كلية الفنون و الإعلام	جامعة طرابلس	ليبيا
9	د. فتحي خليفة اليعقوبي.	قسم الهندسة المدنية	كلية الهندسة	جامعة طرابلس	ليبيا
10	د.فرج محمد نصر بن لامة	قسم العلوم السياسية	كلية الاقتصاد و العلوم السياسية	جامعةطرابلس	ليبيا
11	د. فرحة مفتاح عبدالله بشر	قسم اللغة العربية	كلية الآداب	جامعة سرت	ليبيا
12	أ.د. فيصل إبراهيم محمد المقدادي	قسم المسرح	كلية الفنون الجميلة	جامعة أربيل	العراق
13	د. لبنى رحموني	قسم العلوم الإنسانية	كلية العلوم الإنسانية و التطبيقية	جامعة أم البواقي	الجزائر
14	د. محمد عبد الفتاح عوض	قسم الإعلام	كلية الآداب	جامعة الزقازيق	مصر
15	أ.د. محمد عبدالله لامة	قسم الجغرافيا	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا
16	أ.د. محمد علي غريب	قسم الإعلام	كلية العلوم الاجتماعية	جامعة أم القرى	السعودية
17	أ.د. مفتاح دخيل	قسم الجغرافيا	كلية الآداب	جامعة طرابلس	ليبيا
18	د. وجدان ميلاد الشتيوي	قسم علم النفس	أكاديمية الدراسات العليا	بنغازي	ليبيا

- الأسماء تم ترتيبها أبجدياً

قواعد النشر وشروطه

بمجلة (البحوث العلمية)

بجامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية

نبذة عن المجلة:

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة **إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**- طرابلس -ليبيا باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية، إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

أهداف المجلة:

- تفعيل البحث العلمي وإثراؤه في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية في الجامعة.
- الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.
- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، ونقل أفكارهم العلمية من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرارات والممارسين في داخل ليبيا وخارجها.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين والمهتمين بالموضوعات المستجدة في كافة المجالات العلمية ذات العلاقة بالتخصصات العلمية

قواعد النشر: يشترط في الموضوعات المقبولة للنشر بالمجلة إتباع القواعد والشروط الآتية:

1- **البحوث والدراسات:** يشترط في البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة أن تتصف بالآتي:

أ. أصالة أفكار البحث وموضوعه، وكونه لم يسبق نشره أو تقديمه للنشر في مجلة أخرى ولم يكن جزءًا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.

ب. سلامة المنهج العلمي المتبع في البحث.

ج. سلامة لغة البحث ووضوح أفكاره وترابطها.

2- **الإشارة إلى المرجع:** عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث ومراجعه بأرقام متسلسلة وفقاً لترتيب ورودها فيه، وكذلك الأمر في ثبت المصادر والمراجع، وعلى الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي:-

(أ) في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، مكان النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

(ب)في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، واسم الدورية، ورقم العدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات التي يشغلها المقال أو البحث.

(ت) إذا كان النقل غير مباشر، يذكر صاحب المصدر الأصلي.

3- **الهوامش:** يقتصر استخدام الهوامش على شرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن، أو بهدف تسليط الضوء عليها، وترقم كل صفحة بشكل مستقل، ويظهر الهامش في أسفل الصفحة.

4- **قائمة المراجع والمصادر:** يراعى في كتابة قائمة المراجع والمصادر كتابة المراجع العربية أولاً، ثم الأجنبية، على أن تتضمن فقط ما اعتمد عليه الباحث وأشار إليه في متن البحث، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً، وأن تكتب على النحو الآتي:

أولاً: المراجع العربية:

- المهدي غنية "مبادئ التسويق"، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).).
- عبد السلام أبوقحف "مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998).

- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 5 – 18.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Drury، Colin (2000)، Management and Cost Accounting، 5th edition، (London: Thomson Learning).
- Kaplan، Robert (2000)، "Balance without profit"، Financial Management، (January)، 23 26.

ثالثاً: مصادر ومراجع الإنترنت:

- Arthur Andersen، (1997)، Learning about professional development: Our commitment to training، : http://WWW. Arthurandersen.com/careers/training.asp.

5- **الشروط العامة والفنية:**

- أن يكتب الباحث اسمه ودرجته العلمية ووظيفته وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه، ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مكتوبة باللغة العربية، كما تقبل باللغة الإنجليزية بشرط إرفاقها بملخص باللغة العربية لا يتجاوز 150 كلمة.
- ألا يزيد عدد الصفحات عن (20) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.
- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج Microsoft Word، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر (Single Spaced)، و على وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)، مع إرفاقها بنسخة من السيرة الذاتية للباحث.

- أن تكون كتابة البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط:((Times New Roman).). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط المعروف باسم (Times New Roman).
- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:
  - ✓ بنط 18 داكن للعناوين الرئيسة.
  - ✓ بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
  - ✓ بنط 14 للمتن.
  - ✓ بنط 12 للمستخلص بخط مائل.
  - ✓ بنط 10 للهوامش والحواشي
- تكون الهوامش على النحو التالي:
  - ✓ أعلى وأسفل 2.5 سم.
  - ✓ أيمن 3 سم.
  - ✓ أيسر 2.5 سم.
- تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة للتقويم العلمي واللغوي من قبل أساتذة متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقومين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث، كما يجوز لهيئة التحرير الاستعانة بأكثر من محكم عند الضرورة ، ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
- لا يحق للباحث الذي لم يقبل عمله العلمي للنشر أن يطالب باسترجاعه.
- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- تلتزم المجلة بإشعار الكاتب بوصول عمله وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ استلامه.
- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.
- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.
- يحصل الباحث على ثلاث نسخ من عدد المجلة عند نشر بحثه أو دراسته.

6 – عناوين المراسلة: كافة البحوث والدراسات **وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة ترسل باسم رئيس تحرير مجلة (البحوث العلمية) جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية– طرابلس -- ليبيا،** وذلك على العنوان التالي:

العنوان:(البحوث العلمية) مجلة **جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية**-، طرابلس- ليبيا.

أو ترسل إلى العنوان البريدي التالي: **صندوق بريد: 83060 بريد شارع الزاوية- طرابلس - ليبيا.**

أو ترسل على التالي: **البريد الإلكتروني:**Info@africaun.edu.Ly

الهاتف:218217291428+

بريد مصور:218217291428+

موقع الجامعة على الإنترنت:WWW.africaun.du.ly

مجلة (البحوث العلمية) العدد التاسع من السنة الخامسة 2020م

ر.م	عنوان البحث	اسم الكاتب	رقم الصفحة
1	الافتتاحية	رئيس هيئة تحرير المجلة	13
2	تأثير تشريعات الدولة على تحديات النظام الإعلامي وحق الفرد في الحصول على معلومات "دراسة ميدانية "	د.محمد سالم موسي عبدالواحد المنفي	14
3	الخطاب السردي في (رسالة الصَّاهل والشاحج) لأبي العلاء المعري (363 - 449 هـ)	د/أمينة الشريف سالم	24
4	المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي	د. شعلة أبو القاسم الأبيض أ. علي محمد الواعر	44
5	قضايا التنمية السياسية ما بعد الحرب الباردة	أ. خيري عبد السلام أبوصبع	60
6	تطور مفهوم السيادة في الأدبيات السياسية	د. سالم أحمد العجيل	73
7	الظاهرة المليشياوية: إطار نظري للتحليل	أ.سامي الصادق خشخوشة	81
8	سيكولوجية المدمن	د. حسين علي الغول	95
9	دور صندوق ضمان الودائع في تحسين أداء الجهاز المصرفي بالمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني)	د. الصادق إمحمد عبدالله	113
10	Auto-Generation Electricity Hybrid System	Mohamed Ali Naili	132
11	La Figuration DU Coran Dans L'Alhambra De Washington Irving Et Le Fou d'Elsa D'Aragon.	Dr. Abdelhakim Achérif	142

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد لقد امتدت المسيرة وتأكد الدور الريادي الذي تقوم به جامعة إفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية في مشروعها العلمي والثقافي الذي تبنته منذ البداية وحصلت من خلاله على الكثير من الإنجازات والتقدمات داخل البلد وخارجها. فداخلياً تحصلت كل الأقسام العلمية بالجامعة على الاعتماد المؤسسي والبرامجي من مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بليبيا، وكذلك بلوغ مجلة البحوث العلمية العدد التاسع من السنة الخامسة على الصدور المتوالي دون توقف بمعدل عددين في كل السنة، وخارجياً عقدت الجامعة مجموعه من الاتفاقيات في المجالين العربي والدولي، فالجامعة أصبحت عضواً في اتحاد جامعات العالم الإسلامي والذي مقره المغرب وعضواً في اتحاد الجامعات الدولي الذي مقره تركيا، كما عقدت اتفاقية مع الجامعة المتوسطية في تونس، وتسعى الجامعة من خلال مكتب التعاون الدولي بها لمواصلة وإجراء الاتصالات للحصول على عضوية العديد من الاتحادات، وكذلك عقد اتفاقيات ثنائية مع جامعات محلية وعربية ودولية حكومية أو خاصة.

ومجلة البحوث العلمية الصادرة عن الجامعة تحصلت اليوم على الترقيم الدولي الموحد للدوريات وبهذا تصنف من المجلات العلمية الدولية المحكمة في مجال نشر البحوث والدراسات العلمية في نسختيها الورقية والاليكترونية، وكذلك اعتباراً من صدور هذا العدد تم تشكيل واعتماد هيئة استشارية علمية عربية من النخب الأكاديمية من مختلف دول الوطن العربي للمجلة في كافة مجالات العلوم الانسانية والتطبيقية، والتي تضم شتى المعارف والعلوم.

واليوم يسر هيئة تحرير مجلة البحوث العلمية أن تقدم للباحثين والمتخصصين والقراء في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية في ليبيا والوطن العربي العدد التاسع من المجلة وهي تدخل عامها الخامس آملين الاستمرار في الصدور ومن أحسن إلى أحسن.

إننا لا ندعي الكمال في عملنا ومن لا يعمل لا يخطئ ، وكلنا أمل في أن يستمر العطاء ، عطاء يليق بقراء هذه الدورية العلمية التي تحرص كل الحرص على تقديم أفضل البحوث و الدراسات في مجال تخصص الجامعة ولهذا فإننا نرجو من كافة الأساتذة أن يتفهموا حرصنا على نشر البحوث الصحيحة والمادة العلمية المفيدة، وأن يتعاونوا مع هيئة تحرير المجلة حتى تخرج المجلة بالمظهر والشكل اللائق، كما ترحب هيئة تحرير المجلة بكل نقد هادف وبناء والذي من شأنه أن يطور المجلة ويدفع بها إلى الأمام.

وفي الختام لا يسعنا إلا الشكر والتقدير لكل من مد لنا يد العون والمساعدة والاستشارة والتقييم والتحكيم للبحوث والدراسات الواردة للمجلة، وترحب المجلة دوماً بأية إسهامات جادة وأصيلة ومبتكرة في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.

وإلى اللقاء في العدد القادم بإذن الله والله ولي التوفيق

أ.د.عابدين الدردير الشريف

رئيس هيئة تحرير مجلة البحوث العلمية

تأثير تشريعات الدولة على تحديات النظام الإعلامي وحق الفرد في الحصول على معلومات "دراسة ميدانية "

د. محمد سالم موسي عبد الواحد المنفي -قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة بنغازي

مقدمة البحث :

تعد حرية الإعلام حرية شاملة لحريات أساسية للإنسان في مجالات مختلفة تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية وتجسيد الهدف في إيصال المعلومة والوصول إليها، فلا حديث عن حرية الإعلام إلا إذا تحققت حرية التعبير وحرية الرأي، وتوفرت حرية النشر والتوزيع والبث، وحرية الوصول لمصادر المعلومات التي تحوزها المصادر الحكومية والمخابر العلمية، وحرية استعمال وسائل الاتصال والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، كما أن حرية الصحافة ماهي إلا رافد من روافد حرية الإعلام، إلى جانب الحريات الاقتصادية القائمة على المنافسة وحرية تداول المنتوجات الإعلامية.

شهدت البيئة الإعلامية في ليبيا بعد أحداث التغيير السياسي تحولاً غير مسبوق في التعددية السياسية والإعلامية وتحول الإعلام من إعلام أحادي شمولي يخضع لرقابة حكومية صارمة، إلى إعلام دمقراطي غير مقيد بضوابط وتشريعات، إلا إنه في الغالب افتقد إلى الشعور بالمسئولية نتيجة عدم تهيؤ الذهنية الإعلامية لممارسة عمل إعلامي في أجواء جديدة غير معتادة، فضلاً عن الصراع والتعدد السياسي واستخدم الإعلام من اجل الوصول إلى السلطة بصرف النظر عن الأساليب المستخدمة، إذ قاد ذلك إلى نشوب أزمات سياسية خانقة. وكان الإعلام بمختلف وسائله من بين أبرز الأدوات المستخدمة في هذا الصراع وتحديدا الصحافة والمواقع الإلكترونية إذ كانت لجميع هذه الجهات واجهات إعلامية، فضلاً عن الاستعانة بوسائل إعلامية تدعي الاستقلال إلا إنها في الحقيقة انتابها ميلاً لهذه الجهة السياسية أو تلك، مقابل ضآلة في عدد الوسائل الإعلامية الحكومية، الأمر الذي قاد إلى إعلام منفلت ،غدت فيها وظائف وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية بعيدة عن مشاغل المجتمع، لارتباطها بأهداف حزبية ومصالح فئوية ضيقة .

مشكلة البحث :

من أبسط حقوق الأفراد في المجتمعات حول الحصول على المعرفة من خلال المعلومات التي يمكن أن يتحصل عليها المصدر من مصادرها المختلفة بشكل انسيابي وسلسلة دون وجود أي صعوبات أو عراقيل، وتزايد هذا الحق بشكل واضح وكبير فظهور التنافس الإعلامي والتحديات الإعلامية بين مختلف الوسائل والمؤسسات .

ومن أشد هذه التحديات هو كيفية ايصال المعلومة لأفراد المجتمع بسلاسة إلا أن هذه التحديات واجهة العديد من الصعوبات للقيام بأهدافها وأداء وظائفها و التي على رأسها تحقيق حق المعرفة ومن بين هذه الصعاب وأخطارها التشريعات الحكومية التي تسنها الدولة بشأن وسائل الإعلام واساليب عملها ، حيث تشكل عائقاً أساسياً في التخلص من القيود والعراقيل التي تضعف العمل الإعلامي وبالتالي يصعب وصول المعلومات بصورتها الصحيحة وشكلها المطلوب لأفراد المجتمع . واستناداً إلى ذلك جاء تحديد مشكلة البحث بصياغة العنوان التالي:**"تأثير تشريعات الدولة على تحديات النظام الإعلامي وحق الفرد في الحصول على معلومات دراسة ميدانية**

أهمية البحث:

1. مدي معرفة القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية بالتشريعات داخل الدولة.
2. أهمية تأثير التشريعات على وجهات نظر القائمين بالاتصال في مختلف المؤسسات الاعلامية

3. يكتسب البحث أهميته بمعرفة تأثير التشريعات التي سنها النظام على المؤسسات الإعلامية في مختلف جوانبها وأعمالها.
4. الوقوف على وجهات نظر القائم بالاتصال في التشريعات ومساسها لحرية الأفراد في اتخاذ قرارات التعرض لوسائل الإعلام.
5. يكتسب هذا البحث أهميته من كونه يكشف عن الآثار المترتبة على التشريعات السياسية للنظام وأثرها في نهاية المطاف على الجمهور.

أهداف البحث:

على ضوء المحاور الأساسية لمشكلة الدراسة يمكننا تحديد أهداف هذه الدراسة على النحو التالي:

1. معرفة أهمية التشريعات في الدولة وعلاقتها بعمل القائم بالاتصال بوسائل الإعلام
2. الكشف عن حق الافراد في تلقي المعلومات بدون قيود وتشريعات سياسية
3. التعرف على الاستراتيجيات الاتصالية للدولة الليبية في ظل النزاعات السياسية .
4. التعرف على تأثير التشريعات في حق المواطن بالحصول على المعلومات
5. التعرف على كيفية توظيف المؤسسات الإعلامية للتشريعات السياسية في خططها الاتصالية .

تساؤلات البحث

1. ما درجة تأثير تشريعات الدولة على النظام الاعلامي داخل مؤسساتها ؟
2. هل تلعب التشريعات السياسية دور السياسات الإعلامية ؟
3. هل يتم توظيف وسائل الإعلام من أجل المواطن أم الحكومة ؟
4. ما هي الطرق لحماية المواطن من احتكار الحكومة للمعلومات ؟
5. هل تلعب المؤسسات الإعلامية دوراً في استحداث قانون وتشريعات خاصة بالإعلام ؟

منهجية وإجراءات البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لغرض وصف الظاهرة، وتفسير ومقارنة وتقييم العلاقة للتوصل إلى تصميمات ذات معنى يزيد من خلالها رصيد المعرفة عن تلك الظاهرة، حيث يصبح من المناسب توظيف هذا المنهج وأدواته في جمع البيانات عن تأثير تشريعات الدولة على تحديات النظام الإعلامي وحق الفرد في الحصول على معلومات

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الأصلي للبحث من 220 مفردة بحثية متمثلة في العاملين بوكالة الأنباء الليبية والمؤسسة العامة للصحافة بمدنية بنغازي، وأعتمد الباحث على اختيار عينة عمدية قصدية باستخدام أسلوب المسح الشامل لمدراء الادارات والمكاتب ورؤساء الاقسام ويبلغ عددهم 43 مفردة بحثية .

أدوات جمع البيانات والمعلومات للبحث :

اعتمد الباحث في هذا البحث على أدوات جمع البيانات المتعارف عليها علمياً في إجراء البحوث واستكمالها نظرياً ومعرفياً وميدانياً حيث اعتمد بالدرجة الأولى على المسح المكتبي لموضوع البحث من الناحية النظرية والمعرفية واعتمد على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع البحث والعينة تحقيقا للأهداف وإجابة على تساؤلات البحث .

حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على مديري المكاتب ورؤساء الأقسام بوكالة الأنباء الليبية بمدينة بنغازي والبالغ عددهم" 15 مفرده" للبحث، ومديري المكاتب والأقسام بالمؤسسة العامة للصحافة بمدينة بنغازي والبالغ عددهم " 28" مفرده بحثية.

تعريف المصطلحات الواردة بالبحث :

تأثير: التأثير هو عبارة عن توجيه نشاطات المنظمة أو الأفراد بالاتجاه الصحيح، عبر استخدام النشاطات الإدارية الأساسية، القيادة، التنظيم، الإشراف والتواصل.1

تشريعات الدولة: مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحظر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق 2

النظام الإعلامي: (بالإنجليزيّة: Media) مجموعة من قنوات الاتّصال المُستخدَمة في نشر الأخبار أو الإعلانات الترويجيّة أو البيانات، و يُعرف الإعلام بأنّه الوسيلة الاجتماعيّة الرئيسيّة للتواصل مع الجماهير3

الجانب النظري للبحث

حق الوصول إلى مصادر المعلومات

قضية حرية الإعلام والتعبير وحق جمهور القراء والمستمعين في تلقي واستقبال المعلومات والآراء المختلفة، وهو الحق الذي يمتلكه كل مواطن. أن الحق في استقصاء المعلومات وتبليغها للجمهور، والحق في التعبير عن الآراء ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان، وبالتالي فان الإعلاميين في حاجة إلى ممارسة هذه الحقوق كشرط أساسي للقيام بعملهم علي نحو فعال، وهم بصفة خاصة يبقون عرضه لخطر القيود التي تفرضها السلطات، ولهذا يجدون أنفسهم عادة في كل الأحوال بين أولئك الذين يتصدرون الخطوط الأمامية للدفاع عن الحرية.

يطالب الإعلاميون دائما بالحق في استقاء المعلومات دون عوائق لبثها ونشرها بأمان، كما يطالبون بعض الصحفيين بحق التعبير عن أراءهم بحرية. ومما لاشك فيه أن الحرية بأوسع معانيها تمثل امتدادا جماعيا لحرية كل فرد في التعبير، المعترف بها كحق من حقوق الإنسان، فالمجتمعات الديمقراطية تنهض علي أساس مفهوم سيادة الشعب، الذي يحدد إرادته العامة رأي عام مطلع.

"إن حق الرأي العام في أن يعلم، هو الذي يمثل جوهر حرية وسائل الإعلام والاتصال، وهي الحرية التي لا يعتبر الصحفي المتمرس أو الكاتب سوى قيم عليها، وان الحرمان منه هذه الحرية ينتقص من سائر الحريات جميعا".

التشريعات الدولية والمحلية التي ضمنت حق الوصول إلى المعلومة :

تتضمن المواثيق والاتفاقات الدولية والتشريعات المحلية نصوصا صريحة تكفل الحق في حرية الرأي و التعبير، وحق الحصول علي المعلومة كحق من حقوق الإنسان، التي يصعب بدونها تحقيق الحقوق الأخرى. ومن خلال نصوص المواد التي تتعلق بالحق في حرية الرأي و التعبير يتضح أن الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير لا يعترف بالحدود بين الدول فالصحافة سلطة شعبية تنهض برسالتها بحرية واستقلال من أجل تأمين و ممارسة حرية الرأي و التفكير والتعبير والنشر والحق في الاتصال والحصول على المعلومات الصحيحة ونشرها وتداولها كحقوق أصيلة غير قابلة للمساس بها وتسهم الصحافة في نشر الفكر و الثقافة والعلوم والارتقاء بها .

فحق الوصول إلى المعلومات هو حق دستوري في العديد من دول العالم (السويد أفضل الأمثلة التي لها تشريع دستوري يضمن هذا الحق منذ عام 1776).

تتم ترجمة هذا الحق إلى قوانين تضمن حق الصحفي والمواطن في الوصول إلى المعلومات كما لعبت المحاكم الدستورية في العديد من دول العالم دوراً مهماً في ضمان حق حرية التعبير ليصل إلى حق الوصول إلى المعلومات و منها :إلى اب انف أوردتْ المحكمة العليا 1969 في تفسيره الضمان حرية التعبير الواردة في المادة 21 من الدستور وقالت انه يشمل حق

[1].موقع جريدة الوطن www. alwata.com

[2]. https://ar.wikipedia.org/wiki

[3].أديب خضور، "الإعلام"، الموسوعة العربية، اطّلع عليه بتاريخ 8-3-2018. بتصرّف، ص 32

المعرفة، والهند: قررت المحكمة العليا عام 1982 أن الوصول للمعلومات الحكومية هو جزء رئيسي من الحق الأساسي لحرية التعبير الوارد في المادة 19 من الدستور الهندي.
كوريا الجنوبية: حكمت المحكمة الدستورية 1989 -1991 بأن حق المعرفة هو حق أصيل في ضمان حرية التعبير كما تنص عليها المادة 21 من الدستور. والآن هناك حوالي 64 دولة في العالم لديها قوانين تضمن حرية الوصول للمعلومة علي أساس أنها أصبحت الحجر الأساسي في الحريات الصحفية ومن المعلوم أن أغلب المعلومات موجودة عند السلطة التنفيذية و مؤسساتها، ولترجمة مبدأ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار يجب التسهيل على الصحفي ليتمكن من الحصول على المعلومات لنشرها وإيجاد سوق حر لمناقشتها و الوصول إلى أكبر قدر من الاتفاق عليها.1

المعايير الدولية لحق الوصول للمعلومات وتداولها ونشرها.

اهتمت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بحق تداول المعلومات وحق المعرفة حيث نص قرار الأمم المتحدة رقم (59) الصادر في عام 1946وفي أول اجتماع للجمعية العامة على أن حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها

كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (19) ما يلي :

لكل فرد الحق في حرية الرأي و التعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستقاء المعلومات وتلقيها ونقلها من خلال أية وسائل بغض النظر عن الحدود ..
وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،الذي أقرمن قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966،على نفس الفكرة، حيث نصت المادة (19) على أن: لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء شفهية، أو مكتوبة، أو مطبوعة أو في قالب فني بأي وسيلة أخرى يختارها .و كذلك المادة (13) من الاتفاقية الأمريكية لحماية حقوق الإنسان تنص على أن : لكل إنسان الحق في حرية الفكر و التعبير و يشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات و الأفكار و تلقيها و نقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود سواء أكانت المعلومات شفهية أو كتابية أو مطبوعة، أوفي قالب فني أو بأي وسيلة يختارها.

ويتضح من نصوص المواد التي تتعلق بالحق في حرية الرأي و التعبير في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن الحق في ممارسة حرية الرأي و التعبير لا يعترف بالحدود بين الدول . فالصحافة سلطة شعبية تنهض برسالتها بحرية واستقلال من أجل تأمين وممارسة حرية الرأي و الفكر والتعبير والنشر والحق في الاتصال والحصول على المعلومات الصحيحة و نشرها وتداولها كحقوق أصيلة غير قابلة للمساس بها.

كما أكدت هذه النصوص بأن الدولة يقع علي كاهلها المسؤولية في توفير السبل الكافية لجعل ممارسة حق المعرفة ممكنا، وهذه المسؤولية تتضمن توفير بيئة مناسبة لممارسة هذا الحق من خلال تقليص القيود المفروضة علي الممارسة قدر الإمكان، وضمان سبل الحصول علي المعرفة للمواطن، سواء أكان ذلك من خلال الإذاعة، المجلات، الصحف التلفزيون، وغيرها من وسائل المعرفة الأخرى .

يتضح من نصوص المواد المشار إليها إن حق الوصول للمعلومة يعتبر شرطا رئيسيا لجعل ممارسة الحق في التعبير ممكنة. وبالإضافة إلى مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الدولية، فقد أكدت أيضا بعض الاتفاقيات الإقليمية علي الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الوصول للمعلومة، فالميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان أكد في مادته العاشرة علي أن " لكل

[1] امير موسى ، حقوق الانسان مدخل الى وعي حقوقي ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994، ص 104

إنسان الحق في حرية التعبير، بما يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة وبصرف النظر عن الحدود الدولية، وذلك دون إخلال بحق الدولة في أن تطلب الترخيص بنشاط مؤسسات الإذاعة و التلفزيون .1

التأثير المختار هو مهارة منظمة بغية الوصول إلى تغيير سلباً إم . إيجاباً

•مهارة: من الواضح لدى الباحث أن التأثير عملية يمكن كسبها وصناعتها ومن عدم الدقة وصف التأثير بأنه موهبة.

•منظمة: أهم شيء في التأثير بنائه ضمن خطة بعيدة كل البعد عن العشوائية وهذا يضمن التأثير الفعال الناجح.

•بغية الوصول إلى تغيير سلبي أو إيجابي : ان لكل عملية ناجحة مدخلات و مخرجات و المخرجات المطلوبة من عملية التأثير هي التغيير؛ بغض النظر عن كون التغيير سلبا إم إيجابا

نماذج التأثير الأربعة

قام أستاذ (الإدارة تشالز مار جريسون) بتحديد أربعة نماذج للمحادثة تحدث عندما يحاول الناس التأثير على بعضهم البعض، وسأذكرها حسب الترتيب التالي :

نموذج الإقناع: وفيه يحاول أحد الطرفين إ قناع الطرف الآخر بتبني أو الموافقة على موقفه.

نموذج التفاوض : فيه هذه الحالة لا يستطيع أحد الطرفين إقناع الآخر أَقناع أَكلي عندئذ ب يبدأ التفاوض ويتنازل من كل الطرفين قليلاً ما وهو يتسبب إ في يجاد حل وسط في نهاية المفاوضة.

نموذج التعصب:يحدث هذا التعصب عقب اتخاذ من كل الطرفين مواقف ثابتة ورفضه التحرك دون اعتبار لما يطلبه الطرف الآخر

نموذج الاستقطاب: يحدث هذا عندما تتسع الهوة كلما استمر الحديث2

تعريف وسائل الإعلام: جميع المؤسسات الحكومية والأهلية التي تنشر الثقافة للجماهير وتعنى بالنواحي التربوية كهدف لتكييف الفرد مع الجماعة ومن هذه المؤسسات: الصحافة ،الإذاعة التلفزيون، ودور السينما.3

خصائص وسائل الإعلام: لوسائل الإعلام خصائص عديدة نذكر منها:

•القدرة على توصيل الرسالة إلى الجمهور.

• إيصال الرسالة في نفس اللحظة وسرعة فائقة عبر أنحاء العالم

• محتوى وسائل الإعلام يروج اهتمامات الجماعات المهنية في المجتمع.

• لوسائل الإعلام القدرة على دعم المواقف أو التأثير فيها.

• خلق الدوافع وتشجيع التطلعات الفردية و الجماعية

الخصائص المميِّزة للإعلام الجديد: والتي تناولنا فيها العديد من الخصائص؛ منها أنها جعلت من حرية الإعلام حقيقة لا مفر منها، كما أن الإعلام الجديد هو إعلام متعدد الوسائط، والعديد من المميزات التي يتميز بها الإعلام الجديد، وذكرنا بعض الخصائص التي تميزت بها الصحافة الإلكترونية (الإعلام الجديد)، والتي نتجت عن شخصيتها وأسلوبها ،والتي تم تكوينها في وقت قصيرة، هذه السمات تتمثل في:

1- الآنية الإعلامية.

2- عالمية عابرة للقارات.

3- الخدمات المضافة إلى القائمة على السرعة.

4- خصائص جديدة للعمل الصحفي.

5- تعدد الوسائط.

---

[1].زينة الحاج ، الوصول الى المعلومات و الوثائق الرسمية ، ط1 ، لبنان : الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ، 2006 ، ص 34

[2]. شبكة الناقد الإعلامي.www .infonaqed

[3].عبد الله محمود عبد الرحمان، سيسيولوجيا الاتصال والإعلام: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والدراسات الميدانية، (د م): دار المعرفة الجامعية، 2005 ، ص 50

6- التكاليف المالية أقل للبث الإلكتروني.
7- التمويل الإعلاني.
8- الدقة في الإحصاءات.
9- إمكانية ممتازة لقياس رجع الصدى Feed Back.
10- أرشيف إلكتروني متوافر.
11- تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير.

الجانب العملي للبحث

تمثل الجانب العملي للبحث في تطبيق على رؤساء الأقسام بوكالة الابناء الليبية و المؤسسة العامة للصحافة ، بمدينة بنغازي والبالغ عددهم "43" مفردة وتناول هذا الجانب الإجابة على تساؤلات البحثية وهو على النحو التالي :

أولاً: توزيع خصائص عينة البحث

الجدول رقم (1) يبين توزيع المبحوثين حسب النوع

النوع	%	ك
ذكر	**36**	**83.72**
أنثى	**7**	**16.28**
المجموع	**43**	**100.0**

يتضح في البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (1) توزيع مفردات الدراسة بناء علي خاصية النوع حيث تشير إلى نسبة الذكور هي الأعلى وذلك بنسبة بلغت (83.72) من أجمالي عدد العينة البالغ (43) مفردة وجاءت نسبة الإناث بمقدار بلغ (16.28) من إجمالي عدد العينة الكلي، وذلك يرجع لطبيعة العمل داخل الوكالة والذي يتطلب التواجد طول أغلب الأوقات.

الجدول رقم (2) يبين توزيع المبحوثين حسب العمر

العمر	%	ك
من 30 إلى 40 سنة	**30**	**75.0**
من 40 إلى 50 سنة	**8**	**20.0**
من 50 إلى 60 سنة	**5**	**5.0**
المجموع	**43**	**100.0**

يتضح لنا في البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (3) توزيع مفردات الدراسة ، وفقاً لخاصية العمر حيث تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية الواقعة ما بين 30 إلى 40 سنة هي الفئة العمرية الأعلى في تتولي الأقسام وتأخذ دور القائم بالاتصال في وكالة الأنباء و المؤسسة العامة للصحافة بنسبة بلغت (75.0%) ثم جاءت الفئة العمرية الواقعة ما بين 40 إلى 50 سنه ،وذلك بنسبة مقدارها (20.0%) إلي أن نسبة العمر من 50 إلي60 سنه بلغت (5.0%) وهذه النتيجة تدل علي أن الفئة العمرية الأعلى المذكورة هي من ذوي الخبرة ،وذلك بالإشارة إلى العمر حيث تشير النتائج بأن الفئة العمرية الأكثر في تولي مهمة القائم بالاتصال هي التي تجمع بين الطموح والنشاط .

الجدول رقم (3) يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى العلمي	%	ك
الليسانس أو بكالوريوس	30	75.0
الماجستير	13	25.0
المجموع	43	100.0

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق رقم (3) إلى توزيع مفردات الدراسة، بناءً علي خاصية المستوي التعليمي حيث أفادت النتائج بأن أكثر المبحوثين هم من أصحاب المستوي التعليم الجامعي، وذلك بنسبة (75.0%) ويليها يأتي مستوي الماجستير بنسبة (25.0%) .

الجدول رقم (4) يبين توزيع المبحوثين حسب درجة تأثير تشريعات الدولة على النظام الإعلامي داخل مؤسساتها؟

درجة التأثير / المحاور	تأثير أكبر		تأثير إلى حد ما		ليس هناك تأثير	
	ك	%	ك	%	ك	%
تعمل مؤسسات الدولة وفق تشريعات الدولة	23	%50	20	%50	0	0
للدولة سيطرة تامة علي وسائل الإعلام	12	%30		%65	5	%5
تؤثر تشريعات الدولة بوسائل الإعلام الخاصة	20	%50	19	%40	4	%10
تؤثر تشريعات الدولة بوسائل الإعلام العامة	22	%55	16	%40	5	%5
المؤسسات الإعلامية قادرة على اتخاذ قرارات النشر دون رجوع للتشريعات	26	%65	13	%25	4	%10
المؤسسات الإعلامية تتخذ التشريعات الصارمة للدولة وسيلة للنشر وبث المعلومات	18	%45	18	%45	7	%10
تعمل مؤسسات الدولة بشكل مستقل	16	%40	23	%50	4	%10

تبين البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (4) وفق البحث بحسب تأثير تشريعات الدولة على النظام الإعلام يداخل مؤسساتها أن أعلي نسبة كانت (65%) لدرجة التأثير الأكبر في قدرة المؤسسات الإعلامية على اتخاذ قرارات النشر دون رجوع للتشريعات والتأثير إلى حد ما في قدرة الدولة السيطرة التامة علي وسائل الإعلام .

تؤثر تشريعات الدولة بوسائل الإعلام العامة بنسبة (55%) ومن ثم جاءت نسبة (50%) والتي تمثل تعمل مؤسسات الدولة وفق تشريعات الدولة في التأثير الأكبر و إلى حد ما ، من هذه النتيجة يتبين تذبذب مؤسسات الدولة الإعلامية بين اتخاذ النشر بشكل مستقل عن التشريعات مع عدمه .

الجدول رقم (5) يبين توزيع المبحوثين حسب رقابة المؤسسات الإعلامية على بث الأخبار .

درجة الرقابة / المحاور	رقابة شديدة		رقابة إلى حد ما		لا رقابة	
	ك	%	ك	%	ك	%
نشر الأخبار دون الرجوع إلى الرقابة	24	%60	17	%35	2	%5
ليس هناك رقابة على الأخبار	30	% 75	10	%25	3	0
للمؤسسة حرية اختيار الأخبار للنشر	28	%70	10	%25	2	%5
لا ينشر أي خبر الا بموافقة الرقابة	30	%75	11	%20	2	%5
أولوية النشر في المؤسسة باهتمام المواطن وتقديم الأخبار بموضوعية	26	%65	12	%30	5	%5
هناك رقابة ذاتية من قبل المؤسسة على الأخبار	33	%75	8	%20	2	%5

اتضح لنا في الجدول السابق رقم (5) توزيع عينة البحث حسب رقابة المؤسسات الإعلامية على بث الأخبار حيث أفادت النتائج بأن أكثر نسبة بلغت (75.0%) والمتمثلة ليس هنا كرقابة على الأخبار، لا ينشر أي خبر الا بموافقة الرقابة ، هنا كرقابة ذاتية من قبل المؤسسة على الأخبار في فئة درجة الرقابة الشديدة . وجاءت نسبة (30%) المتمثلة في أولوية النشر في المؤسسة باهتمامات المواطنين وتقديم الأخبار بموضوعية بفئة درجة الرقابة إلى حد ما، و بعدها جاءت نسبة (60%) والمتمثلة في نشر الأخبار دون الرجوع إلى الرقابة.

الجدول رقم (6) يبين توزيع المبحوثين حسب حق الفرد في الحصل على المعلومات

إمكانية الدخول الفرد لكافة المواقعالمحاور	الدخول بشدة		الدخول إلى حد ما		لا يوجد دخول	
	ك	%	ك	%	ك	%
فتح الفرصة للمواطن للدخول كافة المواقع الإخبارية	38	%95	5	%5	0	0
فلترة الدولة للواقع ضمن تشريع حماية الخصوصية	14	% 35	20	%50	9	%15
منع الوصول على المواقع بحجة الأمن القومي	11	%20	16	%40	16	%40

تكشف البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (6) توزيع عينة البحث حسب حق الفرد في الحصل على المعلومات حيث أفادت النتائج بأن أكثر نسبة (95%) تمثل فتح الفرصة للمواطن للدخ ولكافة المواقع الاخبارية وتليها فلترة الدولة للواقع ضمن تشريع حماية الخصوصية التي بلغت نسبتها (50%) بدرجة الدخول إلى حد ما ومن ثم جاءمنع الوصول على المواقع بحجة الامن القومي بنسبة مقدارها (40%) بدرجة الدخول إلى حد ما .

الجدول رقم (7) يبين توزيع المبحوثين حسب ما إذا كان المؤسسات الإعلامية قد تعرضت للمضايقات السياسية – القانونية

مدي درجة التوافق معوقات / ادارة المؤسسات	توافق بدرجة عالية		توافق إلى حد ما		ليس هناك توافق	
	ك	%	ك	%	ك	%
المحاكمة والمتابعة القضائية	28	%70	8	%20	4	%10
التهديد بالمتابعة القضائية	35	%80	6	%15	5	%5
صعوبة الوصول إلى المعلومات	28	%70	15	%30	0	0

الاعتداء الجسدي	28	%70	6	%15	9	%15
السجن	30	%75	8	%20	5	%5
دون إجابة	23	%50	18	%45	2	%5
الإخفاء القصري	33	%75	6	%15	4	%10

تبين لنا البيانات الواردة في الجدول (7) توزيع عينة البحث حسب ما إذ كان المؤسسات الإعلامية قد تعرضت للمضايقات السياسية– القانونية حيث أفادت النتائج الواردة بأن التهديد بالمتابعة القضائية بنسبة (80%) وتلتها الإخفاء القصري، السجن، الاعتداء الجسدي بنسبة (75%) وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة المحاكمة والمتابعة القضائية بنسبة مقدارها (70%) و تليها جاءت فئة بدون إجابة بنسبة مقدارها (50%) .

النتائج

نتائج البحث:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج بناءً علي تحليل البيانات بعد إجراء الدراسة الميدانية لمجتمع البحث و النتائج كالتالي:

1- تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية الواقعة ما بين 30 إلى 40 سنة هي الفئة العمرية الأعلى في تتولي الاقسام وتأخذ دور القائم بالاتصال في وكالة الأنباء و المؤسسة العامة للصحافة بنسبة بلغت (75.0%) ثم جاءت الفئة العمرية الواقعة ما بين 40 إلى 50 سنه وذلك بنسبة مقدارها (20.0%) إلى أن نسبة العمر من 50 إلى 60 سنه بلغت (5.0%) وهذه النتيجة تدل علي أن الفئة العمرية الأعلى المذكورة هي من ذوي الخبرة وذلك بالإشارة إلى العمر حيث تشير النتائج بأن الفئة العمرية الأكثر تولي مهمة القائم بالاتصال هي الت يتجمع بين الطموح و النشاط .

2- تشير نتائج البحث عن تأثير تشريعات الدولة على النظام الإعلامي داخل مؤسساتها أن أعلي نسبة كانت (65%) لدرجة التأثير الأكبر في قدرة المؤسسات الإعلامية على اتخاذ قرارات النشر دون رجوع للتشريعات و التأثير إلى حد ما في قدرة الدولة السيطرة التامة علي وسائل الإعلام تليها تؤثر تشريعات الدولة بوسائل الإعلام العامة بنسبة (55%) ومن ثم جاءت نسبة (50%) والتي تمثلت عمل مؤسسات الدولة وفق تشريعات الدولة في التأثير الأكبر والي حد ما، من هذه النتيجة يتبين تذبذب بمؤسسات الدولة الإعلامية بين اتخاذ النشر بشكل مستقل عن التشريعات مع عدمه

3- افادت نتائج البحث بحسب رقابة المؤسسات الإعلامية على بث الأخبار بأن أكثر نسبة بلغت (75.0%) والمتمثلة ليس هنا كرقابة على الأخبار، لا ينشر أي خبر الا بموافقة الرقابة، هنا كرقابة ذاتية من قبل المؤسسة على الأخبار في فئة درجة الرقابة الشديدة، جاءت نسبة (30%) المتمثلة في أولوية النشر في المؤسسة باهتمامات المواطنين وتقديم الأخبار بموضوعية بفئة درجة الرقابة إلى حدما، وبعدها جاءت نسبة (60%) والمتمثلة في نشر الأخبار دون الرجوع إلى الرقابة .

4- أفادت النتائج بأن حق الفرد في الحصل على المعلومات أكثر نسبة (95%) تمثل فتح الفرصة للمواطن للدخول كافة المواقع الاخبارية وتليها فلترة الدولة للواقع ضمن تشريع حماية الخصوصية التي بلغت نسبتها (50%) بدرجة الدخول إلى حد ما ومن ثم جاء منع الوصول على المواقع بحجة الأمن القومي بنسبة مقدارها (40%) بدرجة الدخول إلى حد ما .

5- دلت النتائج بحسب اذا ما كان المؤسسات الإعلامية قد تعرضت للمضايقات السياسية – القانونية أفادت النتائج الواردة بأن التهديد بالمتابعة القضائية بنسبة

(80%) وتلتها الاخفاء القصري، السجن، الاعتداء الجسدي بنسبة (75%) وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة المحاكمة والمتابعة القضائية بنسبة مقدارها (70%) وتليها جاءت فئة بدون اجابة بنسبة مقدارها (50%) .

التوصيات :

1- ضرورة قراءة قوانين الحماية الفكرية والتشريعات السياسية والعمل على تشريع قانون ينص على الحماية الفكرية للمواطن والحق في الحصول على معلومات دون رقابة.

2- لابد من العمل على تأسيس محاكم داخل الدولة الليبية خاصة بالإعلاميين والقضايا المتعلقة بالكلمة، محاكم تحمي حق المؤسسات الإعلامية ومن هم عاملين بها في ممارسة المهنة بشكل حر ودون ضغوطات سياسية .

3- ضرورة العمل على المزيد من البحوث في ذات الشأن للمزيد من المعلومات والنتائج، وكذلك للوصول إلى حلول تدعم حق المواطن بالحصول على المعلومات دون رقابة ولا تقنين.

المراجع :

1. أديب خضور، "الإعلام "،الموسوعة العربية ،اطّلع عليه بتاريخ 8-3-2018. بتصرّف.
2. امير موسى، حقوق الانسان مدخل لوعي حقوقي،ط1 ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
3. زينة الحاج، الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية، ط1، لبنان: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، 2006.
4. حسين عبدالحميد، أحمد رشوان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003 .
5. عبدالله محمود عبدالرحمان، سيسيولوجيا الاتصال والإعلام: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والدراسات الميدانية، (دم): دار المعرفة الجامعية، 2005 .

المواقع :

1. موقع جريدة الوطن www. alwata.com
2. https://ar.wikipedia.org/wiki.
3. شبكة الناقد الإعلامي.www . info naqed

الخطاب السردي في (رسالة الصَّاهل والشاحج) لأبي العلاء المعري(363- 449هـ)

د/أمينة الشريف سالم- كلية الآداب - قسم اللغة العربية - جامعة سرت

*** توطئة:**

الخطاب السردي في التراث العربي: لم تعد معرفة الأدب العربي القديم للسرد أو الحكاية محل خلاف بين الباحثين؛ فقد تجاوزت الدراسات النقدية في الربع الأخير من القرن العشرين هذه الإشكالية، وعمدت إلى جمع التراث السردي العربي وتصنيفه، وقراءته قراءة جديدة تستضيء بمعطيات المناهج الحديثة؛ للكشف عن خصائصه وعناصر بنائه في هذه الناحية.

وقبل ظهور مصطلح السرد ومتعلقاته داخل البيئة الثقافية العربية، كان هناك اهتمام بدراسة الأعمال الحكائية بطريقة يغلب عليها الطابع التصوري، الذي يعتمد على أفكار الكاتب ورؤاه حول العمل، من خلال تركيزه على ثقافة الأديب، وما يتعلق بعمله من دلالات، دون أن تحكمه في هذه العملية القوانين الخاصة بمصطلح السرد الحديث[1]،الذي يدور معناه في اللغة حول التتابع وأن يأتي الشيء في إثر غيره[2]،أما معناه في الاصطلاح، فيدور حول الطريقة التي تروي القصة، سواء أكانت حقيقية أم خيالية.[3]

وبدخول مصطلح السرد إلى ثقافتنا العربية - مصحوباً بالمقولات الغربية الخاصة به - بدأت تظهر على الساحة النقدية العربية الدراسات التي تتناول هذا المصطلح بالشرح، والتحليل، والتطبيق وفقاً للمفهوم الغربي والتطبيقي له.[4]

وقد كان للتراث العربي نصيب من ذلك الاحتفاء، الذي حظى به مصطلح السرد الحديث داخل البيئة الثقافية العربية؛ فقد ظهرت عديد من الدراسات التطبيقية، التي أخذت على عاتقها دراسة هذا التراث في ضوء مقولات السرد الحديثة[5]،فقد نظرت هذه الدراسات إلى التراث العربي في مجمله على أنه تراث سردي؛ لما يحتويه من قوالب تعبيرية عن القص مثل: قال الراوي، ويحكى أن، وكان يا مكان، وغيرها من العبارات والألفاظ التي تكون فواتح للقص في مختلف العصور.[6]

ويأتي هذا البحث - تبعاً لمنهج السرد وتقنياته - امتداداً لهذا الدراسات التطبيقية، التي تحاول الكشف عن مستويات الخطاب السردي في التعامل مع أحد الأعمال التراثية، ممثلاً في (رسالة الصَّاهل والشاحج) للمعري، بطريقة تجمع بين حداثة المنهج وخصوصية الرسالة؛ إذ ليس القصد هنا التطبيق الحرفي لنظريات السرد الحديثة، ولكن الاستعانة به في تناول تحليلي للرسالة، يقوم على منهجية محددة تسعى للنظر إليها بوصفها مادة تصلح للدراسة السردية، من خلال تتبع السرد داخل بعض المواقف الفنية التي تتضمنها الرسالة، وهو ما يعني أن اهتمام الباحثة ينصب على الصياغة اللغوية للمدلول الحكائي الذي يتجسد من خلالها السرد، ومن ثمَّ فإن هذا البحث يسعى إلى الإجابة عن بعض التساؤلات الحكائية فيها، وهي تساؤلات عن كيف يحكى الموقف الفني؟ ومن خلال الإجابة عن هذا التساؤل، يكون بالإمكان الإجابة عن السؤالين الآخرين: ماذا تحكي الرسالة؟ ولماذا تحكي؟، وبالتالي نحكم على الرسالة - في النهاية - بأنها نصٌّ سردي أو غير سردي، منتجة لعناصر الخطاب السردي المتعددة.

ولم يكن اختيار (رسالة الصَّاهل والشاحج) دون غيرها من مؤلفات المعري - مادة للمبحث الحالي اختياراً اعتباطياً، وإنما وجدت أسباب عدة دفعتني لهذا الاختيار، منها:

1. انصراف غالبية الباحثين والدارسين عن أدب المعرى النثري، إذ لا يكادون يذكرون القاص منه كما يذكرون الشاعر والفيلسوف صاحب اللزوميات، وسقط الزند، والغفران؛ بوصفها أشهر نتاجه الأدبي.
2. إن رسالة الصَّاهل والشاحج لم تنل - رغم كونها نتاجاً ضخماً ضمت بين دفتيها خطاباً سردياً، يجعلها مادة خصبة لدراسة الظاهرة السردية فيها عناية مستقلة - فيما أعتقد - للجانب السردي فيها.

3. الطموح الشخصي في إيجاد توازن بين ما كُتِب عن الظاهرة السردية في الشعر وبين ما كُتب عنها في النثر العربي القديم حتى تتدعم الفكرة القائلة بأن التراث العربي - شعراً أو نثراً - هو تراث - في مجمله - سردي، وبذلك تضحى الرؤية النقدية والتحليلية لهذا التراث أكثر عمقاً، وأوسع خبرة.

وأحسب أن بحثاً عن المعري السارد-على هذا النحو- يستحق أن يُكتب؛ لأن أدب المعري النثري لا يزال بحاجة إلى كثير من عناية الباحثين والدارسين؛ لأن الاحتفاء السابق بتراثه لا يعد عشر معشار انشغال الناس بالمعري ومؤلفاته بين "فرط الإعجاب من محبيه ومريديه، وفرط الحقد من حاسديه والمنكرين عليه، وجوٌّ من الأسرار والألغاز يحيط به كأنه من خوارق الخلق الذين يُحار فيهم الواصفون، ويستكثرون قدرتهم على الآدمية، فيردون تلك القدرة تارة إلى الإعجاز الإلهي، وتارة إلى السحر والكهانة، وتارة إلى فلتات الطبيعية إن كانوا يؤمنون بما و راءها"[7].

كلُّ هذه الأسباب مجتمعة، جعلت من تلك الرسالة محوراً للبحث الحالي، وجعلت من المعري صاحب تراث حكائي "لن نستطيع أن نقدره حقّ قدره، ما لم نتحرر من فكرة انتصاره على الدنيا، وزهده النفسي فيها، بمجرد أنه أعلن انسحابه منها"[8]

مكانة (رسالة الصَّاهل والشاحج) من الخطاب السردي:

تعد رسالة الصَّاهل والشاحج)[9]لأبي العلاء المعري واحدة من أهم كتب التراث الحكائي العربي؛ إذ تدين لها حكاية الحيوان - بعد كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع - بتحويلها حكاية الحيوان فيها من مجموعة حكايات شتى - كما هو الحال في كليلة ودمنة - إلى نوع حكائي له وجوده الواضح في إطارها؛ فالرسالة "ليست مجموعة من حكايات شتى، بل قصة واحدة مترابطة الفصول والمشاهد"[10] فضلاً عن أنها تعد من الكتب العربية المصنفة لا المترجمة - كما هو الحال في كليلة ودمنة - انتقلت بحكايات الحيوان من المشافهة إلى التدوين؛ إذ أن "كلّ الآثار العلائية التي يتصل إسنادها إليه، إملاءً منه أو قراءة عليه، أصول مستكملة شروط الأصالة من إسناد و ضبط، فلقد كُتب له مصنفاته في حياته، كُتَّاب ثقات أمناء اختصوا به"[11]

وإضافة إلى هذا، فإن المعري نحا فيها منحى كليلة ودمنة، لا على وجه التقليد والتأثر، بل صبغها بالصبغة العربية والإسلامية في اللغة والأساليب، بما تضمنته من ثقافة دينية وأدبية وشعبية إذ اتخذ من الحيوانات (الحصان/ البغل/ الفاختة /الثعلب) رموزاً يعبر من خلالها عن أفكاره، فالشخصيتان الأساسيتان فيها تمثلتا في الصَّاهل (الحصان) والشاحج (البغل) إلى جانب شخصيات حيوانية أخرى ثانوية، حيث يقف الشاحج في معرة النعمان معصوب العينين، يترقب جفلة المسلمين الفارين من غزو رومي متوقع.[12]

ويبدو أن المعري - باستخدامه لقناع الحيوان الناطق قد أراد تناول العديد من الموضوعات السياسية، والاجتماعية، والعلمية التي كان عصره يموج بها، فاراد أن يرصد فيها خلل العصر وأمراض مجتمعة على السنة الحيوانات التي "اختارها ورسم لكل منها الدور الذي تؤديه، والحوار الذي تشارك به في العرض، وكأنها دمي مسرحية يحركها المخرج من وراء الستار، بخيوط في يديه لا تظهر للمشاهد"[13]،فاستخدم هذا الأسلوب الرمزي، الذي يومئ بمواقفه، وفي الوقت نفسه لا يعد تصريحاً بالرأي، يدينه أمام حاكم حلب (عزيز الدولة)، بما يؤكد أن رسالته تمثل انعكاساً لموقف عام، هو موقف المعري وسط عالمه المحيط به، وقد عبَّر **د/محمد غنيمي هلال** عن هذا الموقف بقوله: "هو علاقة الكائن الحي ببيئته وبالآخرين في وقت ومكان محددين، وبهذه العلاقة يكشف الإنسان عمّا يحيط به....ولا سبيل إلى اتخاذ موقف إلا بمشروع يقوم به الفرد مرتبطاً بما يحيط به من عوامل يتجاوزها بمشروعه إلى غاية له يحاول بها التغيير عن حالته الحاضرة "[14].

وقد ظهرت (رسالة الصَّاهل والشاحج) في عصر تميز بالفساد الاجتماعي، والاقتصادي - الطبقية - والسياسي - الصراع على السلطة سواء في الحاضرة (بغداد) أم في الولايات التابعة

لها ومن بينها حلب - فكانت تلك الرسالة نتيجة طبيعية للعصر الذي وجد فيه صاحبها، الذي لم يكن بمنأى أو بمعزل عنه "لكنه فيما يبدو كان مشغولاً إلى حدٍّ كبيرٍ بمعركة التحدي وأماني الطموح، بحيث يمكن القول بأن إحساسه بفساد الحياة العامة، كان يتوارى خلف إحساسه القوي بهمومه وأمانيه، تاركاً مع ذلك رواسب في أعماقه لن تلبث أن تظهر في تأملاته وأماليه، بعد أن خلا إلى نفسه في عزلته. واعتكف يرصد خلل العصر وأمراض المجتمع".[15]

ومن ثمَّ، فإن موضوع (رسالة الصَّاهل والشاحج) جعله المعري رصداً لمظاهر الحياة الفاسدة من حوله، وكان السبب والباعث إلى تأليفها، هو ضغط وإلحاح من بني أخيه بأن يكتب المعري إلى عزيز الدولة يسأله أن يعفيهم من المال المفروض عليه، والذي يتعلق بأرض قاحلة ملكاً لهم ووفاءً لحق القربة والرحم.[16]

نلحظ بذلك أن المعري قد تعرض إلى مؤثرين جعلاه يُقدم على تصنيف رسالته تلك، المؤثر الأول خارجي، يكمن في رفع الظلم عن أقربائه، أما المؤثر الثاني، فهو مؤثر داخلي، يكمن في أنه أمام رسالة أدبية أراد توصيلها إلى المتلقي في كلَّ عصرٍ وزمان.وليس هناك زمن محدد يدل على تاريخ إملاء المعري للرسالة، سوى أنه صنفها لعزيزٍ الدولة فاتك، والي حلب، ورجحت بنت الشاطئ أن يكون تاريخ إملائها أواخر سنة411 و412 هـ[17]

وتتكون الرسالة من قصة واحدة متماسكة في خمسة مشاهد - إضافة إلى فاتحتها - تتخذ شكلاً واحداً في كلَّ المشاهد، إذ تفتتح دائماً بالراوي (الحصان / الفاختة/ الثعلب/ الحصان)، الذي يطرح أفكاره النظرية التي يطرحها - في الحقيقة - المعري.

وتتفاوت مقدمات المشاهد الخمسة بين الحوار وبين المقدمات النظرية فيها، حيث جاءت المشاهد: الأول، والثالث، والرابع والخامس متضمنة للحوار بين: الصَّاهل والشاحج، والثعلب ، وثعالة والشاحج، والثعلب والشاحج على الترتيب.

أما المشهد الثاني فقد احتوى على مقدمة نظرية حول موقف الفاختة من "مناجاة الصَّاهل وثناءه عليها، وأقوال الشاحج ونقصه منها".[18]

وتختفي هذه المقدمة تماماً من باقي المشاهد الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم تحملها للمقدمات النظرية، إذ يدلف المعري على لسان الحيوانات - في المشاهد الأربعة إلى الأحداث مباشرة. وقد ساعدت افتتاحية المشاهد الخمسة في التمهيد لعالم السرد في الرسالة، وتقديم الإطار الذي يربط بينها، ممَّا يزيد من عنصر التشويق في فصولها ومشاهدها، خاصة عندما ينحي فيها المعري ملمح الرمز والإشارة، على عكس المقدمات النظرية في كتب الحيوان الأخرى، خاصة كليلة ودمنة التي تتألف من أبواب مستقلة الأحداث ،ممَّا يقلل عنصر التشويق في حكاياتها حينما تبلغ المقدمات النظرية حدًّا كبيراً من التصريح بما ستؤدي إليه الأحداث.[19]

وقد اتسمت افتتاحية المشاهد الخمسة التي تتضمنها الرسالة بطرافة موضوعها وأسلوبها، وإذا كانت لا تنتمي إلى الأخبار القصصية[20]، فإنها تتضمن إشارات سردية موجزة تفتح أمام المتلقي عالماً من التصورات لمواقف قصصية كثيرة، وإن لم يمنح المعري هذه المشاهد من الرسالة عنواناً دون أن يحكم ترتيبها أساس محدد. فإذا ما تركنا الإطار الخارجي الذي يؤلف بين تلك المشاهد إلى سرد الحكايات نفسها داخل المشاهد، فإنا نلحظ أنها تتخذ - من حيث الغباء - شكلين اثنين، أول هذين الشكلين وأكثرها شيوعاً تضمن المشهد حكاية رئيسة تتولد عنها مجموعة من الحكايات الفرعية، ترويها شخصيات الحكاية الرئيسة (الصَّاهل/ الشاحج) لضرب المثل على خطأ أو صواب فكرة أو رأي أو موقف - كلها ترجع إلى المعري نفسه - وفي كثير من الأحيان ينتهي المشهد على أحداث الحكاية الفرعية؛ ليعود تيار الأحداث في الحكاية الرئيسة إلى التدفق، ومن نماذج الحكاية الفرعية التي يحكيها الثعلب في المشهد الرابع - عن مرض بسيل ملك الروم وشيخوخته وفسقه وفجوره، وجعله ولاية العهد لابن له غير شرعي في حالة إن مات أخوه الشرعي قبله.[21]

وقد أطلق الدكتور النجار على هذا الشكل السردي نمط التعاقب الحكائي الحر[22]، الذي تمثل الحكاية الرئيسة فيه قصة إطار تترابط فيها الحكاية الفرعية مع الحكاية الرئيسة ترابطاً فنياً.[23] أما الشكل الثاني، فينتج عن استخدام خاصية الاسترجاع في الحكاية الرئيسة - كما سنوضح في الزمن السردي - إذ يتوقف تقدم خط السرد الرئيسي؛ لتقوم إحدى الشخصيات نقص أحداث ماضيةٍ جرت؛ لتفسير أمر من الأمور الحاضرة.

وممَّا لا شك فيه أن هذا التنوع في بناء الرسالة يساعد في إثراء الحكاية داخلها ويبعدها عن النمطية والرتابة، إضافة إلى أن الحكايات الفرعية المتولدة عن الحكايات الرئيسة تفسح عالم السرد، وتفتحه على عوالم أخرى، وتشبع نهم المتلقي للحكاية.

ومن ثمَّ يمكن القول إن (رسالة الصَّاهل والشاحج) حكاية جاءت في إطار رسالة، و بالتالي يمكن أن يطلق عليها الرسالة/ الحكاية، أو الرسالة الإبداعية، اتسعت لحمل عالم رمزي خيالي، تزال فيه الحواجز بين عالم الإنسان وعالم الحيوان؛ إذ "صيغ الحوار فيها على طريق التشخيص والإخراج التمثيلي الزاخر بالحركة والحيوية، وكأننا نشهد تمثيلية يؤديها شخوص من البهائم"[24] ، كما اتسعت الرسالة - أيضاً - لموضوعات الفكاهة الهزلية اللاذعة، وروح السخرية المرة من عزيز الدولة ومن أوضاع مجتمعة بأسلوب غير مباشر، ومن ذلك قوله ساخراً من انشغال عزيز الدولة بمسائل فرعية تشغله عن غزو الروم لبلاده - : "وقد بلغني أن للسيد (عزيز الدولة وتاج الملة أمير الأمراء) مجلساً يجتمع فيه الفقهاء وأهل الكلام والأدب والشعراء"[25]، ومن ثمَّ تجاوزت الرسالة - في موضوعها - مجرد الإبلاغ والتوصيل إلى حمل قيم فنية جمالية، من خلال - كما أشرتُ- حكاية واحدة طويلة، تتسم بكثرة الشخوص وطول الأحداث في سرد يجعل أحداثها - طبقاً للزمن- ضمن الأعمال الحكائية العربية التي كانت تتخذ من الزمان إطاراً شكلياً لها، كألف ليلة وليلة، من خلال غلبة التداعي والاستطراد والارتداد، وليس معنى هذا أن السرد في الرسالة لا يخضع لنظام معين في توالي مشاهدها؛ لأنه بتأمل ترتيب المشاهد، إضافة إلى بعض العبارات التي يتدخل بها المعري في أثناء الحكاية، يكشفان عن رغبة المعرى في وجود نظام قائم على الاستطراد.

وعلى الرغم من أن هذا النظام السردي متشابه في بعض جوانبه - مع النظام السائد في الكتب والرسائل حول الحيوان - خاصة كليلة ودمنة - فإن المعري يحتفظ لنفسه - مع هذا التشابه - القائم على الحديث على لسان الحيوان - بمساحة كبيرة من الإبداع والتجديد، لا سيما في الشكل الذي يختلف كثيراً عن تلك الكتَب فلا وجود للحكايات المستقلة - كما في كليلة ودمنة - أو للأبواب والفصول الكثيرة - كما رسالة الحيوان للجاحظ - وإنما هي حكاية أو قصة واحدة تمتد من أول الرسالة إلى آخرها. إضافة إلى أن المعري يحدث في رسالته تداخلاً فنياً بين الأجناس النثرية، إذ تضمنت رسالته بعض الرسائل الديوانية المتبادلة بين عزيز الدولة وبسيل[26]، وكذلك الرسائل الإخوانية مثل رسالة أبي أيوب البعير إلى عزيز الدولة يكفر بها عن ذنبه[27]، بالإضافة إلى عدد كبير من الأمثال على لسان الشخصيات في أثناء الحوار، فضلا عن الاقتباسات القرآنية والشعرية[28].

ممَّا سبق نستطيع القول بأن ثمة علاقة قوية بين (رسالة الصَّاهل والشاحج) وبين الخطاب السردي، الذي كان له حضوراً قوياً - كما سنوضح - فيها؛ لأن المعري - بطبيعته في هذه الرسالة - يسرد أحداثاً ووقائع داخل رسالته، ويتبع جيداً حركة الشخصيات، وزمان الأحداث ومكانها من بدايتها حتى نهايتها في نسقٍ أو صورة سردية؛ ليصف مشهداً متجسداً أمامه.

ويرتكز النص السردي في الرسالة على مرتكزين مهمين، أولهما القصة ذاتها، وهي المضمون أو سلسلة الأحداث، وعلاقة تلك الأحداث بفاعليها الذين يقومون بإنجازها، أو يكونون سبباً في ظهورها، أما المرتكز الآخر، فهو الخطاب أو الحكي، بوصفه الوسيلة التعبيرية، التي تتم بواسطتها نقل مضمون القصة في الرسالة إلى المتلقي، بما يحقق نظرية الاتصال بين القنوات السردية، راوي/ سارد ← مروى/ قصة ← متلق/ قارئ.

وتحمل عتبة العنوان اسمى شخصيتين من الشخصيات الحيوانية الرئيسة في الحكاية وهما: (الصَّاهل / الفرس، والشاحج/ البغل) قصر عليهما العنوان، وكان الأولى - فيما أعتقد - أن يطلق على رسالته (رسالة الحيوان) أو (رسالة الصَّاهل والشاحج والفاختة / الحمامة والثعلب)، و ربما قصد المعري بذلك ألا يتشابه العنوان مع رسالة الجاحظ من ناحية، وأنه حذف الاسمين الآخرين (الفاختة-الثعلب) للتأكيد على أن الصدارة في الرسالة للصَّاهل والشاحج، وبأنهما هما الشخصيتان المحوريتان الباقيتان حتى النهاية من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة في ختام تناولنا الموجز لمكانة (رسالة الصَّاهل والشاحج) إلى أن المعري أراد بهذه الرسالة إعلان قطيعته للشعر واتجاهه في مؤلفاته إلى النثر، يضع فيه تأملاته ورؤاه لحياته والكون من حوله دون إن تقيده قيود الشعر، وحتى لا يظن حاسدوه أنه يتكسب بشعره فهو يقول لأبي أيوب على لسان الشاحج "ولست أسألك ما سألتُ الصَّاهل من حمل الشعر فإني كرهتُ أن أتصوَّر بصور أهل النظم المتكسبين، الذين لم يترك سؤال الناس في وجوههم قطرة من الحياء، ولا طول الطمع في نفوسهم أنفة من قبيح الأفعال"[29].

أولاً: الزمن السردي:

يعد الزمن من أهم محاور الخطاب السردي التي تسهم في تشكيل النص في (رسالة الصَّاهل والشاحج) وغيرها من الأعمال السردية؛ انطلاقاً من حقيقة مؤداها: أنه لا يوجد نصٌّ سردي يمكنه أن يستغني عن الزمن؛ فالزمن بمقتضياته المتعددة، يشكل الرؤى الخاصة التي يحملها النص السردي؛ وذلك لأن النص السردي القصصي "هو أكثر الأنواع التصاقاً بالزمن".[30]

فلم يكن بمستغرب - إذن - أن ينبه النقاد على ضرورة وجود الزمن في العملية السردية "وأن توظيفه بنجاح يتوقف على القاص نفسه، من خلال توظيف النقلات الزمنية، وأن يحسن التحكم فيها؛ لأن ذلك يعطي توهماً بحقيقة الأحداث المتخيلة[31]، كما أنه إيقاع النص المؤثر في اللغة، والشخصيات، والأحداث، والمكان، ويشكل صورة جوهرية لأي نص، فلا غرو - إذن - أن يُعرف بأنه "هو الفضاء الأوسع الذي يمكن أن يتلاعب به السارد في كلَّ اتجاه آتٍ وماضٍ وحاضرٍ، بل يزاوج أو يضفر أكثر من بُعدٍ زمني داخل هذه البؤرة السردية"[32]

وتكمن أهمية الزمن في العمل السردي في ثلاثة أسباب، أولها، محورية الزمن في عملية الحكى، فتترتب عليه عناصر التشويق والإيقاع وثانيها، تحديده لصيغة العمل السردي وتشكلها، وثالثها، أن الزمن يتخلل العمل السردي كله، فليس له وجود مستقل نستطيع أن نستخرجه من النص مثل الشخصية والمكان؛ فالزمن يتخلل العمل السردي كله.[33]

هذه الأهمية، جعلت النقاد يتفقون "حول وجود الزمان في النص وجوداً موضوعياً لا سبيل إلى تجاهله، حيث لا سرد دون زمان"[34]أما عن الكيفية التي يوظف بها الزمن في الأعمال السردية، فإن للأديب مطلق الحرية في البدء في أي نقطة يختارها زمناً للأحداث سواء من نقطة النهاية ليصل بالسرد إلى بداية الأحداث[35]، أم بالبدء من نقطة درامية في وسط الحكي[36]، ويوظف الأديب في التغيرات التي يدخلها على الزمن خاصتي الاسترجاع والاستباق[37]، بالإضافة إلى ما يُسمى بحركات الإيقاع الزمنية الأربعة الرئيسة : الوقفة، والمشهد، والتلخيص، والحذف[38].

أضف إلى ذلك إمكانية تحويل الزمن الخارجي إلى زمن فني داخل النص السردي على مستوى ترتيب الأحداث داخل الحكاية، من خلال المحافظة على الترتيب الواقعي للأحداث، وهو ما يطلق عليه "النسق الزمني الصاعد".

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد الفترات الزمانية في (رسالة الصَّاهل والشاحج)، من خلال تحليل الزمن السردي للأحداث داخلها بدراسة علاقتين هما: الترتيب، والمدة أو الديمومة (حركات الإيقاع الأربع)؛ لكشف النقاب عن حركية الزمن فيها؛ باعتبار الزمن تقنية سردية تنظم عالم الرسالة، وتضبط العلاقات بين مفرداته.

أ- الترتيب:

يقصد بالترتيب "ضبط العلاقات بين النظام الزمني التتابعي للوقائع في المتن الحكائي ... والنظام الزمني المزيف لترتيبها في المحكى"[39] أو هو" الاختلاف بين الترتيب الزمني لتتابع الأحداث في القصة والترتيب الزمني الكاذب لتنظيمها في الحكاية"[40]،وتندرج تحت هذه العلاقة تقنيتان تمثلان صورة الاختلاف بين الترتيبين الزمانيين هما: الارتداد أو الاسترجاع، والاستباق أو السبق، وهو ما يعرف بالمفارقات الزمانية، ونعني بها لغوياً المباينة[41]، واصطلاحاً تعني "تباين الأحداث وتغايرها في ترتيبها أو تتابعها أو تواترها، وما يترتب على ذلك من دلالات تنمي الموضوع، وتكتنف الحدث الأساسي بغية الوصول إلى رؤية معينة"[42] ،وباختفائهما تظهر صورة التماثل بين الترتيبين الزمانيين ، ومن ثمَّ نستطيع تمييز الزمن من حيث ترتيب الحدث في نصوص (رسالة الصَّاهل والشاحج) الذي يصنعه السارد/ الراوي منذ بدايتها؛ لنستطيع تصنيف الأحداث اللاحقة فيها من خلال السرد، ونتساءل: هل سرد الأحداث في الرسالة - موضع البحث - كان سرداً استرجاعياً للماضي، أم كان استشرافياً/ استباقياً لأحداث مستقبلية، فيكون استباقاً للأحداث قبل وقوعها؟ وبما أننا أشرنا إلى أن مَنْ يقوم بهذا الترتيب هو السارد المتحكم في التنقلات الزمنية في بناء الأحداث السردية، فإنه بذلك يصنع خطاً لنص الرسالة يسير عليه من البداية إلى النهاية، ويقدم الأحداث والشخصيات وفق ما يراه مناسباً دون الالتزام بتقديمها مرتبة ترتيباً تسلسلياً[43]،وقبل معالجة علاقة الترتيب في (رسالة الصَّاهل والشاحج)، يلزم الإشارة إلى نقطتين:

الأولى: إن لكل مفارقة زمانية مدى وسعة، والمدى هو المسافة الزمنية بين اللحظة التي وقفت عندها الرسالة عن التسلسل قدماً، واللحظة التي وقفت عليها سابقاً في الاسترجاع ولاحقاً في الاستباق أما السعة، فهي الفترة الزمانية التي تشملها هذه التقنية، وتقاس بالسطور أو بالفقرات أو بالصفحات، قياساً على المساحة الكلية لنص الرسالة[44].

الثانية: يفرق وجود المفارقات الزمانية بين نمطين للحكاية داخل الرسالة، الحكاية الأولى، ويقصد بها الحكاية الأصل التي يندرج فيها شتى الاسترجاعات والاستباقات، الحكاية الثانية، حيث يشكل فيها كلَّ استرجاع أو استباق حكاية ثانية زمانياً تابعة للأولى[45].

1. غلبةالارتداد:

توجد تسميات عدة أخرى للمفارقة الزمنية الارتداد، منها: الاسترجاع، والاستذكار، والاستدعاء، وكلها بمعنى واحد، ونعني بها "مفارقة زمنية تعيدنا إلى الماضي بالنسبة للخطة الراهنة"[46] أي عودة السارد/ الراوي إلى استرجاع أحداث ووقائع ماضية قبل بداية الحكي.

وفي هذه التقنية أو المفارقة الزمنية، يتوقف النظام الزماني المفترض للأحداث داخل الرسالة عن التقدم إلى الأمام من أجل العودة إلى الخلف؛ لاسترجاع أحداث لم تسرد بعد؛ لتحقيق وظائف عدة منها: تناول شخصية ما يتم إدخالها حديثاً في نصوص الرسالة، ويريد السارد الراوي/ الراوي إضاءة سوابقها، أو تناول شخصية غابت عن الأنظار بعض الوقت، ويحتاج العمل إلى التذكير بما ذُكر عنها في الرسالة[47] ومن وظائف الارتداد - أيضاً - التعليل والتفسير لحدث ما وقع في أثناء العمل، كما أن الارتداد يقوم بوظيفة نفسية داخل الرسالة "تتمثل في التنفيس عن أحاسيس ومشاعر تضغط على شخص بعينه[48].

ونلحظ عن تأمل (رسالة الصَّاهل والشاحج) إن المعرى قد اعتمد على هذه المفارقة الزمنية في البناء السردي لنصوص رسالته بنمطيه الخارجي والداخلي، فالأول يفيد استعادة ما حدث قبل بدء زمن الرسالة، والثاني يفيد استعادة حدث بعد زمن الرسالة، وقبل بدء الحدث الذي يؤدى فيها؛ تبعاً لوقوع نقطة مداها خارج الحقل الزماني للحكاية الأولى أو داخله[49]،ويستخدم المعرى الاسترجاع الخارجي؛ لملء فراغات زمنية تساعد على فهم مسار الأحداث، من خلال عودة السارد/ الراوي إلى استرجاع أحداث وحكايات ما قبل بداية نص الرسالة.

ولقد نوّع المعرى في رساله تلك من طرف الاسترجاع الخارجية، منها تبرير الشخصية لأفعالها، أو إجابة عن تساؤل وجه إليها، من خلال استرجاع أحداث وذكريات قامت بها شخصيات الحكي في الرسالة في زمن سابق عن زمنها الأصلي .والسمة الغالبة في الاسترجاع الخارجي في الرسالة هي طول المدة الزمنية للحدث واتساعها، فبعضها يرجع على العصر الجاهلي كما في أحداث حرب البسوس، وداحس والغبراء[50]، وبعضها يرجع إلى عهد الصحابة كما في أحداث الخلاف بين عليّ بن أبى طالب والصحابة في الجمل وصفين[51]، بل إن بعض تلك الاسترجاعات الخارجية يرجع إلى عصر ما قبل الميلاد كما في حكاية قدوم الإسكندر الأكبر إلى الإسكندرية[52].

هذا النوع من الاسترجاع الخارجي يعد استرجاعاً جزئياً؛ لأنه لحظة من الماضي تظل معزولة عن تقادمها، ولا يسعى في وصلها باللحظة الحاضرة[53]، وهذا مناسب مع طبيعة الحكايات الواردة على لسان الشخصيات في الرسالة؛ لأنه من الصعوبة بمكان عرض تلك الحكايات بطريقة كلية في رسالة لها طبيعة خاصة تتمثل في انتقاء الأحداث والوقائع والحكايات الذي تؤكد وجهة نظر السارد ،وتؤيد فكرته ورؤيته حول عصره والكون من حوله .

وقد ظهر الاسترجاع الخارجي في الرسالة للقيام بالكثير من المهام على لسان الشخصيات منها تفسير فعل غريب وغير متوقع قامت به الشخصية ،وعند توضيح الدافع له يتبين السبب، وما ورد في ذلك ما نقرأه من سوء رأي الشاحج في بنى آدم، معللاً ذلك ببعض الأحداث السابقة بقوله: ((والإنس لا تحفظ محارم الإنس فما ظنك بغير ذلك ؟ العرب غزت الروم فقلدت بناتها الكروم، وما ذلك لكرم المسبيَّة بل لحاجة في الصدر خبيَّة ، والروم غزت العرب فلقيتْ اليأس والحرب ، وإذا كان الإنسيُّ لا يعرف قرابة إنسي فهل نرجوه للحفاظ راعية ذُبح بالبسيّ ؟.... ألا ترى ما فعله بنو آدم في اولاد الجديل* وغيره من فحول الإبل ؟[54].

يقوم الشاحج باسترجاع ذلك الماضي المؤلم له مع بنى آدم؛ ليبين لنا ذلك الاسترجاع سبب شكواه مع أنه لم ينفرد وحده بظلمهم،وهذا الاسترجاع اتسم بامتداد الفترة الزمنية _غير المحددة_ سواء في عصر النعمان بن المنذر في الجاهلية أم في عصر الفتوحات الإسلامية، وهي أحداث استعادها الشاحج من الذاكرة ضمن إطار نفسى مشحون بالألم من بنى آدم، فيتذكر نتفاً من الماضي الذي يؤثر في الحاضر .

وقد يظهر الاسترجاع الخارجي في أثناء إجابة الشخصية على سؤال وجه إليها، ومثال ذلك حكاية الشاحج والثعلب، إذ أخذ الشاحج يسأله عن أخبار الناس في مصر عندما علموا بأمر الغزو الرومى المتوقع، فيشرع الثعلب في استرجاع ما رآه من مشاهد واختلاف في الرأي[55].

وفي كثير من الأحيان يظهر الاسترجاع الخارجي من خلال حوار الشخصية مع غيرها ممَّا يكون حافزاً على الحكي، مثل حكاية الشاحج وأبى أيوب (البعير) وسؤاله عن سبب هجومه عليه متوعداً إياه، فيبدأ أبو أيوب في استرجاع حكايته مع الفاختة/الحمامة، وإخباره بتسفيه الشاحج له ((وتنطلق إلى البعير الوارد فتعكس ما قال الشاحج فيه، وتجعل الذي نطق به الصَّاهل من وصفه بالجهل، محكياً عن الشاحج، تريد أذاته بذلك ، فتخبره بما قيل فيه من الصفة بقلة اللّبِّ، فتملأ صدره من الغضب والحقد ،حتى إذا ورد، بهش بفمه بعد الري إلى جحفلة ذلك المسكين . فما شعر حتى أزمَّ بها على الغرَّة آزمة حنقٍ مغتاظ، وهدر في ذلك هدر الموعد*[56]))

يقوم هذا الاسترجاع بدور مهم في خدمة الحكاية، ذلك أنه يعبر عن الوظيفة الفنية الذي وضع من أجلها . وأن المعرى يترك مسافة مكشوفة لتؤطر أحداثاً مضت، تهدف إلى استعادة المشكلة الذي أوقعت الفاختة فيها أبا أيوب، واستعادة علاقته بالشاحج والصَّاهل على حدٍّ سواء، ممَّا يسهم في فهم الأحداث التي تجرى .

*الجديل، فحل للنعمان بن المنذر

*بهشى بفمه : تناول، أزم : عض

أما الاسترجاع الداخلي، فهو يقدم استذكاراً للأحداث الذي جرت بعد بدء أحداث الرسالة، فالراوي/ السارد يعود إلى الماضي باسترجاع أحداث متعلقة بمسار أحداث الحكي، وعادة ما يستخدم هذا الاسترجاع لربط حادثة بسلسة من الحوادث المماثلة لها، ولم تذكر في النص من بابا الاقتصار السردي[57]،أي أن العودة إلى الخلف لا تتجاوز المنطق السردي الذي يتوحد _هنا_ مع نقطة بداية الحدث في الرسالة، فالاسترجاعات الداخلية " حقلها الزماني متضمن في الحقل الزماني للحكاية الأولى"[58]، فالاسترجاع هنا لا تتجاوز مدته السردية الحكاية الأصلية .ونظراً لطبيعة الرسالة، نجد أن أكثر الاسترجاعات الداخلية ترد عن طريق الشخصيات المشتركة في الأحداث لا عن طريق الراوي/ السارد .

وقد ظهر هذا النوع من الاسترجاع من خلال بعض الطرق المؤدية إليه، فبعضها ظهر من خلال مناجاة الشخصية لنفسها كما في استماع الفاختة لمناجاة الصَّاهل وثنائه عليها، وانتقاص الشاحج منها[59]، وكما في بيان الشاحج محدثاً نفسه بالخير[60]،ولعل أول ما يميز الاسترجاعين السابقين القائمين على المناجاة والحوار الداخلي هو ضغط العمل النفسي الذي يتبدى من خلال المصارحة والمكاشفة، فالشخصيات- في هذين الاسترجاعين - تستبطن نفسها وترخى العنان لمشاعرها، ممَّا يحصر الزمن ويكثفه ضمان إطار نفسي .ويظهر الاسترجاع الداخلي أيضا من خلال استرجاع الشخصية لبعض أفعال غيرها، رغبة في ذكر تفاصيلها أو تعليلها ، ومثل هذه الاسترجاعات تكون تكميلية أو إحالات، وإن كانت لا تسد فجوة في الأحداث، لكنها تفسر أحداثاً ملخصة سابقة، وكما في كشف الشاحج لأبى أيوب عن دور الفاختة في الوقيعة بينهما عندما نقلت له- ادعاء- انتقاص الشاحج منه وتسفيهه له[61]،وهذا النوع من الاسترجاع الداخلي يسمى بالتكراري، فهو مجرد تذكير، لكنه ظهر من قبل الشخصية/ الشاحج لتذكير أخرى (أبو أيوب) بحدث ما قامت به الفاختة، فهو لا يحمل إضافة جديدة كالذي ظهر في الاسترجاعات السابقة .وهكذا تمضى الاسترجاعات الخارجية والداخلية في الرسالة في سرد أحداث ماضية تتعلق بالحكاية الأصلية؛ لتكشف في النهاية نماذج من ثقافة المعرى الذي ينظر إلى عصره نظره فاحصة ناقدة، تختلف عن نظرة العوام إليه، ومن ثمَّ كانت تقنية الاسترجاع هي الأنسب، لأن توازن الزمن الماضي مع الاسترجاع لعالم السارد يجعل الأحداث أقرب إلى ذهن المتلقي .

2. <u>ندرة الاستباق :</u>

يعد الاستباق – ومن مرادفاته الأخرى: الاستشراف والاستقبال – العنصر الثاني من عناصر الترتيب في زمن الرسالة، ونعنى به ((كلُّ حركة سردية تقوم على أن يُروى حدث لاحق أو يذكر مقدماً[62])) ، أي أن السارد يعمد إلى استباق الأحداث والوقائع في المستقبل وعلى شكل حُلم أو تمنى أو نبوءة، بالإضافة إلى بعض العبارات المستقبلية مثل : سنذكر ذلك في حينه؛ لتشويق المتلقي بما سيحدث في مستقبل الأحداث .

وتقنية الاستباق - في الأصل- ((مخالفة لزمن السرد، وتقوم على تجاوز حاضر الحكاية، وذكر حدث لم يحن وقته بعد[63]،وتظهر هذه التقنية عندما يتوقف النظام الزماني عن التسلسل تدريجياً إلى الأمام؛ من أجل القفز على أحداث مستقبلية، مع التجاهل - المؤقت- لبعض الأحداث الواقعة.

هذه التقنية -كما جينيت- أقل تواتراً من الاسترجاع[64]،وهي ترتبط - بما اسماه تودروف- عقدة القدر المكتوب، ولذا يرى بعض النقاد أنها تتنافي مع فكرة التشويق الذي تكون العمود الفقري للنصوص السردية[65]، إذا إن هناك – دائماً- راوٍ يُفاجأ مع المتلقي بالتطورات غير المنتظرة في الحكى وفي خط السرد، لذلك ندر استخدام هذه المفارقة الزمنية في (رسالة الصَّاهل والشاحج) حيث ظهر في بعض المواضع الذي لا تقارن بالمواضع السابقة الذي ذُكر فيها الاسترجاع .

وينقسم الاستباق في الرسالة – شأنه-في ذلك شأن الاسترجاع – إلى نوعين خارجي وداخلي.فالاستباق الخارجي نعنى به استباق أحداث ووقائع لا ترتبط بالحكاية الأولى وأحداثها

وشخصياتها، ولا يوجد بينها أي علاقة ببنية الوقائع الداخلية في نص الرسالة الحكائى، هذا النوع من الاشتياق يظهر عن طريق توقعات الشخصيات وتنبؤاتها.

وربما كانت المرة الأولى الذي نصادف فيها توقعاً يقوم على الفراسة، ما توقعه الثعلب من هروب الناس وجفلتهم من الزحف الرومي، وقد صدق هذا الاستباق عندما أسفر الصباح " فلما أسفر الصبح وظهرت الجالية بالفرثد[*] وبالأطفال، سمع الشاحج أصوات القوم، فجاز أن ينطقه الله سبحانه وتعالي فيقول : **الْقَارِعَةُ (1) مَا الْقَارِعَةُ (2) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ (3) يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ(4)**(القارعة:١-٤)الآن صرح الحق عن محضه... إنا لله وإنا إليه راجعون. قربتْ بأساء الضيَّاون وحضرتْ آجال الديكة والدواجن، ودنتْ منايا الحنتم ".[66]

ولما كان زمن الاستباق السابق في وقت و زمن توقعه في وقت لاحق، فقد شكل الفارق الزمنى بين الاثنين استباقاً خارجياً أسهم في قطع المسار السردي لتتابع الأحداث.

وقد يأتي الاستباق الخارجي على لسان إحدى الشخصيات بتكرار بعض العبارات المستقبلية : سنذكر ذلك في حينه، وسنذكر ما يتم به الكلام، وسنأتي بخبره، كما في حكاية ثعالة والشاحج، عندما عاد تعالة بعد شهرين من استطلاع أحوال الناس، وعندما يطلب منه الشاحج أن يقص عليه أخبار ما شاهده، يقول ثعالة " جُلت من بعد مُفارقتك في أشراء البلاد، وأتيتك بجوانب الأنباء، فأخبرني عن حالك وحال أرضك، أخبرك بعجائب لدي إن شاء الله " .[67]

وقد صدق هذا الاستباق، فعندما انتهي الشاحج من الحديث عن حاله، شرع ثعالة في إخباره بحال الناس، فيتحدث عن خروج المتطوعين لقتال (بسيل) الرومي وجيشه، وخروج أحد قواده عليه، والسبب في فساد العلاقة بين عزيز الدولة وبسيل، وعزم الأخير على غزو بلاد المسلمين بالشام، واستعداد عزيز الدولة بحفر خندق حول حلب، ورغبة ملك الروم في المسالمة من خلال إرسال هدايا لعزيز الدولة .[68]

وقد اتسم الاستباق السابق بالسعة اللفظية، فشمل معظم المشهد الخامس،أما الاستباق الداخلي، والذي نعنى به استباق أحداث ووقائع دون تجاوز حاضر الحكاية الأولى، وما يرتبط بشخصياتها، بذكر مايدل على ذلك في المستقبل.

وقد ظهر الاستباق الداخلي في (رسالة الصَّاهل والشاحج) في صور عدة منها ذكر صفات الشخصية في بداية نصوص الرسالة سواء أكانت معنوية أم جسدية، كما في وصف ملك الروم (بسيل) بالطاغية، يؤكد ذلك ما اشتُهر عنه من فسق وفجور، حتى إنه جعل ولاية العهد لابن له غير شرعي .[69]

فهذا الاستباق يعد داخلياً لأن النصوص الواردة فيها صفات (بسيل) تؤكدها وتدلل على صحتها، ومن ثمَّ اتسمت بضيق السعة اللفظية، حيث لم تتعدى بضع الكلمات في السطر الواحد .

وقد يأتي الاستباق الداخلي في صورة تمنى الشخصية، وقد ظهر ذلك في صورة أمنية الشاحج ورغبته في حضور مجلس عزيز الدولة الذي يضم الفقهاء والمتكلمين والشعراء[70]،إلا أن هذا التمني لم يتحقق .

نلحظ من خلال الاستباقات السابقة – الخارجية والداخلية– أن معظمها متحققة الحصول، نظراً لواقعية ما يُنقل من حكايات .

ب_ الديمومة (حركات الإيقاع الزمنى) :

يرتبط مفهوم المدة أو الديمومة بإيقاع السرد من حيث سرعته أو بطئه، بما هو لغة تعرض في عدد محدود من السطور أحداثاً، قد يتناسب جمعها مع طول عرضها أو لا يتناسب، ممَّا لا يؤدى في النهاية إلى الشعور بإيقاع السرد، ومن ثمَّ ندرك أن المدة تعد تقنية مهمة من تقنيات الزمن السردي لعملية الحكي؛ فمن الصعوبة بمكان ((تصور وجود حكاية لا تقبل أي تغير في السرعة، بل إن مثل هذه الحكاية لا توجد ولا يمكن أن توجد))[71]

[*] الفرثد، متاع البيت

وتحدد المدة الصلات بين المدة الزمانية الذي يفترض أن تأخذها الأحداث في الرسالة (ساعة/ يوم / شهر/ سنة)، وبين حجم النص الذي تظهر من خلاله الحكاية،

وقد حدد جبر الدبر نسى أربعة أشكال زمنية للحركة السردية هي : الحذف، والإجمال، والوقفة، والمشهد[72]،وهي ما يطلق عليها حركات الإيقاع الزمنية الأربع، والذي تنحصر في طرفين متناقضين هما : السرعة القصوى (الحذف_ المجمل)، والبطء الأدبي (الوقفة -المشهد).

وبناءً على ذلك، فإننا سوف نتناول المدة أو حركات الإيقاع الأربع في (رسالة الصَّاهل والشاحج) من خلال حالتين :

الحالة الأولى: حالتا السرعة:

1- الحذف :

يعرف الحذف أو القفزة بأنه " إغفال فترة من زمن الحكاية أو إسقاط كلمات نطوي عليه من أحداث[73]، وهذا الحذف له مبرراته الذي تجعل السارد يلجأ الية، لصعوبة سرد الأيام والأحداث بالتفصيل، وبشكل متسلسل ودقيق، ولذلك كان لابد من القفز زمنياً بناءً على ما يتناسب، وما يستحق أن يروى، ممَّا يسهم في فهم التحولات والقفزات الزمنية التي تطرأ على الأحداث الحكائية[74]،أي أن للحذف دور أساسي في إسراع الحركة السردية، وطيِّ العديد من الفترات الزمانية، ولذا يعد من التقنيات السردية الأساسية ((وذلك لسبب بسيط هو كون السرد عاجزاً عن التزام التتابع الزماني الطبيعي للأحداث، ومن ثمَّ مضطراً إلى القفز ين الحين والآخر على الفترات الميتة في القصة[75]))، خارج نطاق اهتمام السارد، ومن ثمَّ فالحذف يظهر حين يتجاوز السارد عن فترات زمانية – تتفاوت فيما بينها من ناحية الطول _ دون سرد ما تمَّ فيها من أحداث، الذي يتصور وقوعها دون أن يتعرض النص لذكرها، بشرط ألا يخل ذلك بالنظام الزمنى للأحداث .

وينقسم الحذف إلى نوعين: صريح وضمني

<u>الحذف الصريح :</u> يقوم فيه السارد بحذف أحداث ووقائع مع الإشارة إلى المدة الزمنية المحذوفة بصورة دقيقه ببعض العبارات مثل (مضت بضع سنين)، أما الحذف الضمني فلا يصرح به السارد، بل يشير إليه دون تحديد، ويترك للمتلقي حرية الاستدلال عليه من خلال ثغرة في التسلسل الزمني[76]، وهذا يعنى أن المتلقي في عملية الحذف ((يصبح شريكاً للمؤلف في تشكيل المعنى[77])) وبذلك يتحول المتلقي من حالة التلقي وما فيها من سلبية إلى حالة إيجابية من خلال مشاركته في إكمال ما نقص في النص السردي .

وبالنسبة للحذف الصريح في (رسالة الصَّاهل والشاحج) فقد جاء في صورتين، الأولى جاء فيها الحذف بصورة دقيقة، ومن أمثلته، **ما جاء في المشهد الأخير من قول السارد :** (فيمضى ثعالة، فيغيبُ شهراً كريتاً* أو شهرين، ثم يجئ فيسلِّم ويرد[78])، فالزمن المحذوف في المقطع السابق هو (شهر أو شهرين)؛ لاختصار فترة زمانية يري السارد بأنها لا تعطي إضافة على مستوى الأحداث، وليجعل هناك فارقاً زمنياً بين رجاء الشاحج للثعلب بأن يتعرف وجه الضجة وبين عودته ولقائه بالأخبار بعد شهر أو شهرين ، ونرى أن الحذف هنا يجرى ضمن تقنية الاسترجاع، والحذف الذي امتد شهراً أو شهرين، غضَّ السارد فيه الطرف عما حدث في هذه الفترة. وفي موضع آخر، نلحظ حذفاً محدداً بزمن طويل على لسان الصَّاهل رداً على كذب الشاحج بادعائه الشعر ومعرفته بعلوم الفقه والكلام (ومتى نُتجت ؟ لعلك لم تُنتج منذ عشرين حجة، فلو أن الله مدَّ في عمرك حتى تكون من مراكب (شريح بن الحارث) فمن بعده من القضاة الراشدين إلى هذا العصر، تسمع كلامهم وتعرف محاورتهم، لكنت خليقاً ألا يصحّ هذا من دعواك[79])

*شهر كريت : أى تام

فقرة الحذف في الفقرة السابقة عشرون حجة، إذ تجاوز السارد هذه المدة من دون أن يمر بها ولو مروراً سريعاً، وإنما تخطاها مكملاً بقية الأحداث، وهذا الحذف له بُعد زمني في استهلاك فترة زمنية طويلة من حياة (الشاحج) .

كم أن في الفقرة _ أيضاً_ حذف المدة الزمنية فيما بين زمن القضاة في عهد الراشدين إلى عصر المعرى، فقد اجتازها مُسرعاً دون تحديدها، وهو ما يعرف بالحذف الضمني.

وقد جاء الجذف هنا ليضيف معلومات حول حياة الشاحج من ناحية، وليضيف معلومات حول ما اتصف به من ادعاء العلم من ناحية أخرى؛ بهدف تكثيف الحدث المحيط بهذه الشخصية، ومعرفة حقيقتها .

والصورة الثانية من الحذف الصريح، هو الحذف الصريح المحدد بصورة تقريبية مثل: مضت أيام - مضى زمن قصير- مضت شهور وغير ذلك، حيث لم يحدد فيه السارد الزمن بصورة دقيقة.ومن أمثلة هذا النوع من الحذف قول الشاحج: ((والدجال قد ظهر منذ سنوات في عمل السيد عزيز الدولة وتاج الملة أمير الأمراء، أدام الله سلطانه[80])) فالسارد لا يحدد هنا الزمن المحذوف (منذ سنوات) بصورة دقيقة وإنما حدده بصورة تقريبيه، ومرَّ عليها مروراً سريعاً دون إشارة إلى الأحداث الذي وقعت فيها .

وقد يعمد السارد إلى جعل النص مفتوحاً أمام المتلقي؛ ليحدد المدة المحذوفة من زمن السرد بصورة تقريبية نحو قول البعير ((وزعمت أنه مرَّ على سرير له أي للإمام علي رضى الله عنه_ آلاف سنين منذ صُنع[81])) ونحوه – أيضاً- قول السارد : ((وقد تحدثت العامة أن مُضى الدولة* جرى لبعض أولاده حديث في بعض الأيام، وذلك على شراب وانتشاء[82])) .فالزمن في هاتين الفقرتين محدد بصورة تقريبية (آلاف سنين – بعض الأيام)، حيث حذف منهما أحداثاً ووقائع دون تحديد المدة الزمانية المحذوفة .

واللافت للنظر في هذا النوع من الحذف أن الأحداث دارت في فترات زمنية تتراوح بين الطول (سنين) والقصر (أيام) وممَّا لاشك فيه أن استخدام المعرى للحذف بصورتيه السابقتين، قد ساعد على توالي الأحداث وتتابعها، ممَّا يساعد السارد على القفز الزمني؛ لمتابعة هذه التحولات النى حدثت في الحكايات، دون أن نشعر بوجود خلل سردي بين الزمن والحدث في النص السردي. ولعل ما يسم الرسالة بطابع الجديد إن أغلب الحذف قد جاء ضمن تقنية الاسترجاع، فقد أسقط السارد المدة الزمنية المنصرمة، واكتفي بلفظة : السنين / الأيام؛ لأن الأحداث الذي جرت في أتنائها لا تخدم الحكاية الأصلية في شيء، وبالتالي لا ضرورة للحديث عنها .

***<u>الحذف الضمنى :</u>**

الحذف الضمني هو الذي لا يُصرح به، بل يُشار إلى الزمن فيه دون تحديده، ممَّا يترك للمتلقي حرية التفكير في الاستدلال عليه من خلال الثغرات الموجودة في التسلسل الزمني في الحكاية .

وهذا النوع من الحذف هو الأكثر ظهوراً في (رسالة الصَّاهل والشاحج) ومن أمثلته في الرسالة: ((فبينما الشاحج يناجي الضابح سمعا لجة في المصر، فيقول الشاحج: ألا تعلم لنا الخبر يا ثُعال؟ فيمضى ثعالة مبادراً، ثم لم يلبث أن يعود، فيقول : العامة يخبرون أن زعيم الروم قد نهد إلى أرض المسلمين[83]))

نلحظ في السرد القصير السابق أن هناك حذفاً ضمنياً تعمده السارد ممثلاً في الفترة الزمانية بين لحظة خروج الثعلب لمعرفة سبب الضجة بأمر من الشاحج وبين حضوره بالسبب، دون معرفة كم كانت تلك الفترة الزمنية بين المضي والعودة، وما الذي حدث خلالها .

*مُضى الدولة :نصر بن نزال من كبار القواد في عصر المعرى .

وقد ترك المعرى للمتلقي استخلاص الفترة المحذوفة ضمنياً من النص، فالوقت بين خروج الثعلب وعودته وقت ضائع، وإذا كان تقديرنا أنه وقت قصير، فإنه لا يحمل سوى دلالة على قصره.

ومن الحذف -أيضاً- ما جاء على لسان المعرى في ختام رسالته من قوله: ((وكان محمد بن عبد الله بن سليمان* ورد من الحضرة العالية موقراً بالمنن، فأراد أن يشكر فغرق في الإحسان فصمت صمت الغريق. فذهبت لأعينه، فأعداني بالغرق[84]))

فالفترة الزمنية المحذوفة تنحصر بين ذهاب المعرى لأخيه وبين عداوة بالغرق، رأى فيها المعرى قلة تأثيرها أو انعدامه في مسار سرد الأحداث ومن ذلك _أيضاً_: ((فيمضي الشاحج إلى مربطه، ويبيت الصَّاهل بمكانه . حتى إذا الصبح وضح، عاد الشاحج على الأدراج[85]))

فلا حذف الضمني ينحصر في مضى الشاحج وعودته، أسقطها السارد؛ لعدم جدواها أو أهميتها في الأحداث، وليترك المجال أمام خيال المتلقي لاستنباطها .

ومن الحذف الضمني أيضاً قول الشاحج : ((مضت أخبار الأئمة عليهم السلام، وهذه أخبار أذكرها عن نفسي وعن غيري من الناس والبلاد والبهائم والطير[86])) يستدعى المعرى تقنية الحذف الضمني وهو يعرض لما جرى في عصر الأئمة بقوله (مضت أخبار الأئمة)، وهذه العبارة ضمنها السارد حذفاً ضمنياً استبعد فيها تحديد المدة الذي قضاها الأئمة وكذلك المدة الذي قضاها الشاحج في سرد أخبارهم، واختزاله لكل ما جرى فيها من أحداث؛ ليفسح المجال للمتلقي كي يتصور ما حدث في هذه المدة .

نخلص من ذلك ،إلى أن ، تقنية الحذف بنوعية الصريح والضمني كان لها حضور في (رسالة الصَّاهل والشاحج)، وإن قلَّ عدد الحكايات التي اعتمدت على الحذف الصريح مقارنة بالحكايات الذي اعتمدت على الحذف الضمني؛ بهدف إسقاط فترات زمنية، وتهميش ما وقع فيها من أحداث لصالح الأحداث الرئيسة التي تريد الحكايات إظهارها، دون أن يبدو من وراء ذلك أي اختلال بين المقاطع، بهدف تضمين بعض الدلالات الذي يرد المعرى الإشارة إليها، فضلاً عن الغاية من الحذف المتصلة بالمتلقي، فالمتلقي عبر الحذف يحاول كشف المدة المحذوفة، فينجذب أكثر للسرد.

2- الإجمال (التلخيص) :

نعنى بالإجمال او التلخيص ((السرد في بضع فقرات أو بضع صفحات لعدة أيام أو شهور أو سنوات من الوجود، دون تفاصيل أعمال أو أقوال[87])) .ويتم فيه المرور السريع على مرحلة أو مراحل زمنية لا يرى السارد أنها تستحق اهتمام المتلقي .فالسرد _تبعاً لتقنية التلخيص_ يتسم بالتكثيف للزمن وعرضه في مساحة بسيطة، ولكنه أقل سرعة من الحذف. وتأتى تقنية الإجمال لتحقيق جملة من الوظائف أبرزها : العرض السريع لفترة من فترات الحكي[88]، إضافة إلى دوره في ربط أجزاء المتن الحكائي بعضها ببعض، وتحصين السرد ضد التفكك والتصدع[89].وقد اعتمد المعرى على تقنية الإجمال في مواضع عدة، مؤدياً وظائف عدة يكشف عن دلالاتها السياق، يتوخى فيها المعرى إيصال ما يريده إلى المتلقي. فقد لخص أحداثاً طويلة في أسطر معدودة؛ لإرساء مناخ معين يخدم هدفه من الرسالة.

وقد جاء التلخيص في (رسالة الصاهل والشاحج)، محدداً بصورة دقيقة أو تقريبية، نحو قول الشاحج: ((وكان في هذا البلد يقصد الكوفة_ جندي أَبحُّ، أقام أربعين سنة يدخل على القضاة و الأمراء، وهو في ذلك لا يذوق النوم . وكان ذا وجهين[90])).

نلحظ -هنا- محدودية حجم النص مقارنة بالزمان الذي يتضمنه في طياته، إذا استطاع السارد - في هذه الكلمات القليلة - أن يُجمل لنا - دون تفصيل -إقامة ذلك الجندي في الكوفة لمدة أربعين سنة يدخل فيها على الأمراء والقضاء، ولم يذق فيها -على سبيل المبالغة- النوم . فلم تعد

* هو الشقيق الأكبر لأبى العلاء .

تفاصيل هذه المدة ذات قيمة، فالسرد هنا مستثمر لغاية محددة هي بيان كثرة تردد الجندي على القضاة والأمراء، والتلخيص مسخر لخدمة غرض السارد وهو الكشف عن تلون ذلك الجندي الذي وصفه بأنه ذو وجهين.

ومن التلخيص -أيضاً - ما جاء على لسان البعير في رده على الشاحج: ((وزعمت أن النساء في أيام " عليٍّ "كُنَّ يتبايعن الزرق بينهن ولا يتبايعن الكحل ولا الدَّعج . وكذبت، ما في الأرض امرأة كحلاء تود أن عينها من الزُّرق[91])) .

يمر السارد في سرده -هنا - مروراً سريعاً مجتازاً بذلك كثيراً من الأحداث ليست بذات قيمة، فتراه اختصر أيام طوال في عصر الإمام على (رضى الله عنه) من دون تفصيل فيها، لأن ما يريد أن يصل إليه هو كذب ادعاء الشاحج في هذه الجزئية . فليس المهم الأيام الذي كانت تقضيها النساء في عصر عليٍّ، بل المهم هو الإشارة إلى كيفية انقضاء هذه الأيام .

وقد يأتي التلخيص غير محدد (بفترة زمانية) ومن أمثلته ما جاء من حكاية الإسكندر وغزوه للقسطنطينية من قول الثعلب: ((....وإنما قلت ذلك لأن بعض أصحاب السير من الفلاسفة، ذكر أن ما بين الإسكندرية وبلادها وبين القسطنطينية كان في قديم الزمان أرضاً تنبت الجُميز، وكانت مسكونة وخمة، وكان أهلها من اليونانية . وأن الإسكندر خرق إليها البحر فغلبت أموهه على تلك البلاد[92])) .

يتحدث السارد هنا عن مدة زمنية غير محددة، فيقوم باختزال فترة طويلة من حياة الإسكندرية في أسطر قليلة في أثناء انتقاله الإسكندرية إلى القسطنطينية، فلم يعر السارد اهتماماً بالزمن الذي استغرقته حياة الإسكندر في هذه الرحلة، إلا أنه أراد أن يخبرنا أن هناك مدة غير محددة قضاها الإسكندر سواء في الإسكندرية أم في أثناء رحلته للقسطنطينية، بتكثيف النص و اختصاره في أسطر محدودة .

يتضح من المقاطع السردية السابقة إن المعرى قد استخدم التلخيص لاختصار الأحداث التي وقعت في فترات زمنية طويلة في جمل قليلة، مقدماً معلومات تؤدى إلى الكشف عن شخصيات الحكايات لا يتسع مقام الحديث لتفصيل القول في أبعادها.

وقد ارتبط الإجمال بعلاقة وطيدة بالاسترجاعات والاستباقات السابقة؛ فهذه التقنيات تكاملت فيما بينها؛ لتحدد المناخ العام الذي تتحرك فيه الشخصيات .

الحالة الثانية : حالتا إبطاء السرد :

ويقصد بهذه الحالة : تهدئة الحركة السردية وإبطاء سرعتها بواسطة حركتين سرديتين هما: المشهد والوقفة الوصفية .

المشهد :

يعرف المشهد بانه ((عبارة عن تركيز وتفصيل للأحداث بكل دقائقها[93])) ومن المنطقي أن هذا التفصيل يتركز على الأحداث المهمة في السرد .ويعد المشهد على النقيض من التلخيص، وذلك بأن يقوم السارد بذكر الأحداث بكل تفصيلاتها، الأمر الذي يجعل السرد في أشد حالاته من البطء على عكس التسريع الذي نجده في الحذف والإجمال .والمشهد من أكثر الحركات الإيقاعية السردية حضوراً في (رسالة الصَّاهل والشاحج) فلا تكاد تخلو غالبية حكاياتها من مشهد يتم تفصيل دقائقه، بما يكسب الإيقاع الزمنى في السرد تباطؤاً ملحوظاً، خاصة في تلك الحكايات التي تعتمد على تقنية الاسترجاع أو التوقع كما ذكرنا .

ويمكن تقسيم تقنية المشهد في (رسالة الصَّاهل والشاحج) إلى قسمين :

القسم الأول : نصوص عبارة عن مشاهد حوارية فقط بين طرفين، وهذا القسم يعد الأكثر انتشاراً وظهوراً في الرسالة، فلا تكاد مشاهد الرسالة الخمس تخلو منه، ومن ذلك المشهد الحوارى بين الصَّاهل والشاحج، والذي يقدم له المعرى بمقدمة سردية، فقد جاء فيه : ((ولا يمتنع في قدرة الله، أن يرد فارس كُميتٍ أو وردٍ، فإذا شرع في نمير ذى برد، ربطه بالكثيب من المثاب . فيقول الشاحج، بفضل الحس :

ـ من أين طرأ علينا الكريم[94]؟

فيقول الصَّاهل :- ومن أين علمت بالكرم . ومن دون عينيك حجاب قد شُدَّ، لو كان دون العين النابعة لما فارتْ، أو العين الطالعة لما أنارت*؟

فيقول الشاحج :- عرفتُ كرمك في وطئِك وصوتك؛ لأن الرائع قموص الرِّجل بحجلٍ كانت أو بغير حجل . ولأن جُشَّةً في الصهيل تكون بعِنق الفرس أبين دليلٍ .

فيقول الصَّاهل :- إنك لعالمٌ بالعِراب، فمن أين لك ذلك والأيام لكَ شاحِنة، ونوبها عندك راجنة* ؟

فيقول الشاحج :- فرض على المنتسب عرفان (الخال) ولاسيما إذا كان صاحب الشرف دون الأب* .....فأخبرني، من أين مبدأ سفِرك ؟

فيقول الصَّاهل :- من مصر الذي قال فيها فرعون **أليسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وهذه الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ**(الزخرف: 51)تلك صُبرة الذهب، وأمُّ النعيم وينبوع النصفةِ .*

فيقول الشاحج :- أُكرمت أُكرمت ..... إذا كان للنَّجم ظهور فإنه بالقمر مبهور . ولكل ما نبت سُموق، ولكن فرعت السَّحوق، وإذا قيل : الدهر، دخل فيه السنة والشهر* .فالي أين المَحْرَدُ*؟

فيقول الصَّاهل :- إلى حضرة مواس آس قد بسط آمال الناس، أديب آدبٍ ما هو بجديب ولا جادب.....

فيقول الشاحج :- صدق زاعم فيما زعم، إنه لكما نصِف وأنعم ....في هذا المشهد نرى تصويراً مفصلاً لحديث الشاحج مع الصَّاهل في وصف دقيق وبطئ، عمد فيه السارد إلى تفصيل الحوار بينهما، على الرغم من أننا نفهم منه أنه دار في فترة زمنية قصيرة، إلا أن المشهد الحوارى استهلك غالبية الحكاية، بحيث غلب عليها .

القسم الثاني : نصوص عبارة من مشاهد حوارية عن طرف واحد، بمعنى أن النص كله عبارة عن قول لأحد الشخصيات . وهذا القسم قليل في الرسالة، كما في وصف السارد لحديث الفاختة / الحمامة مع البعير بقولة : ((وتنطلق إلى البعير فتعكس ما قال الشاحج فيه، وتجعل القول الذي نطق به الصَّاهل من وصفه بالجهل، محكيّاً عن الشاحج، تريد أذاته بذلك، فتخبره بما قيل فيه من الصفة بقلة اللُّبِّ، فتملأ صدره من الغضب والحقد[95]))

وأظهر من ذلك، قول الشاحج لثُعالة/ الثعلب: ((أتدرى يا ثُعال من أنّشئ اشتُقَّ الضيون ؟ وهيهات! لعل سميَّك (أحمد بن يحيى الشيباني) ما سمع خبراً لذلك . وهو نادر من الكلام؛ لأن باءه لم تدغم بالواو، فإذا كان من : ضان يضونُ فهو فيْعل، والي ذلك ذهب الناس في وزنه . وإن كان فعولاً فهو من ضان يضين، وكلا القولين ممَّاتٌ . ولا يقعنَّ في وهمك أن اشتقاقه من الضَّأن، فإن الضأن مهموز . أليس في الكتاب المجيد: **مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ**ۗ(الأنعام: 143)

ولا يغرنك قول الشاعر :أصبحت فناً* لراعى الضأن أعجبُه.... ماذا يريبك منى رجعى الضأن فإن تخفيف الهمز من الضأن جائز في النثر والنظم، ويكون لازماً في القوافي الملينة. إلا أن الحكم في الاشتقاق للهمزة[96]))

ومثله _أيضاً_ قول الشاحج لثُعال: ((أتدرى ياثُعال من (أكدر) هذا المذكور*؟ هو "أكيدر بن عبد الملك " ـ ويقال : أكيدر بن عبد الله ـصاحب دومة الجندل، وكان رسول الله "صلى الله

---

*العين النابعة :عين الماء والطالعة : عين الشمس

الخليل العراب : الأصلية، راجنة: مقيمة*

*يشير الشاحج إلى كرم خئولته في الخيل، وضعه أبوته في الحمير .

*صُبرة : حصباء

*يعنى تميز مصر بالفضل على غيرها، والسحوق : النخلة الطويلة .

*المحرد : القصد، ويقصد هنا حلب .

*الفن :العجب

*في قول الشاعر :

لا تأمنن الدهر بين ظعائنٍ ..... كما بان جوِّ الوديقة أكدرُ

علية وسلم" كتب له الكتاب المعروف ثم ارتدَّ وظعن عن بلاده إلى بلاد الحيرة، فابتنى له داراً و أقام بها[97]))

فالمشهد الحوارى السابق من طرف واحد هو الشاحج، واختص فيه الطرف الثاني (تُعال)، عالج فيه السارد موقفاً محدداً في لحظة زمنية غير محددة، اتسمت بسعة معرفة الشاحج بعلمي الصرف والأنساب، كما اتسمت بالبساطة التي نتج عنها إمكانية عرضها من خلال تقنية المشهد فقط .

يتضح من خلال تحليلنا السابق لبعض الحكايات المتضمنة لتقنية المشهد الحوارى، أن المعرى عمد إلى رصد تفاصيل الحكاية فيها، ممَّا يؤدى إلى الإحساس ببطء ملحوظ في حركة الزمن داخلها، بما يتناسب مع أهلية الحدث الذي نعرضه .ويمكن الإحساس بإيقاع المشهد من خلال المقارنة بين عدد الجمل الذي تعرضه وعدد الجمل الذي تمثل الإجمال في علاقة كليهما بطول الفترة الزمنية الذي يعرضها كلٌّ منها . فالمشهد استغرق دقائق قليلة، في حين أن التلخيص يعرض -كما ذكرنا - أحداثاً قد تستغرق أياماً أو شهوراً أو سنين في عدد قليل من الجمل .

3- <u>الوقفة الوصفية</u>:

الوقفة نقيض الحذف لأنها ((تقوم خلافاً له على الإبطاء المفرط في عرض الأحداث، لدرجة يبدو معها وكأن السرد قد توقف عن التنامي[98])) ولذا فهي تعد بمثابة البطء المطلق للحركة السردية، وتظهر حينما لا يقابل مقطع أي مدة زمنية في الحكي[99])) .

وتتمثل الوقفة داخل (رسالة الصَّاهل والشاحج) في :

في :

- وصف الشخصيات جسمياً ونفسياً واجتماعياً.
- وصف المكان . وهذا ما سوف نتناوله في أساليب القص .
- المناجاة التي عادة ما تقولها إحدى الشخصيات معبرة عما تتمناه أو تتوقعه، وقد أشرنا إلى ذلك عند تناولنا للاستباق.

ومن أمثلة الوقفات في الرسالة وصف شخصية (بسيل) الرومي بالطاغية في أكثر من موضع[100]فهذا الوصف - مع اقتضابه - وقفة تمثلت أثرها في الأحداث، سواء في عدم رعايته لعهده مع عزيز الدولة ونيته مهاجمة بلاد المسلمين، أم في فجوره وفحشه في بلاده .

وكما في وصفه لعزيز الدولة -البطل غير المنظور- يوصف متكرر في كل مرة يذكر فيها بأنه : تاج المله وأمير الأمراء، نحو قول المعرى في مفتتح رسالته: ((لي - أطال الله بقاء السيد عزيز الدولة وتاج الملة أمير الأمراء- أولاد أخ[101]))

فالوقفة في النص السابق تمثلت في وصف شخصية عزيز الدولة بأنه : تاج الملة، وأمير الأمراء، وكل صفة من هذه الصفات أثر في الأحداث، فتاج الملة تدل على حمايته للدين الإسلامي، أما أمير الأمراء، فتدل على تقدمه على جميع الأمراء في ذلك العصر .

والمتأمل في هذه الوقفات الوصفية يتضح له اقتضابها جميعاً، كما قلت السعة اللفظية لكلٍّ منها تبعاً لحجم النص الذي تضمنها، لذلك يمكن اعتبار هذه الوقفات غير مسببة لأى تعطيل للزمن .

نلخص من العرض السابق للزمان السردي في (سالة الصَّاهل والشاحج) إلى أن الترتيب فيها قد اتخذ حالتين هما : الاسترجاع والاستباق، فجاءت الأولى بأكثرية، في حين جاءت الأخرى قليلة نسبياً .

وعلى مستوى الإيقاع أو المدة، نجد أن السرد فيها اتخذ أربع حالات هي: الحذف، الإجمال، والمشهد، والوقفة الوصفية . ففي الحذف يكون هناك زمن للحكي في الواقع، ولكن لا يكون هناك ما يقابله في السرد، وعلى العكس من ذلك تكون الوقفة، حيث يكون هناك سرد وصفي حول شيء ما، وليس له ما يقابله في زمن الحكي، أما المشهد، فيكون زمن الحكي في أثناء السرد يساوى زمن السرد تقريباً في حين إن الإجمال يكون زمن السرد فيه أصغر من زمن الحكي، حيث تختزل أحداث كثيرة وطويلة في سطور وكلمات قليلة [102].

ومن ثمَّ يمكن القول بأن الزمن السردي يعد من المحاور البنائية الجوهرية، الذي تسهم في تشكيل الدلالة الذي ترمى إليها النصوص السردية في (رسالة الصَّاهل والشاحج)، والتي نهضت نصوصها على اللاتسلسل الزمني عبر تقنيتي الاسترجاع والاستباق، بالإضافة إلى تنوع الحركات الزمنية بين السرعة والبطء، ممَّا أدى إلى توازن البنى النصية السردية فيها، والتي تحركها الرؤية الخاصة التي تحملها نصوص الرسالة، ممَّا أسهم في رسم لوحات نابضة لمشكلات عصر المعرى وأزماته.

الخاتمة:

عُنى هذا البحث بدراسة (الخطاب السردي في رسالة الصَّاهل والشاحج) لأبى العلاء المعرى (363-449هـ)، وذلك من خلال دراستها دراسة سردية، غايتها رصد بعض عناصر الخطاب السرد الذي استعان بها المعرى في رسالته من خلال الحديث عن: مكانة الرسالة من الخطاب السردي، والحديث عن الزمن السردي من خلال علاقتي: الترتيب، والمدة الزمنية، وقد خلص البحث إلى نتائج عدة منها :

1. إن الرسالة فتحت آفاقاً أوسع لدراسة الخطاب السردي في أعمال المعري سواء الشعرية أم النثرية على حدٍّ سواء، انطلاقا من مقولات علم السرد الحديثة النظرية والتطبيقية.
2. تتسم الرسالة– في معظمها– بالوحدة الموضوعية، بتأثير من ثقافة المعري الموسوعية، فكأننا أمام وجهه نظر متكاملة لها فلسفة وموضوع وبناء فني متماسك، قدَّم فيها المؤلف شخصيات رسالته على اختلاف مشاربهم وآرائهم.
3. تحكمت غايات الرسالة في نوع الراوي المقدم للحكاية، فجاءت الغلبة للراوي الخارجي العليم بمرويه على جميع أنواع الراوي الأخرى.
4. جاءت لغة الحوار في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، ويرجع ذلك إلى كون المعري إسماً ذائع الصيت في عالم الأدب.
5. كان للزمن بعلاقتيه: الترتيب والمدة شأن كبير في إقامه أسس الخطاب السردي في الرسالة، حيث لم تخل مشاهد الرسالة ونصوصها من هذا العنصر، سواء بصورة محددة بدقه أم تقريبية أم ضمنية. كان الغلبة فيها للارتداد والاسترجاعات في علاقة الترتيب في حين جاءت الغلبة للمشهد في المدة وحركات الإيقاع الزمنية، بحيث يمكن أن تكون الرسالة مكونة من عدة مشاهد.
6. تقيد المعري بصيغة عامة في بداية رسالته، كان القدماء يحرصون عليها، وهي البسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم صدر كلامه بالفعل (قال) وبعده ذكر اسمه، وكأنه ينقل حديث لإحدى الشخصيات.
7. الرسالة بما تحتوي من ثراء في الخطاب السردي، لا تزال في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة، لاستكمال أوجه القصور التي شابت بعض أجزاء البحث الحالي، لذا توصي الباحثة بتشجيع الدارسين والباحثين لإجراء مزيد من الدراسات السردية حول الأدب العربي القديم، وأعمال المعري بصفه خاصة.

الهوامش:

[1]من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة :

– فاروق خورشيد، في الرواية العربية (عصر التجميع)، دار الشروق، القاهرة، 1982.

– ذكى مبارك، النثر الفني في القرن الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010.

– عز الدين إسماعيل، الأدب وفنونه (الفصل الثاني)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1958.

[2]انظر، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مُكرم بن منظور، لسان العرب، تحقيق : عبدالله الكبير وآخرون، دار المعارف، د.ت، مادة (سَرَدَ) .

[3]انظر :

– جير الدبرنس، المصطلح السردي، ترجمة : عابد خازندار، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ع 368، القاهرة ،2003، صـ145 .

– علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص111

[4]من أمثلة هذه الدراسات دراسة :

– حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي (الفضاء – الزمن – الشخصية) المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990

– عبدالله إبراهيم، المتخيل السردي (مقاربات نقدية في التناص، والرؤى، والدلالة)، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990 .

– حميد لحمداني، بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.

[5]من هذه الدراسات دراسة :

– أيمن بكر، السرد في مقامات بديع الزمان الهمذاني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

– ناصر الموافي، القصة العربية، عصر الإبداع، دراسة للسرد القصصي في القرن الرابع الهجري، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997.

– سعيد الوكيل، تحليل النص السردي (معارج ابن عربي نموذجاً) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1998 .

[6]انظر، محمود تيمور، محاضرات في الفن القصصي، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958، صـ24 .

[7]عباس محمود العقاد، رجعة أبى العلاء، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967، صـ5 .

[8]عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) مع أبى العلاء في رحلة حياته، دار المعارف، د.ت، ص235 .

[9]اعتمد هذا البحث على نسخة (رسالة الصَّاهل والشاحج) التي حققتها الدكتورة/عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، وقدمت لها بمقدمة تاريخية وموضوعية طويلة، أثبتت فيها بأدلة نصيه كثيرة أن هذه النسخة تعد أرجح النسخ انتساباً للمعرى .

–أبو العلاء المعرى، رسالة الصَّاهل والشاحج)، تحقيق : عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (51) ط2 ،1984 .

[10] الرسالة صـ39.

[11] السابق صـ55.

[12]انظر السابق صـ415.

[13]السابق صـ42 .

[14]محمد غنيمي هلال، المواقف الأدبية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1992، ص25 .

[15]عائشة عبد الرحمن، مع أبى العلاء، سابق، ص111 .

[16]انظر الرسالةصـ84–85.

[17]انظر السابقص27.

[18]السابق صـ206–207.

[19]انظر، أحمد درويش، الأدب المقارن (النظرية والتطبيق)، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ت ص49.

[20]يعد فنُ الخير ألصق أنواع الحكاية بالثقافة العربية، ومعظم ‘نتاجها الحكائي يقع في إطاره، عكس حكاية الحيوان الذي عرفتها الشعوب الأخرى .

(انظر: على عبد الحليم محمود، القصة العربية في العصر الجاهلي، دار المعارف، 1979 ص16)

ويدور مفهوم الخير في اللغة حول العلم بالشيء ونقله كتابة أو مشافهة } انظر بن منظور، لسان العرب، مادة خبر { أما في الاصطلاح، فيعرفه الدكتور شكري عياد بقولة : " والخير في أصله تاريخ، فهو تاريخ، أي نوع من التفصيل لحادث ذي قيمة في حياة الجماعة، وبناء على ذلك فإن راويه يتحرى صدق الرواية، ويسوق خبره للعلم لا للتأثير "

– شكري عياد، القصة / القصيرة في مصر، دراسة في تأصيل فن أدبى ،دار المعرفة، القاهرة، 1979 ص23

ولكي يكون الخبر قصة يجب أن تتوافر فيه خصائص معينة، أولها يكون له أثر كلى، وأن يكون للخبر – ثانياً بداية ووسط ونهاية، أي أن يصور ما يُسمى بالحدث الذي ينتهي إلى لحظة كشف أو ختام يمنح الحادثة مغزاها.

(انظر، رشاد رشدي، فن القصة القصيرة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1964، صـ11 وما بعدها).

[21]انظر الرسالة ص560–579

[22]انظر، محمد رجب النجار، التراث القصصي في الأدب العربي (مقاربات سوسيو سردية)، ذت السلاسل، الكويت، 1995، 135/1 .

[23]انظر السابق ص133، وأحمد درويش، الأدب المقارن، سابق ص51.

[24]الرسالة، ص39.

[25]السابق صـ189 .

[26]انظر الرسالةص419.

[27]انظر السابقصـ129-234.

[28]قامت الدكتورة عائشة عبد الرحمن بإحصاء الشواهد الشعرية والشعبية (الأمثال) في فهارس خاصة في نهاية الرسالة ص752-803 .

[29]الرسالة صـ219 .

[30]سيزا قاسم، بناء الرواية، دراسة مقارنة في ثلاثية نجيب محفوظ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984 ص26 .

[31]السابق، الصفحة نفسها.

[32]مدحت الجيار، السرد الروائي العربي، قراءة في نصوص دالة، الهيئة العامة للكتاب، 2008 ص56 .

[33]انظر، محمد السيد إبراهيم، بنية القصة القصيرة عند نجيب محفوظ، دراسة في الزمان والمكان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2004 ص70.

[34]حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي، سابق ص112 .

[35]انظر، عبد العالي بوطيب، إشكالية الزمن في النص السردي، فصول، ج12، ع2، صيف 1993، ص133

[36]انظر السابق، الصفحة نفسها.

[37]انظر، جيرالد برنس، المصطلح السردي، سابق صـ 25،26،186.

[38]انظر السابق ص169.

[39]عبد العالي بو طيب، إشكالية الزمن، سابق ص131 .

[40]جيرار جينيت، خطاب الحكاية، بحث في المنهج، ترجمة محمد معتصم وآخرين، المجل الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997 ص46 .

[41]انظر، ابن منظور، لسان العرب، سابق، مادة (فرق) .

[42]نجلاء مشعل، تحليل الخطاب الروائي، النسوي نموذجاً، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2014، ص89 .

[43]انظر صدوق نور الدين، البداية في النص الروائي، دار الحوراء، سوريا، 1994 ص38 .

[44]انظر، حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي، سابق ص125 .

[45]انظر، جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص 49-50 .

[46]جيرالد برنس، المصطلح السردي، سابق صـ25 .

[47]انظر، حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي، سابق ص122، و جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص61 .

[48]ناصر الموافي، القصة العربية ... عصر الإبداع، سابق ص222 .

[49]انظر ناصر محيى الدين، بناء العالم الروائي، دار الحوراء، سوريا، 2012 ص148 .

[50]انظر الرسالة ص 114،218.

[51]انظر الرسالة ص223 .

[52]انظر الرسالة ص554 .

[53]انظر جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص70 .

[54]الرسالة صـ121-122 .

[55]انظر السابق صـ505-506.

[56]الرسالة صـ207 .

[57]انظر سيزا قاسم، بناء الرواية، سابق صـ41-42 .

[58]جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص61 .

[59]انظر الرسالة صـ206 .

[60]انظر السابق صـ99 .

[61]انظر السابق صـ218-219 .

[62]جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص51 .

[63]لطيف زيتونى، معجم مصطلحات نقد الرواية، مكتبة لبنان ودار النهار للنشر، بيروت ،2002 ص 15 .

[64]انظر جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص56 .

[65]انظر سيزا قاسم، بناء الرواية، سابق صـ43-44 .

[66]الرسالة صـ425-426 .

[67]الرسالة صـ610.

[68]انظر الرسالة صـ682- 699.

[69]انظر الرسالة صـ573، 572، 569.

[70]انظر الرسالةصـ189.

[71]جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق ص102 .

[72]انظر، جيرالد برنس، المصطلح السردي، سابق ص169 .

[73]لطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية، سابق ص74.

[74]انظر، حسن بحراوي، بنية الشكل الروائي، سابق ص162.

[75]عبد العالي بو طيب، إشكالية الزمن، سابق ص138.

[76]انظر جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق صـ118-119 .

[77]صبحى إبراهيم الفقى، علم اللغة النصي، دار قباء للنشر، القاهرة، 2002، 216/2 .

[78]الرسالة صـ609 .

[79]الرسالة صـ194 .

[80]الرسالة صـ 231 .

[81]الرسالة صـ270 .

[82]الرسالة صـ699 .

[83]الرسالة صـ415، والحذف نفسه بين خروج الثعلب لتقص الأخبار ورجوعه بها نجدة في صـ505 .

[84]الرسالة صـ708 .

[85]الرسالة صـ166 .

[86]الرسالة صـ224 .

[87]جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق صـ101 .

[88]انظر لطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية، سابق ص159.

[89]انظر سيزا قاسم، بناء الرواية، سابق صـ 92 .

[90]الرسالة صـ 228 .

[91]الرسالة صـ 261 .

[92]الرسالة صـ 554 .

[93]عبد العالي بو طيب، إشكالية الزمن، سابق ص139.

[94]الرسالة صـ 92-95 .

[95]الرسالة صـ 207 .

[96]الرسالة صـ 428-429 .

[97]الرسالة صـ 430 .

[98]عبد العالي بو طيب، إشكالية الزمن، سابق ص140 .

[99]انظر جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق صـ108 .

[100]انظر الرسالة، ص550 ،600، 650، 696، وغيرها .

[101]الرسالة صـ84 .

[102]انظر جيرار جينيت، خطاب الحكاية، سابق صـ109.

المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي

د. شعلة أبو القاسم الأبيض أ. علي محمد الواعر الواعر

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية التحليل واختبار فرضية الدراسة .وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، وجود معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية بصفة عامة كان مرتفعاً ، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.49)، ويمكن تلخيصها في؛ قلة خبرة الموظفين والإدارة في مجال التجارة الإلكترونية ، بالإضافة إلى التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية ، وضعف التشريعات والقوانين والضوابط الحكومية التي تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية وذلك نتيجة لحداثة تجربتها في ليبيا، وعدم استخدام إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الآخرين من اختراق نظام المعلومات المحاسبية عبر موقع المصرف الإلكتروني ، كما أوصت الدراسة بضرورة اعطاء نظم المعلومات المحاسبية و مقوماتها بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي مزيداً من الاهتمام في ظل استخدام التجارة الإلكترونية ، للاستفادة من الفرص المتاحة للمنافسة العالمية ، والبحث على خدمات مصرفية حديثة ومتميزة عبر وسائل الاتصال الحديثة ، والاستفادة من الخدمات الناشئة من انتشار التجارة الإلكترونية ، وتوعية الموظفين والإدارة في مجال التجارة الإلكترونية التي تساعد في التخفيف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية ، إضافة إلى ذلك إصدار قوانين وتشريعات وضوابط من قبل الجهات المختصة تنظم وتراقب عمليات التجارة الإلكترونية ، والعمل على مراجعتها وتعديلها دوريا، لمواكبة التطور في عمليات التجارة الإلكترونية .

- Study summary:

The aim of the study is to identify the obstacles facing accounting information systems in light of the use of electronic commerce at commercial banks listed in the Libyan stock market, and to achieve the goals of the study, a questionnaire was designed and distributed to the members of the study sample, where a number of (250) questionnaires were distributed, of which it was approved for the purposes of Analysis and study (232) are valid questionnaires, or 92.8% of the distributed questionnaires. The random sample method was used to distribute the questionnaires, and this study relied on the inductive approach in theoretical aspects, in addition to the analytical approach in analyzing the results of the questionnaire, and the statistical program (SPSS) was used in the process of analysis and testing the hypotheses and using the following statistical means: the Krumbach equation Alpha to measure the degree of consistency and consistency between the questionnaire paragraphs, arithmetic averages and standard deviations in order to determine the compatibility between the study variables, (One Sample T-Test) to measure the acceptance or rejection of the study hypothesis.

The study reached a number of products, the most important of which was the presence of constraints facing accounting information systems in light of the use of electronic commerce in commercial banks listed in the stock market in general was high, the value of the average response reached (3.49), can be summarized in; lack of experience of employees And management in the field of electronic commerce, in addition to fear of the risks of dealing in electronic commerce, and the weakness of legislation, laws and government controls that support e-commerce applications as a result of the recent experience in Libya, and the failure to use certain technological measures that prevent others from choosing Accounting information system through the Bank's website, The study also recommended that the accounting information systems and their components should be paid to the commercial banks listed in the Libyan stock market with more attention in light of the use of electronic commerce, to take advantage of the opportunities available for global competition, and to search for modern and distinguished banking services through modern means of communication, and to benefit from the services emerging from The spread of electronic commerce, awareness of staff and management in the field of electronic commerce that helps in mitigating the risks of dealing in electronic commerce, in addition to that the laws, legislations and controls issued by the competent authorities regulate and control Yat e-commerce, and work to be reviewed and adjusted periodically to keep pace with development in e-commerce operations.

١ ـ المقدمة :-

تُعدُّ التجارة الإلكترونية إحدى أهم التطورات، فهي تمثل نمطاً جديداً من أنماط الأعمال الاقتصادية على المستوى العالمي في عصر المعلومات والتقنية الحديثة المتقدمة ، ففي ظل التجارة الإلكترونية أصبح من المهم على الوحدات الاقتصادية أن تسعى إلى تدعيم مركزها التنافسي بالتكييف مع البيئة الإلكترونية ، وذلك بأحدث التغيرات في النظم المحاسبية لتتلاءم مع متطلبات البيئة الحديثة .فقد أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات والتحديات التى يمكن أن تنعكس على تلك النظم ومقوماتها والمعوقات التي تواجه طبيعة عملها في تلك الشركات التى تعمل في ظل استخدام التجارة الإلكترونية .

2 ـ الدراسات السابقة :-

***ـ دراسة ألساكني ، والعواوده (2012)** هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظم المعلومات المحاسبية ، ولقد أجريت هذه الدراسة التطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة تأثير بين مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأداء نظم المعلومات المحاسبية ، وبالتحديد مخاطر التشغيل ومخاطر عدم تحديد الصلاحيات ، وقدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات لتقليل أثر هذه المخاطر ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات المحاسبية قد واجه ظهور كثير من المخاطر التي أصبحت تشكل عامل خطورة على استخدام هذه النظم، وأن ظهور هذه المخاطر من شأنه أن يؤثر على أداء النظم المحاسبية مما يتطلب من الشركات أن تضع الخطط والإجراءات الأمنية التي من شأنها المحافظة على أمن وسرية البيانات المحاسبية.

***ـ دراسة العبيد (2012)**، هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية ، وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرتها ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود نقص ملحوظ في المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادات مهنية متخصصة ، وأيضا اتفاق عينة الدراسة على قدرة الأنظمة المحاسبية على التعامل مع التجارة الإلكترونية واختلافها على درجة أهمية تلك القدرة.

***ـ دراسة هاني (2014)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية في قطاع الخدمات ، ومتطلبات التجارة الإلكترونية المتمثلة بالمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك ، والبحث عن المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات ، مما قد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الأردني بشكل عام ، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمها : وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، ورغم وجود توافق إلا أن عينة الدراسة أشارت إلى وجود بعض المعوقات التي تقلل من ذلك التوافق، كان من أهمها التخوف من مخاطر التجارة الإلكترونية ، وحداثة العهد باستخدام هذا النوع من التجارة في الأردن.

***دراسة الابيض وعبد الله (2019)** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية من خلال معرفة مدى توفر البنية التحتية التي تتناسب مع طبيعة عمل هذه النظم وكذلك التعرف على الصعوبات الرئيسة التي أثرت على جودة الخدمات المصرفية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه عمل أنظمة المعلومات المحاسبية الإليكترونية داخل المصارف التجارية وتكمن هذه الصعوبات في ضعف كفاءة العاملين بتلك المصارف بالرغم من وجود البنية التحتية المناسبة.

3 ـ مشكلة الدراسة: مع ظهور التعامل بالتجارة الإلكترونية ظهرت عدت معوقات أثرت على نظم المعلومات المحاسبية ، وذلك من خلال الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية ، وغياب التوثيق المستندي لمعظم عملياتها فقد أسهما في وجود التأثيرات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية عند التعامل مع هذا النوع من التجارة. لذا تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الحاجة إلي معرفة المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي في ظل استخدام التجارية، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: **هل هناك معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي؟**

4 .هدف الدراسة:- تسعى هذه الدراسة للتعرف على المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

5 ـ فرضية الدارسة:- لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الآتية:-

(لا توجد معوقات تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي)

6 ـ أهمية الدراسة، تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية نظام المعلومات المحاسبية من جهة؛ وأهمية التجارة الإلكترونية من جهة أخرى، حيث مكنت التجارة الإلكترونية مستخدميها من تحقيق عوائد كبيرة لم يكن بالإمكان تحقيقها في ظل التجارة التقليدية، وذلك من خلال التطورات التكنولوجية المتسارعة فيما يخص وسائل الاتصال واستخدامها في تسهيل القيام بالعمليات التجارية والتجارة الإلكترونية ، أيضاً ساهمت في وجود تحديات كبيرة تواجه نظم المعلومات المحاسبية بتلك المصارف، ونظراً لأن بيئة الأسواق الإلكترونية مفتوحة للجميع وتساهم في تحقيق منافع لا يستهان بها، أصبح من الضروري لهذه المصارف مواكبة التطور والتأقلم مع هذه البيئة الجديدة.

7 . منهجية الدارسة: لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ، في الجانب النظري تم إتباع المنهج الاستقرائي لهذه الدراسة ؛ حيث تم الاعتماد لجمع البيانات الثانوية على الكتب والدوريات والمنشورات والمقالات المتخصصة والمتعلقة بموضوع الدراسة أما في الجانب العملي تم إتباع المنهج التحليلي لهذه الدراسة، وذلك من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي في بلدية طرابلس، وتم إدخال البيانات المجمعة في المنظومة الإحصائية (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضية، واستخدام الوسائل الإحصائية التالية: معادلة كرومباخ ألفا وذلك لقياس درجة الثبات والاتساق بين فقرات الاستبانة ، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد مدى التوافق بين متغيرات الدراسة ، اختبار(T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) وذلك لقياس مدى قبول أو رفض فرضية الدراسة.

8ـ مجتمع وعينة الدارسة : اشتمل مجتمع الدراسة على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي داخل نطاق بلدية طرابلس ، وذلك لطبيعة المصارف المدرجة وتعدد الأنشطة التي يقومون بها، وكذلك استيفائها لشروط الأدراج التي تم إقرارها ؛ لتتوافق مع قانون سوق الأوراق المالية الليبي وفق المستوى الذي تم إدراج المصارف به وفق الشروط الخاصة بالإدراج فيه، أما عينة الدراسة(عينة عشوائية) تألفت من المدير العام ، ومدير الفرع ، ورئيس قسم المحاسبة ، ورئيس قسم نظم المعلومات ، ورئيس قسم الخدمات الإلكترونية ، ورئيس قسم المراجعة، والمحاسبين الماليين، والمراجعين الداخليين لكل مصرف ،

الجانب النظري:-

1 ـ مفهوم التجارة الإلكترونية Electronic commerce: تمثل التجارة الإلكترونية ركناً أساساً من أركان الاقتصاد الرقمي، إذ يقوم أساسا على تقنية المعلومات التي يرجع الفضل إليها

في خلق الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية، باعتبارها تعتمد على الحواسيب و الاتصالات ومختلف الوسائل التقنية، لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري، وتعد التجارة الإلكترونية من أبرز الأحداث التي بدأت في الظهور على الساحة الدولية، لتعبر عن العديد من الأعمال و الممارسات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من أن مفهوم إنجاز الأعمال بطريقة إلكترونية قد عرف منذ فترة، وذلك من خلال الشبكات الخاصة أو المغلقة (المجالي وعبد المنعم، 2013 :11).

* ـ عرفت منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية بأنها "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل إلكترونية (عبد الوهاب، 2010 :10).

* ـ عرفت اللجنة الأوروبية Committee European التجارة الإلكترونية "بأنها إدارة الأعمال إلكترونياً، حيث تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات؛ مكتوبة كانت أم مرئية أم مسموعة، كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع والخدمات، وإتمام عملية البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات الرقمية والتحويلات الإلكترونية للأموال و الفواتير الإلكترونية والمزادات التجارية، وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع، وهي تشمل كل من السلع والخدمات، وكذلك الأنشطة التقليدية وغير التقليدية" (عبد الخالق، 2006 :34).

* ـ عرفت التجارة الإلكترونية وفقا للقانون الفرنسي "بأنها مجموعة المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات بعضها ببعض، وبين المشروعات والأفراد، وبين المشروعات والإدارة (أمداح، 2006 :20).

2 ـ علاقة التجارة الإلكترونية بنظم المعلومات المحاسبية:

إن جميع الهيئات والجمعيات المحاسبية وتدقيق الحسابات المهتمة بعلم المحاسبة تولي التجارة الإلكترونية اهتماماً كبيراً، وذلك من منطلق أن عملية البيع التي تتم من خلال موقع الشركة مرتبط بشكل وثيق ومباشر بنظام المعلومات المحاسبي، وقد أصبح حتمياً على المحاسب والمدقق الإلمام بهذا العلم الجديد، ولقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرات كبيرة في علم التجارة العالمي وفي آلية العمليات التجارية، مما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغيرات وأثره على مهنتهما وعلى الأعمال التي يقومان عليها، وعلى ظروف البيئة القانونية المتعلقة بالمهنة(القشي،2003 :65).

إن علاقة التجارة الإلكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية سوف تتطلب من نظم المعلومات المحاسبية أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل التجارة الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمل المحاسبي، وكذلك إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات، أو مقومات نظام المعلومات المحاسبي. ومما سبق يمكن القول بأنه يجب أن تكون معلومات النظام المحاسبي ذات موثوقية عالية فإنه لا بد من تحقيق أمرين مهمين، الأول إيجاد آلية معينة لحماية النظام المحاسبي من الاختراقات عبر الإنترنيت، والثاني إيجاد آلية معينة تؤكد على سلامة آلية التجارة الإلكترونية وموقع تصفح الشركة في شبكة الإنترنيت.

3 ـالمخاطر والمعوقات التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية:

يرتبط الخطر أساساً في احتمال تحمل الشركة للخسائر أو التلف في الأصول نتيجة أخطاء محاسبية غير مقصودة، أو نتيجة أعمال غير نظامية متعمدة.(الساكني، 2012 :214). ويعد الخطر من العناصر الملازمة لجميع أنشطة الشركات، فالأفراد يمكن أن يرتكبوا الأخطاء، والآلات يمكن أن تتعرض للعديد من أوجه القصور، والأفراد المتلاعبون يمكن أن يستغلوا الفرص للقيام بإعمال غير نظامية متعمدة. ويمكن تصنيف الأخطار التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بشكل عام وذلك كما يلي:

أ- الأخطار البشرية: ويمكن تعريفها بأنها تلك الأخطار التي يمكن أن تحدث أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الاتصال وأجهزت الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات، وكذلك من خلال عمليات البرمجة أو تجميع البيانات أو إدخالها إلى النظام، وتشكل الأخطار البشرية أغلب المشاكل التي تواجه أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات.

ب - الأخطار البيئية: كالأخطار التي تسببها الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير و المشاكل المتعلقة بالتيار الكهربائي والحريق، وتؤدي هذه الأخطار إلى تعطيل عمل التجهيزات وتوقفها إلى فترات طويلة نسبياً لإجراء الإصلاحات اللازمة واسترداد البرمجيات وقواعد البيانات، مما له الأثر الواضح على أمن وسلامة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن ذلك المشاكل الناجمة عن تأخير العمليات، وما يصاحب ذلك من تكاليف.

ج - الجرائم المحوسبة: وهذه الأخطار تمثل تحدياً كبيراً لإدارة نظم المعلومات المحاسبية لما تسببه من خسائر كبيرة، ويمكن أن تتم الجرائم المحوسبة سواء من قبل أشخاص خارج المنظمة يقومون باختراق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسوب، وقد يتم في الغالب من خلال شبكات الاتصال أو من قبل أشخاص ضمن المنظمة يملكون صلاحيات الدخول إلى النظام.

د- فيروسات الحاسب: إن لفيروسات الحاسب أثر سلبي مباشر على ذاكرة الحاسب التي قد تؤدي به إلى فقدان كل الذاكرة أو تلف البيانات المخزنة بشكل كلي أو جزئي، مما يؤثر على عمل نظام المعلومات المحاسبي وذلك بسبب تحول السجلات والدفاتر من دفاتر مادية يستطيع أي شخص قراءتها إلى ملفات رقمية مخزنة في ذاكرة الحاسب الوحيد القادر على قراءتها، فإذا أصيبت هذه البيانات بفيروس معنى هذا عطب النظام أو فساده مما يحمل الوحدة تكاليف باهظة في بعض الأحيان.

ه - اختفاء السجلات المادية: في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية تتم عملية التسجيل وحفظ البيانات باستخدام النبضات الإلكترونية في الذاكرة الرئيسة للحاسب أو على أقراص ممغنطة ومضغوطة، حيث يصعب قراءتها لأن البيانات المحاسبية غير مرئية، الأمر الذي يؤثر سلباً على هذه السجلات من حيث فقدان أو إتلاف أو ضياع البيانات عن طريق القرصنة، إضافة إلى تعرض البيانات المالية المنشورة للتلاعب والتحريف من قبل قراصنة الانترنت (السيد، 2009 :285).

و - سهولة الغش وارتكاب جرائم الحاسب: يقصد بالغش وجرائم الحاسب التلاعب في برامج الحاسب من خلال ملفات البيانات، التشغيل، المعدات، ويؤدي ذلك إلى إلحاق خسائر بالتنظيمات التي يقع الغش في مجال استخدامها للحاسبات. ويقصد بها أيضاً الجريمة التي يتم ارتكابها إذا قام شخص ما باستخدام معرفته بالحاسب الآلي بعمل غير قانوني والتي تتطلب إلماماً خاصاً بتقنيات الحاسب الآلي ونظم المعلومات المحاسبية. ورغم بعض العيوب التي حدثت جراء استخدام الوسائل الإلكترونية في نظم المعلومات المحاسبية، إلا أن الحاسب يبقي ضرورة حتمية في الوقت الحالي لا يمكن الاستغناء عنه في أي نظام معلومات محاسبي نظراً للمزايا التي لا تحصى التي يقدمها لهذا النظام.

الجانب العملي:-

1 - المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي

أ - مصرف الجمهورية، تم تأسيس المصرف بتاريخ 1951/12/15م، وهو شركة مساهمة ليبية تمثل المرتبة الأكبر بين المصارف العاملة بالقطاع المصرفي الليبي.

ب - مصرف الصحارى، تم تأسيس مصرف الصحارى خلال عام 1964، وهو ثاني أكبر مصرف عام في ليبيا، وأصبح مصرف الصحارى أول مؤسسة مالية تتم خصخصتها في ليبيا سنة 2007، بشراكة استراتيجية مع مجموعة (BNP PARIBAS)، من خلال شبكة تضم 52 فرعاً تغطي كافة المناطق

ج ـ مصرف التجاري الوطني، تأسس المصرف التجاري الوطني كشركة ليبية مساهمة بموجب أحكام القانون رقم (153) لسنة 1970 الصادر بتاريخ 1970/12/22م. ومنذ تأسيسه بلغ عدد فروع المصرف (64) فرعاً.

د ـ مصرف السراي للتجارة والاستثمار، تأسس مصرف السراي للتجارة والاستثمار كشركة مساهمة ليبية طبقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان وعلى أحكام القانون التجاري الليبي والقانون رقم (65) لسنة 1970 وبناءً على قرار أمين اللجنة الشعبية العامة رقم (279) لسنة 1994 بالإذن للمصرف في مزاولة نشاطه، افتتح المصرف رسمياً، بتاريخ 1997/10/10

ه ـ مصرف الوحدة، مصرف الوحدة شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 الصادر بتاريخ 1970/12/22

و ـ مصرف المتوسط، تأسس مصرف المتوسط سنة 1997م، تحت مسمى مصرف بنغازي الأهلي، ويتبع المؤسسة المصرفية الأهلية، وهي مؤسسة مصرفية تابعة للدولة وخاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي

ي ـ مصرف التجارة والتنمية، تأسس مصرف التجارة والتنمية بتاريخ 1995/11/9م، طبقاً للقانون رقم (1) لسنة 1993م بشأن المصارف والنقد.

2 ـ أداة الدراسة: تم استخدام استمارة الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة، واشتملت على جزأين أساسيين حيث استخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالمؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة، مدى الاهتمام بالتجارة الإلكترونية وآلية تنفيذ المهام، أما الجزء الثاني من الاستمارة تعلق بفرضية الدراسة الرئيسية، لمحاولة التعرف على المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وتكون من (10) فقرات، وقد تم استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة(محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة). وكما مبين في الجدول رقم (1).

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1،2،3، 4، 5) للإجابات الخمس، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة وكآن طول الفترة المستخدمة هي 0.8 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 4 على 5.

جدول (2) طول خلايا المقياس

المتوسط	اتجاه الإجابة
1 - 1.79	غير موافق بشدة
1.8 -2.59	غير موافق
2.6–3.39	محايد
3.4 – 4.19	موافق
4.2 - 5	موافق بشدة

3 ـ صدق فقرات الاستبانة : وتم ذلك من خلال الاتي:

أولاً: صدق المحكمين

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هي الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين ، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

1ـ المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.

جدول(3) يبين معامل الارتباط بين عبارات محور المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية في المصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وإجمالي المحور

ت	العبارات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل عدم توفر برامج لدى المصرف لحماية البيانات المنقولة عبر الانترنت ومنع الاتصالات التي تضر بالنظام داخل المصرف.	0.579	**0.000
2	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل عدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية التي تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية.	0.511	**0.000
3	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل فقدان التوثيق المستندي في بعض الأحيان يؤدى إلى إنكار المعاملات التي تمت بين العميل والمصرف عدم الاعتراف بالنتائج المترتبة عليها.	0.701	**0.000
4	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية وحداثة تجربتها في ليبيا.	0.747	**0.000
5	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل عدم استخدام إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الآخرين من اختراق نظام المعلومات المحاسبية عبر موقع المصرف الإلكتروني.	0.605	**0.000
6	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل عدم السيطرة على أجزاء النظام قد يؤدي بشكل أو بآخر إلى اختراق نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم سرقة أو تسرب بعض المعلومات المهمة لجهات غير مرغوب فيها.	0.729	**0.000
7	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل التطور التكنولوجي المتسارع وصعوبة مواكبته.	0.633	**0.000
8	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل قلة خبرة المحاسبين والإدارة العليا في مجال التجارة الإلكترونية .	0.502	**0.000
9	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل عدم توفر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الكوادر البشرية للتعامل مع الخدمات المصرفية في ظل التجارة الإلكترونية.	0.52	**0.000
10	يواجه استخدام نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية معوقات مثل عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية والوصول بشبكة الانترنت أو ارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الانترنت.	0.455	**0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية في المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وإجمالي المحور كانت دالة إحصائياً

عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعد المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (4) يبين معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحـــــــــــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.	10	0.559	**0.000

كما بينت النتائج في الجدول (4) إن معاملات الارتباط لمحور الدراسة وإجمالي الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 .

4- الثبات: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ: معامل (ألفا) للاتساق الداخلي، إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) و أقل من ذلك تكون منخفضة(Uma Sekaran،2003 :311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (232) استمارة ، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور "المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي" (0.801)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.801)، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (5) يبين معامل الفا كرونباخ للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.	10	0.801
	إجمالي الاستبانة	10	0.801

6 - مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المديرون العامين ومديري الفروع ورؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين الماليين ورؤساء أقسام المراجعة والمراجعين الداخليين ورؤساء أقسام تقنية المعلومات ورؤساء أقسام الخدمات الإلكترونية في المصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبية في طرابلس والبالغ عددهم (531) فرداً(Krejcie : 607)، وقد تم اعتماد عينة عشوائية احتمالية وتم حسابها من معادلة كريسي ومور جانو حسب العلاقة الرياضية التالية:

$$n=\frac{X^2 N P(1-P)}{d^2(N-1)+X^2 P(1-P)}=$$

$$\frac{3.841*531*0.5(1-0.5)}{0.05^2(531-1)+3.841*0.5(1-0.5)}\cong 223$$

حيث إن n يمثل حجم العينة ، X^2 قيمة كا^2 الجدولية لمستوى المعنوية ، N حجم مجتمع الدراسة الكامل، P ترمز إلى تقدير نسبة أفراد المجتمع الذين يملكون الخاصية المدروسة ، d الدقة المطلوبة للنسبة، أي أن حجم العينة المطلوب لا يقل عن (223) مفردة ، ولضمان الحصول على العدد المطلوب، قام الباحثان بتوزيع (250) استمارة وتحصلا على (232) استمارة صالحة للتحليل وكما مبين في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
المجموع	250	12	%4.8	6	%2.4	232	%92.8

6- الوصف الإحصائي للمبحوثين وفق الخصائص والسمات الشخصية.

1- المؤهل العلمي

جدول (7) يبين توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة %
دبلوم متوسط	38	16.4
دبلوم عالي	78	33.6
بكالوريوس	91	39.2
ماجستير	25	10.8
دكتوراه	0	0
المجموع	232	100

بينت النتائج في الجدول (7) أن (38) مبحوثاً وما نسبته (16.4%) كان مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط، و(78) مبحوثاً وما نسبته (33.6%) كان مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و(91) مبحوثاً وما نسبته (39.2%) يحملون مؤهل البكالوريوس و(25) مبحوثاً وما نسبته (10.8%) يحملون مؤهل الماجستير.

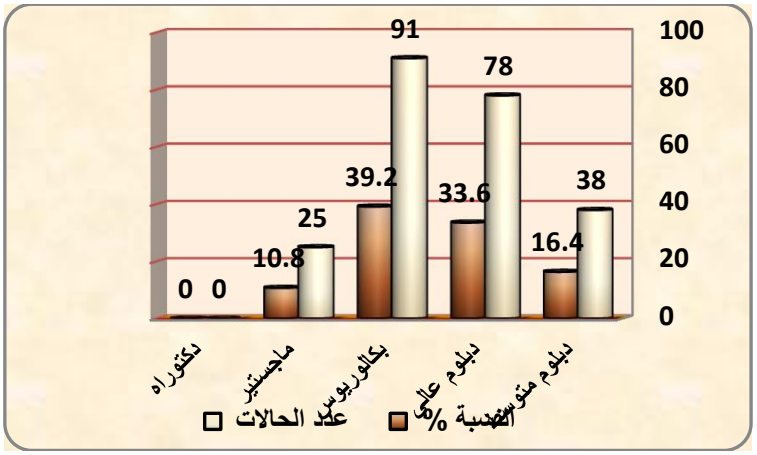

شكل (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

2- التخصص العلمي:

الجدول (8) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	عدد الحالات	النسبة %
محاسبة	112	48.3
إدارة أعمال	51	22
تمويل ومصارف	34	14.7
تجارة إلكترونية	14	6
تحليل بيانات	21	9.1
أخرى حدد	0	0
المجموع	232	100

بينت النتائج في الجدول (8) أن (112) مبحوثاً وما نسبته (48.3%) متخصصين في محاسبة، وأن (51) مبحوثاً وما نسبته (22%) متخصصين في إدارة أعمال، وأن (34) مبحوثاً وما نسبته (14.7%) كان تخصصهم مصارف وتمويل، و(14) مبحوثاً وما نسبته (6%) متخصصين في التجارة إلكترونية، وأن (21) مبحوثاً وما نسبته (9.1%) متخصصين في تحليل البيانات

3- سنوات الخبرة:

الجدول (9) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	عدد الحالات	النسبة %
أقل من 5 سنوات	7	3.0
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	52	22.4
من 11 إلى 15 سنة	76	32.8
من 16 إلى 20 سنة	71	30.6
أكثر من 20 سنة	26	11.2
المجموع	232	100

بينت نتائج الجدول (9) أن (7) مبحوثاً وما نسبته (3%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، وأن (52) مبحوثاً وما نسبته (22.4%) تراوحت خبرتهم من 6 سنوات إلى 10 سنوات، وأن (76) مبحوثاً وما نسبته (32.8%) كانت خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، وأن (71) مبحوثاً وما نسبته (30.6%) تراوحت خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، وأن (26) مبحوثاً وما نسبته (11.2%) كانت خبرتهم أكثر من 20سنة.

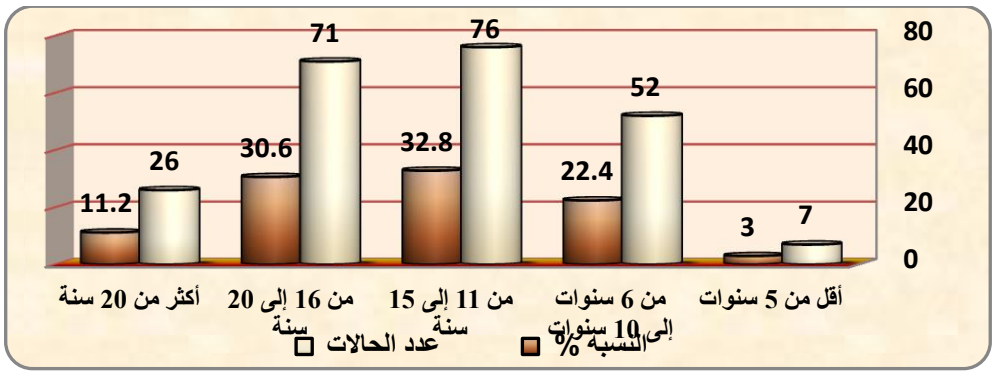

شكل (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

4- الوظيفة:

الجدول (10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	عدد الحالات	النسبة %
مدير عام	3	1.3
مدير فرع	15	6.5
رئيس قسم الخدمات الإلكترونية	34	14.7
رئيس قسم تقنية المعلومات	15	6.5
رئيس قسم المحاسبة	28	12.1
محاسب مالي	80	34.5
رئيس قسم المراجعة	25	10.8
مراجع داخلي	32	13.8
المجموع	232	%100

بينت النتائج في الجدول (10) أن (3) مبحوثين وما نسبته (1.3%) كانت وظيفتهم مدير عام، وأن (15) مبحوثاً وما نسبته (6.5%) كانت وظيفتهم مدير فرع، وأن (34) مبحوثاً وما نسبته (14.7%) كانوا رؤساء أقسام خدمات إلكترونية، وأن (15) نسبته (6.5%) كانوا رؤساء أقسام تقنية معلومات، وأن (28) ً وما نسبته (12.1%) كانوا رؤساء أقسام محاسبة، و (80) مبحوثاً وما نسبته (34.5%) كانوا محاسبين ماليين، و (25) مبحوثاً وما نسبته (10.8%) كانوا رؤساء أقسام مراجعة، وأن (32) مبحوثاً وما نسبته (13.8%) كانوا مراجعين داخليين.

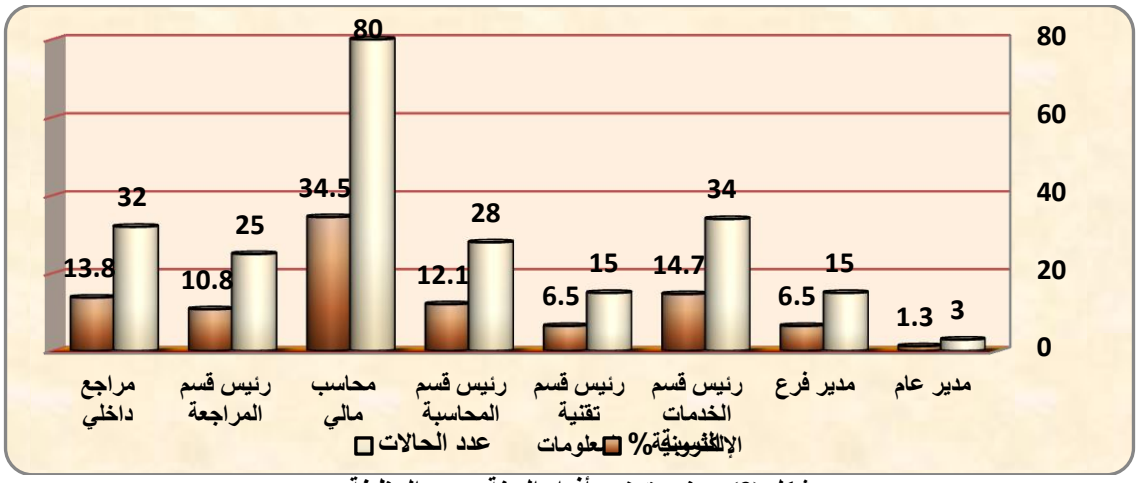

شكل (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

5- آلية تنفيذك للمهام ضمن النظام المحاسبي:

جدول (11) يوضح آلية تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي

الآلية	عدد الحالات	النسبة %
يدوي	24	10.3
إلكتروني	55	23.7
مختلط	153	65.9
المجموع	232	100

أوضحت النتائج في الجدول (11) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة (65.9%) يستخدمون آلية مختلطة في تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي، و(55) مبحوثاً وما نسبته (23.7%) يستخدمون نظاماً إلكترونياً، و(24) مبحوثاً وما نسبته (10.3%) يستخدمون نظاماً يدوياً.

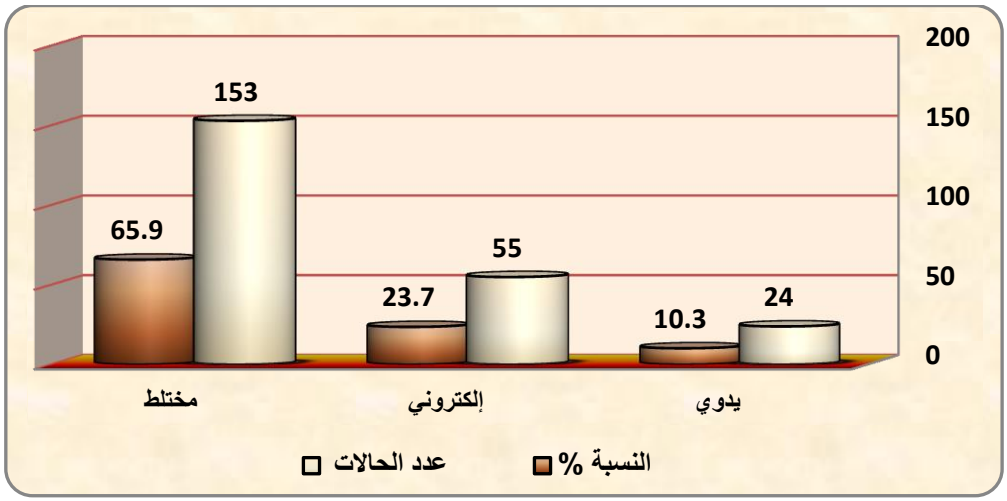

شكل (4) يوضح آلية تنفيذ المهام ضمن النظام المحاسبي

6- هل لديكم اهتمام بالتجارة الإلكترونية ؟

جدول (15) يوضح الاهتمام بالتجارة الإلكترونية

الاهتمام	عدد الحالات	النسبة %
نعم	150	64.7
لا	82	35.3
المجموع	232	%100

الجدول (15) يوضح أن أفراد العينة (150) مبحوثا و بنسبة كبيرة بلغت (64.7%) يتفقون على أن لديهم اهتماماً بالتجارة الإلكترونية، بينما (82) مبحوثاً وما نسبته (35.3%) لا يتفقون على أن هناك اهتماماً بالتجارة الإلكترونية. وبذلك فإن البيانات الشخصية تعد مؤشرات إيجابية تسهم في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية، إذ يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في المؤهلات والتخصصات العلمية وسنوات الخبرة.

*** - المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.**

جدول (16) يبين الوصف الإحصائي للمعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في بسوق الأوراق المالية الليبي

ت	الفقـــــــرة	التكرار والنسبة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	عدم توافر برامج لدى المصرف لحماية البيانات المنقولة عبر الإنترنت ومنع الاتصالات التي تضر بالنظام داخل المصرف في ظل ا لتجارة الإلكترونية	ك	8	68	63	77	16	3.11	محايد	1.016
		%	3.4	29.3	27.2	33.2	6.9			

2	عدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية التي تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية.	ك	18	24	62	101	27	3.41	أوافق	1.073
		%	7.8	10.3	26.7	43.5	11.6			
3	فقدان التوثيق المستندي يؤدي بعض الأحيان إلى إنكار المعاملات التي تمت بين العميل والمصرف وعدم الاعتراف بالنتائج المترتبة عليها في ظل التجارة الإلكترونية .	ك	8	52	92	72	8	3.09	محايد	0.898
		%	3.4	22.4	39.7	31.0	3.4			
4	تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية وحداثة تجربتها في ليبيا.	ك	12	39	32	107	42	3.55	أوافق	1.123
		%	5.2	16.8	13.8	46.1	18.1			
5	عدم استخدام إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الآخرين من اختراق نظام المعلومات المحاسبية عبر موقع المصرف الإلكتروني.	ك	9	57	98	55	13	3.03	محايد	0.930
		%	3.9	24.6	42.2	23.7	5.6			
6	التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية .	ك	5	51	42	102	32	3.45	أوافق	1.048
		%	2.2	22.0	18.1	44.0	13.8			
7	توجد صعوبات رقابية على عمليات التجارة الإلكترونية .	ك	10	55	54	87	26	3.28	محايد	1.078
		%	4.3	23.7	23.3	37.5	11.2			
8	قلة خبرة الموظفين والإدارة العليا في مجال التجارة الإلكترونية .	ك	3	10	17	91	111	4.28	أوافق بشدة	0.875
		%	1.3	4.3	7.3	39.2	47.8			
9	عدم توفر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الكوادر البشرية للتعامل مع التجارة الإلكترونية.	ك	2	6	7	83	134	4.47	أوافق بشدة	0.755
		%	0.9	2.6	3.0	35.8	57.8			
10	التكلفة العالية في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع	ك	8	53	59	91	21	3.28	محايد	0.624
		%	3.4	22.8	25.4	39.2	9.1			

من خلال الجدول (16) تبين الآتي:

أ. الفقرات المتفق عليها بشدة:

1. قلة خبرة الموظفين والإدارة العليا في مجال التجارة الإلكترونية .

2. عدم توفر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الكوادر البشرية للتعامل مع التجارة الإلكترونية.

ب. الفقرات المتفق عليها:

1. عدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية.

2. تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية وحداثة تجربتها في ليبيا.

3. التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية .

ج . الفقرات التي كان الاتفاق عليها محدود:

1. عدم توافر برامج لدى المصرف لحماية البيانات المنقولة عبر الإنترنت ومنع الاتصالات التي تضر بالنظام داخل المصرف في ظل ا لتجارة الإلكترونية.

2. فقدان التوثيق المستندي يؤدي بعض الأحيان إلى إنكار المعاملات التي تمت بين العميل والمصرف ، وعدم الاعتراف بالنتائج المترتبة عليها في ظل التجارة الإلكترونية .

3. عدم استخدام إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الآخرين من اختراق نظام المعلومات المحاسبية عبر موقع المصرف الإلكتروني.
4. توجد صعوبات رقابية على عمليات التجارة الإلكترونية .
5. التكلفة العالية في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع.

ولتحديد مستوى المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، فإن النتائج في الجدول رقم (17) أظهرت أن متوسط الاستجابة لهذ المحور يساوي (3.49) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.49)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى عدم **تحقق الفرضية الرئيسية.**

جدول رقم (17) يبين نتائج اختبار (One Sample T- test)لإجمالي محور المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي

المجال	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى المشاكل والمعوقات
المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي	3.49	0.49	0.591	12.715	0.000	معنوي	مرتفع

9 ـ نتائج وتوصيات الدراسة:ـ

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة التي أجريت على المصارف التجارية المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي، والتي تهدف إلى التعرف على المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية في تلك المصارف، توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

1 ـ النتائج:

1ـ بينت النتائج أن بعض المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، ليس لديهم اهتمام بالتجارة الإلكترونية ، بالرغم من أنهم يحملون مؤهلات علمية في مجال المحاسبة والتجارة الإلكترونية ، حيت وصل عدد غير المهتمين إلى (82) مشارك.

2. بينت النتائج أن مستوى المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.49) وفق مقياس ليكرت الخماسي، يمكن تلخيصها بالتالي:

أ ـ قلة خبرة الموظفين والإدارة في مجال التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى عدم توفر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الكوادر البشرية للتعامل مع التجارة الإلكترونية.

ب ـ ضعف التشريعات والقوانين والضوابط الحكومية التي تدعم تطبيقات التجارة الإلكترونية، وذلك نتيجة لحداثة تجربتها في ليبيا.

ج ـ التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية .
د ـ عدم توافر برامج لدى المصرف لحماية البيانات المنقولة عبر الإنترنت، ومنع الاتصالات التي تضر بالنظام داخل المصرف في ظل ا لتجارة الإلكترونية.
ه ـ فقدان التوثيق المستندي يؤدي بعض الأحيان إلى إنكار المعاملات التي تمت بين العميل والمصرف ، وعدم الاعتراف بالنتائج المترتبة عليها في ظل التجارة الإلكترونية **.**
و ـ عدم استخدام إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الآخرين من اختراق نظام المعلومات المحاسبية عبر موقع المصرف الإلكتروني.

2 ـ التوصيات:- في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، توصى الدراسة بالآتي:

1- ضرورة اعطاء نظم المعلومات المحاسبية ومقومات بالمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي مزيداً من الاهتمام في ظل استخدام التجارة الإلكترونية ، للاستفادة من الفرص المتاحة للمنافسة العالمية، والبحث على خدمات مصرفية حديثة ومتميزة عبر وسائل الاتصال الحديثة ، والاستفادة من الخدمات الناشئة من انتشار التجارة الإلكترونية .

2- ضرورة إجراء مزيداً من البحوث والدراسات حول التجارة الإلكترونية ومساهمتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ومقوماتها ، لتصبح نظم معلومات محاسبية استراتيجية موجهة، من أجل تحقيق ميزة تنافسية في ظل العولمة واشتداد حدة المنافسة العالمية.

3- توعيةالموظفين والإدارة في مجال التجارة الإلكترونية التي تساعد في التخفيف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية .

4- إقامة الدورات التدريبية لرفع كفاءة الموظفين في مجال التجارة الإلكترونية، ووضع الخطط التدريبية التي تغطي الجوانب التي تحتاج إليها الكوادر البشرية للتعامل مع التجارة الإلكترونية.

5- إصدار قوانين وضوابط من قبل الجهات المختصة تنظم وتراقب عمليات التجارة الإلكترونية، والعمل على مراجعتها وتعديلها دورياً لمواكبة التطور في عمليات التجارة الإلكترونية .

6- ضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية التي من شأنها منع الآخرين من اختراق نظام المعلومات المحاسبية عبر موقع المصرف الإلكتروني.

7- توفير برامج الحماية؛ لحماية البيانات المنقولة عبر الانترنت، فضلاً عن ذلك منع الاتصالات التي تضر بالنظام داخل المصرف في ظل التجارة الإلكترونية.

8- تطوير البرامج التعليمية بالجامعات والمعاهد التعليمية، ودعم وترويج الدراسات في مجال المحاسبة والتجارة الإلكترونية وعملياتها من خلال الجهات الرسمية.

11 ـ المراجـــع:

1 ـيحيى، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، **"نظام المعلومات المحاسبية"**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003.

2ـعبد الخالق، السيد أحمد، **"التجارة الإلكترونية والعولمة"**، كلية الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، سنة 2006.

3 ـكتانة، مصطفى خيري، **"التجارة الإلكترونية "**، دار النشيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، سنة 2009.

4 ـالسيد، عطا الله سيد، **"نظم المعلومات المحاسبية"**، دار وائل للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، سنة2009.

5 ـعبد الوهاب، أكرم، **"التجارة الإلكترونية "**، مكتبة أبن سينا، القاهرة، مصر، سنة 2010.

6ـالمجالي، دميثان، وعبد المنعم، أسامة، **"التجارة الإلكترونية "**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولي، عمان، الأردن، سنة 2013.

7 ـالقشي، ظاهر شاهر يوسف، **"مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية "**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2003.

8 ـأمداح، أحمد، **"التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي"**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، سنة 2006.

9 ـالداية، منذر يحى، **"أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2009.

10 ـعلام، رشيد، **"عوائق تطوير التجارة الإلكترونية في الوطن العربي"**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة، بريطانيا، سنة 2010.

11 ـالعبيد، هيا يعقوب، **"مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية "**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، سنة 2012.
12 ـهاني، ليث محمد بني، **"تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية في قطاع الخدمات"**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، سنة2014.
13 ـمحمد، سامي يوسف حسن، و صالح، هلال يوسف، **"انعكاسات التجارة الإلكترونية على النشر الإلكتروني للتقارير المالية"**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الأول، سنة 2009.
14 ـالبهلول، سمير، والأزرق، أسامة، **"أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة والمراجعة"**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، العدد الثاني عشر، الإصدار الثاني، سنة 2012.
15 ـالساكني، سعد عبد الكريم و العواوده، حنان علي، **"مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية"**، مجلة الاقتصاد والعلوم الاقتصادية، جامعة الإسراء، العدد الرابع عشر، سنة 2012.
16 – الأبيض، شعلة أبو القاسم وعبدالله محمد منصور، الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية واثرها على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس. مجلة الجامعي . جامعة طرابلس ، العدد 29 ربيع 2019
1- 7Uma Sekaran : **Research Methods For Business, A Skill - Building Approach**, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale, 2003, p24.
20 - ([102])Robert V. Krejcie: **Determin Sample size for research activities**, university of Minnesota, Duluth, P607.

قضايا التنمية السياسية ما بعد الحرب الباردة

خيري عبد السلام أبو صبع، محاضر مساعد، قسم العلوم السياسية–جامعة طرابلس، ليبيا

مستخلص:

تناول هذا البحث موضوع قضايا التنمية السياسية وتحولاتها ما بعد الحرب الباردة من خلال منهجية علمية سعت إلى تغطية الموضوع الدراسي، وتوزع البحث على مقدمة وثلاثة مطالب ، وهي: المطلب الأول: الجدل النظري حول التنمية السياسية المطلب الثاني: قضايا التنمية السياسية في حقبة الحرب الباردة. المطلب الثالث: تحول قضايا التنمية السياسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأخيراً، خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج مشفوعة بعدد من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: مفهوم التنمية السياسية، نظريات التنمية السياسية، قضايا التنمية السياسية، حقبة ما بعد الحرب الباردة.

مقدمة:

شغلت قضايا التنمية السياسية اهتمام مختلف النظم السياسية في العالم، واحتلت هذه القضايا مكانة مهمة في حقل السياسات المقارنة كحقل علمي من حقول العلوم السياسية. وفرضت هذه القضايا نفسها بقوة في ميدان التحليل السياسي عند أصحاب ومنظري المدرسة السلوكية في علم السياسة منذ منتصف الأربعينيات من القرن العشرين. وقد تنامى الاهتمام بموضوع التنمية السياسية بشكل ملحوظ خاصة منذ عقد الستينيات من القرن الماضي في إطار ما عرف بدراسات المناطق التي كانت محل اهتمام المدرسة السلوكية في التحليل السياسي، حيث سيطر المنظور التنموي على حقل السياسة المقارنة، وأصبح موضوعاً محورياً يهتم بدراسة البلدان غير الغربية بالتركيز على دول العالم الثالث، بهدف تحليل العوائق والأزمات التي تعترض سبل التنمية السياسية في تلك الدول، حيث انقسمت الجهود التنظيرية في ظل مناخ الحرب الباردة بين نظرية التحديث الغربية من جهة، ونظرية التبعية التي ينحدر أغلب منظريها من دول العالم الثالث ومنهم "الماركسيون الجدد" من جهة أخرى. وفي نهاية ما عرف بحقبة الحرب الباردة شهدت قضايا التنمية السياسية تحولات مهمة في ظل مناخ دولي جديد وبروز قضايا جديدة احتلت رأس أجندة العلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد، وهو الموضوع الذي يتناوله هذا البحث بالدراسة والتحليل.

إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول مدى تحول قضايا التنمية السياسية من حيث النوع و الكم خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح تساؤلاً مهماً يمكن صياغته في الشكل التالي: ما هي طبيعة التحولات التي شهدتها قضايا التنمية السياسية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة؟. ويمكن أن يتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية منها:

- ما هو مفهوم التنمية السياسية؟. وما طبيعة الجدل النظري حول هذا المفهوم؟
- ما المقصود بقضايا التنمية السياسية؟. و ماهي طبيعتها في حقبة الحرب الباردة؟.
- ما المقصود بمصطلح نهاية الحرب الباردة؟. وما هي أبرز معالمه وتجلياته؟.
- ما هي التحولات النوعية والكمية التي شهدتها قضايا التنمية السياسية بعد الحرب الباردة؟.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- أهمية موضوع التنمية السياسية كفرع متخصص من حقل السياسات المقارنة، حيث تزايد الاهتمام بدراسات التنمية السياسية ونظرياتها وقضايا منذ أن بدأ موضوع التنمية السياسية يأخذ بعداً عالمياً باعتباره جزءاً من عملية التنمية الشاملة.
- أهمية التحولات السياسية التي شهدها العالم بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، وهي التحولات التي كان لها تأثيرها على جوهر ومضمون القضايا السياسية والدولية بصفة عامة.
- أهمية القضايا ذات العلاقة بالتنمية السياسية ومدى التحولات الكمية والكيفية التي طالتها بعد نهاية حقبة الحرب الباردة.

أهداف البحث:

- التعريف بمفهوم التنمية السياسية والجدل النظري حول هذه المفهوم وتطوره.
- التعريف بالأطر النظرية والتحليلية في مجال دراسات التنمية السياسية التي سادت خلال حقبة الحرب الباردة وما طرأ عليها من تحولات عقب نهاية هذه الحقبة.
- استعراض وتحليل قضايا التنمية السياسية وتحولاتها بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

فرضية البحث: يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التي ينطلق منها هذا البحث في الصيغة التالية: إن نهاية حقبة الحرب الباردة قد فرضت قضايا جديدة على دراسات حقل التنمية السياسية واحتلت حيزاً واسعاً من اهتماماته. وتتعامل هذه الفرضية مع معطيات ومناخ ما بعد الحرب الباردة كمتغير مستقل له تأثيراتها على قضايا التنمية السياسية في عالم جديد كمتغير تابع.

الدراسات السابقة: هناك عدة دراسات سابقة لها علاقة بموضوع البحث، وهي دراسات تناولت جوانب محددة تعبر عن جملة من التحولات النظرية، ويمكن تصنيف هذه الدراسات وفق التالي:

1- دراسات تناولت نظريات وقضايا التنمية السياسية بشكل عام مع الإشارة إلى طبيعة التحولات التي شهدتها بعد الحرب الباردة منها: دراسة هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، عمان-الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001. ودراسة صادق، شراب ناجي، التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا، غزة –فلسطين: مكتبة دار المنارة، ط2، 2001. ودراسة تراند، بادي، التنمية السياسية، ترجمة: د. محمد نوري المهدوي، طرابلس-ليبيا: دار تالة للطباعة والنشر،2002. ودراسة شريفي، صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، عمان-الأردن: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007. دراسة المغيربي، محمد زاهي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي-ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1998. ودراسة نصر، عارف محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المركز الإسلامي العالمي، فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.وهي دراسات استعرضت في مجملها نظريات التنمية السياسية وقضاياها والجدل الدائر بينها وما طرأ عليها من تحولات فكرية ونظرية. ودراسة أبو ضاوية، عامر رمضان، التنمية السياسية والخيار الجماهيري
2- دراسات تناولت عدد من الفواعل والمتغيرات التي تؤثر في قضايا التنمية السياسية، ويلاحظ أن هذه الدراسات قد تعاملت تارة مع متغير التنمية السياسية كمتغير مستقل، مثل: دراسة الدرمكي، على بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار

السياسي في سلطنة عمان(1981-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2012. ودراسات أخرى تعاملت مع متغير التنمية السياسية كمتغير تابع، منها: دراسة العزي، علياء، الإعلام العربي والتنمية السياسية، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات 2007. ودراسة سمير، عياد محمد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مداخلة مقدمة إلى ملتقى التحولات السياسية وإشكاليات التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف، 2010. ودراسة عبد الكريم، هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2008. ودراسة مراد، علي عباس، المشاركة السياسية من منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية، العدد 5، 2006.

3- دراسات ركزت على بعض التجارب والنماذج للتنمية السياسية في عدد من الدول منها: دراسة بوعكاز حساني، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر، 1988-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة ، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي، 2015. ودراسة المهدي، كاظم علي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 56، 2010.

مصطلحات البحث:

1- **مفهوم التنمية السياسية،** وهو مفهوم حديث نسبياً تبلور في إطار أدبيات المدرسة السلوكية في علم السياسة، ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جمعت بين مفهومي "التنمية" و"السياسة" ونقلت المفهوم الأول إلى المجال السياسي وفق توليفة جديدة هي "التنمية السياسية". وقد كان لجهود لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي المعروف اختصاراً ب (SSRC) برئاسة عالم السياسة جابر ائيل الموند الدور الرائد في اعتماد هذا المفهوم، وذلك في ختام أعمال مؤتمر عقدته حول موضوع التحديث السياسي عام 1959.ويشير مفهوم التنمية السياسية حسب تعريف صامويل هنتجتون إلى "العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة وتفعيل الهياكل و الأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية" (المغيربي، 1988، ص15).

2- **قضايا التنمية السياسية،** يقصد بالقضايا الاهتمامات الكبرى التي تطغي على حقل من الحقول المعرفية في فترة من الفترات، وهي قضايا تحتل حيزاً واسعاً من اهتمامه و دراساته وفق أطر نظرية جديدة تسعى إلى تفسيرها وتحليلها وفهمها والتنبؤ بتحولاتها. وعادة ما تدور قضايا التنمية السياسية حول العديد من الأزمات التي تواجه المجتمعات خاصة في دول العالم الثالث منها: "أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم السلطة"(وهبان، موقع www.kotobarabia.com).

3- **حقبة ما بعد الحرب الباردة،** وهي الحقبة التي تشير إلى نهاية الحرب الباردة بين المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي "الناتو" من جهة، والمنظومة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقاً وحلف وارسو من جهة أخرى، وذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه مطلع تسعينيات القرن العشرين. وحقبة ما بعد الحرب الباردة هي تحول في نمط النظام الدولي حيث أفرزت "مرحلة زمنية خصبة في العلاقات الدولية، اتسمت بالمرونة والتعقيد في الآن معاً، وقدمت فرصة أكاديمية لتطوير أدوات مفاهيمية وأطر نظرية مفسرة لواقع السياسة الدولية، كنتاج طبيعي

للتحول في الواقع الدولي، استناداً إلى مسلمة أن النظرية تتطور بتحول الظاهرة أو بتحول المنهج"(جندلي ،2008 ،ص13).

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي بهدف اختبار الفرضية الأساسية التي انطلق منها والإجابة على التساؤلات التي طرحها، كما استعان الباحث بالمنهج التاريخي من خلال استعراضه لتطور مفهوم ونظريات وقضايا التنمية السياسية التي سادت أثناء وبعد نهاية الحرب الباردة. ويستخدم البحث الأسلوب المكتبي بالاعتماد على مصادر المعلومات الثانوية التي تتوفر للباحث من كتب ودوريات علمية وأبحاث ومواقع إليكترونية تناولت موضوع البحث بالدراسة و التحليل.

خطة البحث: تنقسم خطة البحث إلى المطالب التالية: المطلب الأول: الجدل النظري حول التنمية السياسية المطلب الثاني: قضايا التنمية السياسية في حقبة الحرب الباردة. المطلب الثالث: تحول قضايا التنمية السياسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأخيراً/ الخاتمة والنتائج.

المطلب الأول/ الجدل النظري حول التنمية السياسية:

شهد موضوع التنمية السياسية جدلاً نظرياً وفكرياً عميقاً منذ أن تبلور كفرع دراسي مستقل في إطار حقل السياسات المقارنة، وهو جدل توزع على أكثر من محور، ومن أبرزها:

- **جدل المفهوم،** حيث نجد أن مفهوم التنمية السياسية شأنه شأن المفاهيم الأخرى يعاني من اختلافات عميقة حول مدلولاته ومضامينه. إذ "عانى مفهوم التنمية السياسية من الغموض وعدم التحديد وأضحى تعريفه يمثل إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحثين في هذا الحقل، حيث يمكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتمايزة للمفهوم"(الدرمكي،2012،ص28). فقد تعددت تعريفات مفهوم التنمية السياسية و اختلفت تبعاً لتوجهات الباحثين والمدارس الفكرية التي ينتمون إليها من جهة، وكذلك نظراً لحداثة مفهوم التنمية السياسية فهو من المفاهيم الحديثة نسبيا التي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتداخله مع مفاهيم أخرى مثل: التحديث السياسي، والإصلاح السياسي، والتغيير السياسي وغيرها من المفاهيم اللصيقة به من جهة ثانية. وقد انقسمت هذه التعريفات نحو اتجاهات عدة منها:

- التعريفات الضيقة لمفهوم التنمية السياسية، ومن أبرزها التعريف الجغرافي الذي ربط "مفهوم التنمية السياسية بالمجتمعات حديثة الاستقلال في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية"(سمير،2010،ص3). فهو مفهوم يخص أنظمة سياسية محددة تنتمى إلى العالم الثالث ومشكلاته السياسية، باعتبار أن مشكلات التخلف السياسي هي ظاهرة من ظواهر هذه المجتمعات التي شهدت استقلال الكثير من دولها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم ينبغي البحث في إمكانيات ومتطلبات التغيير السياسي لهذه المجتمعات تحديداً. وقد نظر هذا التعريف إلى التنمية السياسية كمدخل للتغيير السياسي في هذه الدول. ولذا يرى البعض إن الاهتمام بدراسات التنمية السياسية قد جاء مرتبطاً بمشكلات وقضايا العالم الثالث، وهو أمر يعود إلى التالي:
- اتساع دائرة البحث العلمي وامتداد أنشطته إلى العالم الثالث.
- الضرورات العلمية التي فرضتها التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لها(الزيات،2002، ص51.
- التعريفات الواسعة لمفهوم التنمية السياسية، التي ربطت بين المفهوم وطبيعة النظام السياسي وقدرته على التكيف مع معطيات وظروف البيئة المحيطة به، وهو تعريفات عبر عنها عدد من رواد ومنظري التنمية السياسية (جابر ئيل ألموند، وديفيد أبتر، و صامويل هنتنجتون). وتتلخص هذه التعريفات في أن مفهوم التنمية السياسية يشير إلى

تلك "العملية التي يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره"(سمير ،2010 ،ص4).

وقد ترسخت هذه التعريفات الواسعة لمفهوم التنمية السياسية بشكل واضح منذ بداية عقد الستينيات من القرن الماضي بالتركيز على متغير النظام السياسي ومحاولة توضيح ودراسة تحولاته، حيث سادت "الفكرة الرئيسة حول أن النظام السياسي يتطور ويتحول ويتكامل كما هو شأن النظام الاقتصادي، وبعبارة أخرى أنه توجد فيما وراء التنمية الاجتماعية-الاقتصادية وما تشتمل عليه، عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية التي تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة" (الأسود،1991 ،ص371). وخلص لوسيان باي من خلال مراجعة التعريفات المختلفة للتنمية السياسية إلى أن هذه التعريفات تضمنت ما يلي: "المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية، والتحديث السياسي، تحقيق الاستقرار السياسي، التعبئة والمشاركة الجماهيرية، وبناء الدولة و الديمقراطية"(المهدي،2010 ،ص 124).

- بعض تعريفات التنمية السياسية ركزت على "المضمون" أو البعد القيمي للتنمية السياسية الذي يتضمن مجموعة القيم السياسية الجديدة التي تهدف التنمية السياسية إلى ترسيخها وتعميقها في الوسط الاجتماعي وذلك بتجاوز القيم التقليدية المرتبطة بظاهرة التخلف السياسي. ومن هنا ينظر إلى التنمية السياسية بوصفها "قيمة، فهي حركة لغد أفضل للمجتمع"(العزي،2017،ص42). وبمعنى أن التعريف بمضمون التنمية السياسية ركز على قيمة المفهوم ومضمونه وتطور مضامينه الفكرية والتاريخية. وبعض التعريفات ركزت على عملية التنمية السياسية، أي تعاملت مع مفهوم التنمية السياسية كعملية باعتبارها تغيير متعددة الجوانب، فهي كما ينظر إليها عملية وليست حالة منفصلة، بل هي عملية واعية ومستمرة ومتصاعدة، وعلى أنها "كأي فعل تنموي، تنطوي على سلسلة من العمليات الدينامية المهمة والأساسية، والتي يمكن قياس تقدم أو تخلف أي نظام سياسي على أساسها، ويرتبط ذلك بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي، وإيجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتعددة المتخصصة و المتمايزة "(سمير،2010،ص4).

- **جدل النظريات الفكرية لتفسير التنمية السياسية،** حيث برز جدل واسع وعميق بين عدة نظريات فكرية تعكس حقيقة غياب نظرية واضحة ومتكاملة في مجال التنمية السياسية، فأغلب هذه النظريات مشحونة بشحنة إيديولوجية هي نتاج الصراع الإيديولوجي الذي هيمن على حقبة الحرب الباردة، ولعل من أبرز هذه النظريات ما يلي:

  - نظرية "التحديث" الغربية من جهة، ونظرية "التبعية" من جهة أخرى، وتتبنى "نظرية التحديث Modernisation Theory". الرؤية الغربية وتحمل انحيازاً فكرياً وسياسياً للنموذج الغربي وتدعو إلى ربط العالم الثالث بالغرب من خلال "نظرة نمطية مفادها أن على دول العالم الثالث إذا أرادت تنمية حقيقية يجب عليها إتباع مسار الدول الغربية"(بوعكاز،2015،ص25). وترى هذه النظرية إن التنمية السياسية تختلف عن مفهوم التحديث السياسي، وبمعنى أن عملية التنمية هي انتقال تدريجي، أما عملية التحديث فهي عملية قسرية حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة، وبذلك ترى أن التنمية لا تتم إلا بواسطة التحديث السياسي الذي يتم من أعلى بواسطة النخب، ومدفوعة من أطراف خارجية وتحت تأثيرها. وحسب رأي ديفيد أبتر.D. Apter أبرز منظري نظرية التحديث في كتابه بعنوان "مفاهيم ومداخل دراسة عملية التحديث" الصادر عام 1968، فإن عملية التنمية عملية طبيعية وتدريجية، بينما عملية التحديث عملية مقصودة

وعمدية وتعتمد على ما اسماه بنظرية "حرق المراحل". حيث نظر أبتر إلى الظاهرة الاستعمارية بوصفها "قوة تحديثية" ونموذجاً صار التحديث بواسطته كونياً" (هيجوت ،2001 ، ص47-48).وهذا ما يعني الترويج للقيم الغربية الليبرالية ودورها في إنجاز الحداثة والتنمية السياسية.

- **النظرية الاقتصادية**، التي تربط بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فكلما توفرت شروط النمو الاقتصادي أمكن الحديث عن التنمية السياسية، وتنطلق هذه النظرية من فرضية أساسية مفادها: أنه لا يمكن تحقيق التنمية السياسية في غياب تحقيق التنمية الاقتصادية. ويعتبر سيمور لبيست من أبرز منظري هذه النظرية في كتابه "رجل السياسة"1960 وكذلك في مقالته بعنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". حيث يربط ليبست إنجاز عملية التنمية السياسية بجملة من الاشتراطات الاجتماعية والاقتصادية الليبرالية، ويركز على أن ثمة علاقة بين النمو الاقتصادي والتحول السياسي، فكلما كان هناك نمواً اقتصاديا كلما ساعد ذلك على تحقيق التنمية السياسية من حيث أنه "يؤدي النمو الاقتصادي إلى تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، وينمي أحاسيس الثقة المتبادلة بين المواطنين، كما يؤدي إلى الرفع من المستوى التعليمي للأفراد والذين يجنحون إلى تدعيم المؤسسات الديمقراطية، كما يوفر النمو الاقتصادي موارد يمكن توزيعها بين فئات المجتمع ويشجع على التعايش والتماسك، ويؤدى إلى توسيع نطاق الطبقة الوسطى التي تلعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية(سمير، 2010،ص 9).

- **نظرية التبعية Dependency Theory**، وهي نظرية مناهضة لنظرية التحديث الغربية، ويرى البعض أنها بمثابة تطوير للمنظور الماركسي أو هي نتاج له، وهو أمر راجع إلى كون عدد من منظريها يمثلون التيار الماركسي خاصة في أمريكا اللاتينية من جهة، ومن جهة ثانية، فقد استعانت هذه النظرية بالمقولات الماركسية في التحليل السياسي، ونظر إليها باعتبارها استكمال للفكر الماركسي الذي تشكل مفاهيمه مفاهيم محورية لمدرسة التبعية وقد تجسّدت أفكار نظرية التبعية ومقولاتها من خلال مساهمات بول باران في كتابه بعنوان "الاقتصاد السياسي المتخلف" وأندريه جوندر فرانكحول في كتابه "تطور التخلف" و سمير أمين في كتابه "التطور اللا متكافئ" ونظرية فك الارتباط، وغيرهم من المنظرين و المفكرين الذين ينتمون إلى مدرسة التبعية. ويرى أنصار نظرية التبعية إن الغرب الاستعماري هو السبب في تخلف دول العالم الثالث، وإن طبيعة النظام الرأسمالي العالمي و تغوله هو السبب الحقيقي في تخلف هذه المجتمعات وتشويه بنيتها الاجتماعية والسياسية، و إن الادعاء الغربي بضرورة "وجود نظام رأسمالي موحد على مستوى المعمورة وتقسيم العالم إلى مراكز وأطراف يعكس الهيمنة التي تزداد حدتها بسيطرة هذه المراكز وبمقدار تخلف الأطراف"(بروسي،2009،ص37).

ولذا فإن منظري التبعية يعودون بمسألة التخلف في دول ومجتمعات العالم الثالث وعدم قدرتها على تحقيق التنمية السياسية إلى تأثير العوامل الخارجية الرأسمالية والاستعمارية الغربية التي شوهت طبيعة مجتمعات العالم الثالث وعملت على صنع نظم ودول لا تتماشى مع واقعها وظروفها. ومن ثم نجد أن نظرية التبعية تنطلق من فرضية أساسية هي: "أن حالة التخلف الاقتصادي والسياسي وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية، وتفسر حالة التخلف الاقتصادي والسياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي"(بوعكاز،2015،ص37). ومن أجل الخروج من عباءة التبعية والهيمنة، يرى هؤلاء المنظرون إن مسألة تحقيق عملية التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية خاصة في

دول العالم الثالث لن تتم إلا بفك الارتباط مع العالم الرأسمالي والقطيعة معه بشكل تام، وذلك عن طريق إنجاز مهام محددة هي: "الثورة الوطنية الديمقراطية، فك الارتباط مع الإمبريالية،الاعتماد على تحقيق التنمية المستقلة"(سليم، موقع الاشتراكي).

المطلب الثاني/ قضايا التنمية السياسية في حقبة الحرب الباردة:

تركزت قضايا التنمية السياسية في مرحلة الحرب الباردة على الأزمات السياسية التي تعاني منها دول ما عرف بالعالم الثالث، وكذلك على قضايا التنمية والتغيير في هذه الدول وفق وصفات أيديولوجية تعبر عن حالة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين "الغربي-الشرقي". وقد ركزت الدراسات والجهود الغربية تحديداً على العديد من الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية في العالم الثالث، حيث نجد من أهم هذه الجهود ما يلي:

- لوسيان بايLucien Pye، الذي حدد في كتابه بعنوان "مظاهر التنمية السياسية" الصادر في عام 1966 الأزمات التي تواجه التنمية السياسية في ست أزمات هي: أزمة الشرعية، أزمة التكامل (الاندماج)، أزمة الهوية، أزمة التوزيع، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل. وهي أزمات غير منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة ومتفاعلة وتؤثر كل منها على غيرها من الأزمات الأخرى.
- جابرائيل ألموندGabriel Almond، الذي حدد أزمات التنمية السياسية في كتابه المشترك مع زميله باول الأبن، بعنوان "السياسة المقارنة: دراسة في النظم السياسية العالمية" 1963 بأربع أزمات هي: أزمة بناء الدولة، الناتجة عن ضعف قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع، وأزمة بناء الأمة، و ترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث إن هناك ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة، و أزمة المشاركة السياسية، التي تتمثل في عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار السياسي، وأزمة التوزيع، الناتجة عن عدم توزيع القيم والسلع والخدمات بصورة عادلة وكافية من النظام السياسي إلى المواطنين.
- ومن جانب الدراسات العربية حدد أحمد وهبان أزمات التنمية السياسية في سبع أزمات هي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة تنظيم السلطة(وهبان، موقع www.kotobarabia.com) وهي تقريباً نفس الأزمات التي ركزت عليها الأدبيات الغربية مع إضافة أزمة تنظيم السلطة التي تعنى "خضوع تقلدها وممارستها وتداولها لنظام قانوني (دستوري) مسبق، بحيث يلتزم به الحاكمون والمحكومون على قدم المساواة"(وهبان، نفس الموقع).

المطلب الثالث/ تحول قضايا التنمية السياسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة:

شهدت قضايا التنمية السياسية تحولاً كمياً وكيفياً في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث إنه منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين شهد العالم لحظة تحولية كبرى أدت إلى تحول مماثل في دراسات حقل التنمية السياسية على مستوى الأطر النظرية والقضايا التي تتناولها، وقد تركزت هذه القضايا الجديدة على التالي:

1- **قضايا التحول الديمقراطي،** وهي قضية برزت بشكل ملحوظ ما بعد الحرب الباردة، وتنطلق من مقولة "الديمقراطية أولاً"، باعتبار أن التنمية السياسية هي محصلة لعملية التحول الديمقراطي أو ما عبر أحياناً بتعبير "الدمقرطة".وتذهب نظريات التحول الديمقراطي إلى أن "توفير المناخ الديمقراطي وإتاحة الحريات العامة للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسة العامة للبلاد تعتبر رافعة من روافع تحقيق التنمية السياسية"(الناصر،2006،ص14). وقد استحوذت قضايا التحول الديمقراطي على دراسات التنمية السياسية خاصة مع اطلاق صامويل هنتنجون كتابه بعنوان "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" 1992 وهو الكتاب الذي قدم من

خلاله نموذجه التفسيري للتحول الديمقراطي، و "طرح العديد من الأفكار حول أسباب ظاهرة التحول إلى الديمقراطية، وآليات هذه التحول، ومناقشة العوامل الداخلية والخارجية التي تتشابك وتؤثر في ذلك"(حسن،2015،ص8).

وقد اعتمد مدخل التحول الديمقراطي "الدمقرطة" كمدخل في دراسات التنمية السياسية، وأصبحت القضايا المرتبطة به تدخل في صميم وجوهر هذه الدراسات، حيث إن مفهوم التحول الديمقراطي يمتزج بمفهوم التنمية السياسية باعتبار أن الأخير يعبر عن أن "التنمية السياسية هي في حقيقة الأمر تعبير فكري عن ظاهرة أكثر اتساعاً وهي ظاهرة التغيير السياسي، أي الانتقال من نظام سياسي معين له خصائص متميزة، إلى نظام آخر يعكس خصائص مختلفة للنظام السابق"(سمير،2010،ص14). ومن ثم فقد أصبحت مواضيع وقضايا التنمية السياسية يتم تناولها من خلال مؤشرات جديدة أهمها: مؤشر الديمقراطية، ومؤشر المشاركة السياسية، ومؤشر فاعلية مؤسسات المجتمع المدني. وذلك من منطلق "إن التنمية السياسية تهدف إلى إقامة نظام على أسس الديمقراطية، من خلال عمليات الانتقال بالتدريج، وتحقق التنمية السياسية أهدافها تلك، بواسطة عملية الانتقال التدريجي من القديم إلى الحديث، وعلى غرارها تبنى العلاقة ما بين المؤسسات والأفكار"(العزي،2017،ص44).

2- **قضايا الحكم الرشيد،** حيث أصبحت قضايا الحكم الرشيد الشغل الشاغل في اهتمامات المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية المانحة وغير الحكومية وكذلك الحكومات والدول كافة، وتم الربط بينها وبين قضية التنمية بصفة عامة ومنها التنمية السياسية. وقد ظهر مفهوم الحكم الرشيد لأول مرة في أدبيات البنك الدولي عام 1989 الذي عرف مفهوم الحكم الرشيد Governance بأنه "طريقة تمارس من خلالها السلطة لإدارة الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأغراض التنمية" (تقرير البنك الدولي1989). وقد جاء مفهوم "الحكم الرشيد أو الراشد أو الجيد (Good Governance) مرتبطاً بالعديد من المفاهيم منها: مفهوم الديمقراطية، والتنمية السياسية، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، ليضيف إلى مفهوم التنمية الشاملة أبعاداً جديدة حيث تشير أدبيات الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي إلى أن منظور الحكم الرشيد ينطوي على ثلاثة أبعاد متكاملة هي: بعد سياسي متعلق بطبيعة السلطة وشرعيتها، وبعد تقني وإداري يتعلق بطبيعة الإدارة العامة، وبعد اجتماعي-اقتصادي يتعلق بطبيعة المجتمع و مجالاته وفواعله الاجتماعية والاقتصادية.

ومن ثم اتجهت الدراسات السياسية منذ تسعينيات القرن العشرين نحو اعتماد مفهوم الحكم الرشيد وأبعاده المختلفة كمقاربة مهمة من مقاربات تحقيق التنمية السياسية، أي التعامل مع مفهوم الحكم الرشيد كمقاربة تنموية لها أبعادها السياسية. وقد طغي منظور الحكم الرشيد أو الحكم الصالح على أدبيات المنظمات والمؤسسات الدولية المانحة والدافعة لعملية التنمية، وأصبحت قضايا الحكم الرشيد من أبرز القضايا في دراسات التنمية السياسية، وذلك من باب بناء نظام سياسي فعال وكفؤ يقوم على نتهاج سياسات رشيدة و"يمتلك القدرة على تلبية المطالب المتنوعة والمتغيرة للمجتمع، وزيادة قدرات الناس وإطلاق إمكانيتهم وفرصهم في التمتع بمستوى معيشي لائق، وتمكينهم من الانخراط في المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"(تقرير البنك الدولي،2003).

ويلاحظ هنا أن منظور الحكم الرشيد يتقاطع بشكل كبير مع مفهوم الحكم الديمقراطي ويطرح قضايا تنموية قد تكون مشتركة في جوانبها السياسية التي تتعلق بجوهر التنمية السياسية، فمفهوم الحكم الرشيد يتضمن أبعاداً عديدة منها البعد السياسي المتعلق بطبيعة النظام السياسي وشرعيته، حيث "يتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، فهو يقوم على المشاركة السياسية، والشفافية، وينطوي على المسألة، كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً إلى استناده لقواعد العدل والإنصاف، كذلك فإنه يعزز سيادة القانون"(فاكية ،2010 ،ص51). وعلى خلفية ما سبق

نجد أن ثمة تداخل بين مفهوم التنمية السياسية ومفهوم الحكم الرشيد وتدخل قضاياها ضمن أبعاده لا سيما في بعده السياسي والاجتماعي.

3- **قضايا الأمن الإنساني وحقوق الإنسان،** حيث برزت هذه القضايا بشكل مكثف في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وطرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقريره عن التنمية البشرية عام 1994 مفهوم جديد للأمن الإنساني من منظور تنموي. وأشار إلى أن "الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم و إمكانياتهم، والقدرة على توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل" (المهدي ، 2010 ،ص 122).

ومن هنا احتلت قضايا الأمن الإنساني وقضايا حقوق الإنسان مكانة معتبرة في دراسات وقضايا التنمية السياسية، حيث ارتبط المفهوم الأخير بمفهوم الأمن الإنساني و أبعاده المختلفة وهو مفهوم يشير حسب تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الصادر سنة 2001 إلى "أمن الناس وسلامتهم البدنية ورفاههم الاقتصادي و الاجتماعي، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم و حرياتهم الأساسية"(منصر،2009،ص12).

وقد ركز تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقريره عن التنمية البشرية عام 1994 على الأبعاد الأساسية السبع لمفهوم الأمن الإنساني، وهي أبعاد متداخلة ومترابطة بشكل كبير وبما يعكس أن مفهوم الأمن قد أصبح مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد، ومن جهة ثانية فإن هذا المفهوم يتجاوز الأطر التقليدية لمفهوم الأمن العسكري و أمن الدول إلى بمفهوم أمن الفرد بحيث صار الفرد وحدة تحليل أساسية في دراسات الأمن ما بعد الحرب الباردة.

ويمكن توضيح الأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن الإنساني من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) الأبعاد السبعة للأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لعام 1994

البعد	المضمون والمتطلبات	التهديد
الأمن الاقتصادي	يتطلب وجود دخل أساسي مضمون إما من عمل منتج (من خلال التوظيف في القطاع العام، والعمل المأجور أو العمل لحسابه الخاص) أو من الدولة عن طريق تمويل شبكات الضمان الاجتماعي.	يتمثل التهديد الأساسي في الفقر والبطالة.
الأمن الغذائي	الوصول المادي والاقتصادي لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات على حد سواء إلى الموارد الغذائية الأساسية.	الجوع والمجاعة، غياب العدالة التوزيعية.
الأمن الصحي	الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية و الخدمات الصحية والسلامة من الأمراض والأوبئة.	الإصابة والمرض، الأوبئة التي يتعرض لها أكثر الفقراء في المناطق الريفية، لا سيما النساء و الأطفال.
الأمن البيئي	يتطلب الأمن البيئي بيئة صحية نظيفة.	استنزاف الموارد، والتعرض للتلوث والتدهور البيئي.
الأمن الشخصي	يتطلب الأمن والحماية ضد العنف الجسدي.	أشكالاً مختلفة من العنف، ومن تهديدات مختلفة لا يمكن التنبؤ بها.
الأمن المجتمعي	احترام الأقليات والتمكين الثقافي مع غياب التمييز ضد الجماعات العرقية أو السكان الأصليين واللاجئين.	الممارسة القمعية التقليدية، غياب التمكين من ممارسة الحقوق الثقافية المختلفة.
الأمن السياسي	يتطلب احترام حقوق الإنسان، والحماية من الدكتاتوريات المختلفة ومنها العسكرية.	القمع السياسي، انتهاك حقوق الإنسان، ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة أو الاختفاء والاعتقال السياسي والسجن.

المصدر: بتصرف عن يحياوي سليمة، 2014، ص 38-39

ومن هنا يلاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني يتعلق بمفهوم التنمية الشاملة الذي يتضمن التنمية السياسية أيضاً ، بوصفها تمثل "إحدى عناصر ومكونات الفعل التنموي المختصة بتنمية النسق السياسي في المجتمع المتخلف، وأن هناك صلات عميقة بين التنمية السياسية وبين عناصر التنمية الشاملة، إذا ما عرفنا أن خيار التنمية هو بالأساس مشكلة الديمقراطية السياسية"(هادي،1989،ص119-120). ومن ناحية أخرى تداخلت قضايا حقوق الإنسان مع قضايا التنمية والتنمية السياسية، بحيث أصبحت قضايا حقوق الإنسان تسكن صلب قضايا التنمية السياسية باعتبار أن عملية التمكين من حقوق الإنسان هي هدف أساسي لعملية التنمية الإنسانية الشاملة.

وقد بدأ هذه التداخل واضحا بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، و تأكد من خلال نتائج أعمال مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في الفترة من 14-25 يونيو عام 1993 وعقد بعد سنوات قليلة من انفراط عقد المنظومة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث أكد إعلان وبرنامج مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان على" الربط بين التنمية وحقوق الإنسان وبينها وبين الديمقراطية، وأكد على أنها مترابطة و يعزز كل منها الأخر، كما ربط بين التنمية والبيئة، وأكد على ضرورة الوفاء بالاحتياجات الإنمائية للأجيال الحاضرة والمستقبلة"(الفقرة11من إعلان وبرنامج مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993).

ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت قضايا حقوق الإنسان من منظور تنموي يتضح أن عناصر التنمية ومتطلباتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية يجب أن تؤسس على مبادئ وقيم حقوق الإنسان، فهي مكون أساسي من مكوناتها ومتطلباتها. ومن هنا يمكن القول إن التوجه الداعي إلى مفهوم التمكين في مجال حقوق الإنسان وربطه بالتنمية الشاملة قد دفع بقضايا جديدة في دائرة دراسات التنمية السياسية، وأضفى عليها تحولات قيمية أدت إلى إعادة تركيب مفهوم التنمية السياسية كمضمون وكعملية تؤسس على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأصبحت مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان من المفاهيم الجوهرية المؤسسة للتنمية السياسية، من حيث إن "عملية التنمية هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الناس وكل الأفراد و احترام حقوقهم"(فائق،2000،ص102-103).

ويلاحظ في نهاية هذا العرض لتحولات قضايا التنمية السياسية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة ما يلي:

- إن مفاهيم وقضايا التحول الديمقراطي والأمن الإنساني وحقوق الإنسان تتداخل بشكل كبير لدرجة يصعب التمييز بينهما أحياناً، وذلك من خلال تركيزهما على محورية الإنسان باعتباره العنصر الفاعل في عملية التنمية وغايتها.
- إن مضمون وجوهر هذه القضايا تعكس القيم والمبادئ الليبرالية الغربية في الحياة السياسية وهو أمر يستجيب لطبيعة تحولات ما بعد الحرب الباردة حيث سادت المنظومة الليبرالية وسعت إلى ترويج قيمها ومفاهيمها وسوقتها على أنها عالمية وهي تمثل قمة الرقي بالإنسانية وأنها تمثل ما تعارف عليه "نهاية التاريخ".

الخاتمة والنتائج:

تناول هذا البحث موضوع "قضايا التنمية السياسية بعد الحرب الباردة" من خلال طرحه إشكالية رئيسية هي: ما هي طبيعة التحولات التي شهدتها قضايا التنمية السياسية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة؟. وللإجابة على هذه الإشكالية وما تفرع عنها من تساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب أساسية هي على التوالي: المطلب الأول/الجدل النظري حول التنمية السياسية، المطلب الثاني/ قضايا التنمية السياسية في حقبة الحرب الباردة المطلب الثالث/ تحول قضايا التنمية السياسية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد انطلق الباحث من فرضية أساسية هي: أن نهاية حقبة الحرب الباردة قد فرضت قضايا جديدة على دراسات حقل التنمية السياسية واحتلت حيزاً واسعاً من اهتماماته. وهي فرضية تعاملت مع نهاية حقبة الحرب الباردة كمتغير مستقل له تأثيره على قضايا التنمية السياسية كمتغير تابع.

وبعد استعراض مطالب البحث بالدراسة والتحليل خلص الباحث إلى النتائج التالية:

1- التأكيد على صدقية الفرضية الأساسية التي انطلق منها الباحث حيث كان لنهاية حقبة الحرب الباردة أثرها في أحداث تحول كمي وكيفي في قضايا التنمية السياسية، في استجابة من هذا الحقل لطبيعة التحولات التي شهدها العالم وقضاياه السياسية والدولية والمجتمعية.

2- يعاني حقل التنمية السياسية من فوضى مفاهيميه حيث تتعدد تعريفات المفهوم وتختلف تبعا لتوجهات الباحثين وانحيازاتهم الفكرية والأيديولوجية. فلا يوجد مفهوم متفق عليه للتنمية السياسية علاوة على تداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل: التحديث السياسي، والتغيير السياسي، والتحول السياسي وغيرها من المفاهيم اللصيقة به.

3- كما يعاني حقل التنمية السياسية من غياب نظرية متكاملة وواضحة حيث ثمة جدل قائم بين النظريات الفكرية لتفسير التنمية السياسية ساد خلال حقبة الحرب الباردة، وأغلب هذه النظريات مشحونة بشحنة إيديولوجية، وقد طغت الرؤية الليبرالية على حقل التنظير في مجال التنمية السياسية خاصة بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، وافرزت نظريات ومفاهيم وقضايا جديدة لكنها تروج للقيم الليبرالية الغربية مثل: نظرية الديمقراطية أولاً التي تعتمد المفهوم الغربي الليبرالي للتحول الديمقراطي، واعتماد مقاربات نظرية ونماذج تحليلية للتنمية السياسية تنهض على مفهوم الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وفق الرؤية الليبرالية.

4- شهدت قضايا التنمية السياسية تحولاً على صعيد الكم والكيف ، فبعد أن كانت قضايا التنمية السياسية تركز على عدد من الأزمات التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث ومن أبرزها: آزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التغلغل، وأزمة الاندماج السياسي، وأزمة التوزيع، وأزمة الاستقرار السياسي وغيرها. بدأت قضايا التنمية السياسية تتحول بعد نهاية الحرب الباردة نحو قضايا جديدة منها: التحول الديمقراطي(الدمقرطة)، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والأمن الإنساني، وهي قضايا فرضتها ظروف ومناخ ما بعد الحرب الباردة من جهة، وانسياقاً مع التوجهات الليبرالية الغربية في ظل غياب الغريم الأيديولوجي السابق "الاتحاد السوفيتي" والمنظومة الشرقية، وتحول الاستقطاب العالمي نحو "شمال-جنوب" عوضاً عن "غرب-شرق".

التوصيات: في ختام هذا البحث يوصي الباحث بما يلي:

1- الاهتمام بدراسات التنمية السياسية لما لها من أهمية كبرى تتعلق بشرعية النظم السياسية واستقرارها.
2- توجيه الباحثين والطلاب خاصة طلاب الدراسات العليا نحو الاهتمام بدراسات التنمية السياسية كحقل مهم من حقول علم السياسة ضمن حقل أوسع هو حقل السياسة المقارنة، كما ينبغي الاهتمام بنتائج هذه الدراسات واستخلاصها ووضعها بين يد صانعي القرار السياسي والسياسات العامة في ليبيا للاستفادة منها.
3- التوجه نحو تأسيس مراكز بحثية تهتم بدراسات التنمية السياسية وتجاربها المختلفة في العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، للاستفادة من دروسها وتوظيفها مع مراعاة خصوصية المجتمع الليبي.
4- عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل علمية للتعريف بأهمية دراسات التنمية السياسية وطرح قضايا المجتمع ومشكلاته من خلال أعمالها ودعم المشاركة الواسعة فيها والاستفادة من توصياتها ونتائجها للخروج من واقع الأزمات التي يعيشها مجتمعنا الليبي.

المراجع:

1- إعلان وبرنامج مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان 1993.
2- الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.
3- بروسي، رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، الجزائر: جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.
4- بوعكاز حساني، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر، 1988-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة ،الجزائر: جامعة الطاهر مولاي، 2015.
5- تراند، بادي، التنمية السياسية، ترجمة: د. محمد نوري المهدوي، طرابلس-ليبيا: دار تالة للطباعة والنشر،2002.
6- تقرير البنك الدولي بعنوان الحكم الرشيد 1989.التقرير باللغة الإنجليزية World Bank Governance,Washington,D.C,1989
7- تقرير البنك الدولي بعنوان "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2003، تقرير متاح على موقع البنك الدولي www.worldbank.org
8- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994.
9- حسن، إيمان، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري مفاهيمي، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة دراسات 2015.
10-جندلي، خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية- غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق- جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007- 2008.
11-الدرمكي، على بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان(1981-2012)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2012.
12-الزيات، عبد الحميد، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.
13-سليم، عبدالله، نظرية الإمبريالية: نقد مسألة التبعية، موقع الاشتراكي، https://revsoc.me/theory
14-سمير، عياد محمد إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مداخلة مقدمة إلى ملتقى التحولات السياسية وإشكاليات التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف، 2010.

15-شريفي، صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية، عمان-الأردن: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007.
16-صادق، شراب ناجي، التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا، غزة –فلسطين: مكتبة دار المنارة، ط2، 2001.
17-عبد الكريم، هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2008.
18-العزي، علياء، الإعلام العربي والتنمية السياسية، البحرين: معهد التنمية السياسية، سلسلة دراسات 2017.
19-فاكية، سقني، التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير في القانون العام-غير منشورة، الجزائر: جامعة فرحات عباس-سطيف، السنة الجامعية 2009-2010.
20-فائق محمد، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة 22، العدد 251، يناير 2000.
21-مراد، علي عباس، المشاركة السياسية من منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية-الجامعة المستنصرية، العدد 5، 2006.
22-المغيربي، محمد زاهي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط2، 1988.
23-المغيربي، محمد زاهي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي-ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1998.
24-المهدي، كاظم علي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 56، 2010.
25-منصر، جمال، تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مجلة دفاتر السياسة والقانون-جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، 2009.
26-الموند، جابرائيل، بنجهام باول الأبن، السياسة المقارنة: دراسة في النظم السياسية العالمية، ترجمة: أحمد عناني، القاهرة: دار الطباعة القومية، 1980.
27-هادي، رياض عزيز، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط2، 1989.
28-هنتجتون، صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، القاهرة: مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.
29-الناصر، ناصر عبيد، ظاهرة الفساد: مقاربة سوسولوجية اقتصادية، دمشق-سوريا: دار الهدى للثقافة والنشر، 2006.
30-نصر، عارف محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المركز الإسلامي العالمي، فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.
31-وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، موقع www.kotobarabia.com
32-يحياوي سليمة، الفقر وإشكالية الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في الحقوق-غير منشورة، الجزائر: جامعة سطيف 2، السنة الجامعية 2013-2014.

تطور مفهوم السيادة في الأدبيات السياسية

د. سالم أحمد العجيل-أستاذ العلوم السياسية المساعد- جامعة طرابلس-ليبيا

مستخلص:

يسعى هذا البحث إلى تناول مفهوم السيادة وتطوره في الأدبيات السياسية ومدى علاقة هذا التطور بجملة التحولات الدولية بخاصة في ظل عصر العولمة ومن ثم الخروج بأبرز الافتراضات النظرية التي سعت إلى تفسير التطورات والتحولات الكمية والكيفية لمفهوم السيادة في ظل عالم جديد ومعولم. وتوزع البحث على ثلاثة مطالب أساسية هي: المطلب الأول: السيادة في الفكر السياسي، المطلب الثاني: السيادة والدولة، المطلب الثالث: عولمة السيادة وسيادة العولمة ويخلص البحث في النهاية إلى جملة من النتائج.

الكلمات المفتاحية: السيادة، الدولة، العولمة، الفكر السياسي.

مقدمة:

شهد مفهوم السيادة كمفهوم سياسي وقانوني تطوراً مهماً وملحوظاً منذ أن تبلور في الأدبيات السياسية مقترنا بظهور الدولة القومية التي ترسخت بموجب اتفاقية وستفاليا عام 1846 والتي أنهت الحروب الدينية في أوروبا وأسست لعالم وستفالي جديد قوامه الدول القومية ذات السيادة المطلقة بحيث أصبح مفهوم السيادة في دائرة اهتمام الأدبيات السياسية وموضوعاً للبحث والجدل والنقاش والتجاذب السياسي القانوني وترسخ هذا الاهتمام بشكل جلي وواضح في ظل التحولات الجوهرية التي شهدها العالم منذ نهايات القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، مما يجعل منه موضوعاً للدراسة والبحث يستقطب اهتمام أي باحث.

إشكالية البحث: تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذا البحث بسؤال هو "ما هي أبرز التحولات التي شهدها مفهوم السيادة في الأدبيات السياسية في ظل عالم جديد متغير ومتطور ومتشابك؟" وهي إشكالية تطرح عدة تساؤلات بحثية يمكن تلخيصها من خلال التالي:

- ما هو مفهوم السيادة؟. وما أبرز ملامحه وخصائصه في الفكر السياسي الغربي؟.
- ما علاقة مفهوم السيادة بمفهوم الدولة؟ وما طبيعة الجدل حول اعتبار السيادة عنصراً من عناصر الدولة الأساسية؟.
- ما هي أبرز التطورات التي لحقت بمفهوم السيادة في الأدبيات السياسية في ظل عالم جديد متحول ومعولم ؟ وما أبرز الافتراضات النظرية التي تبلورت لتفسير هذه التطورات في مفهوم السيادة؟.

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهميته من اعتبارات عدة أهمها:

- إن مفهوم السيادة هو أحد المفاهيم الرئيسة لعلم السياسة وعلم القانون وهو مفهوم محوري في تكوين الدولة.
- طبيعة الجدل الدائر حول مفهوم السيادة وتحولاته وتطوره، فالسيادة كمفهوم موضوع دراسي أثارت جدلاً واسعاً بين فقهاء القانون الدولي وعلماء السياسة والعلاقات الدولية.
- طبيعة التحولات الفكرية والكمية والكيفية التي شهدها مفهوم السيادة، بخاصة في ظل سيادة عصر العولمة وتأثير ذلك على جوهر هذا المفهوم ومضمونه وحدوده.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم السيادة وتبلوره في الفكر السياسي والقانوني.
- الوقوف على مدى أهمية عنصر السيادة في التكوين السياسي لكيان الدولة ووجودها.
- التعرف على طبيعة التحولات التي شهدها مفهوم السيادة وأبرز الفرضيات التي حاولت الاقتراب من هذه التحولات وتفسيرها.

فرضية البحث: تنطلق الفرضية الأساسية لهذا البحث من "أن جملة التطورات التي شهدها العالم على الصعيد السياسي وتحولات العلاقات الدولية وفواعلها وتفاعلات قد أدت إلى مراجعة مفهوم السيادة التقليدي وأبرزت عدة افتراضات نظرية سعت إلى تفسير تحولات مفهوم السيادة في ظل عالم جديد ومعولم".

الأدبيات السابقة: موضوع السيادة وتحولاتها من الموضوعات التي شغلت العديد من الأدبيات السياسية والقانونية وتناولتها عدة دراسات يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- دراسات تناولت موضوع السيادة بشكل عام، منها: دراسة العيسي(2001)، بعنوان "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر". ودراسة حناشي(2007-2008)، بعنوان "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة".
- دراسات تناولت موضوع السيادة من منظور حقوق الإنسان، منها: دراسة عمران(2001)، بعنوان "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان". ودراسة وافي(2010-2011)، بعنوان "الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة". ودراسة بوراس(2009)، بعنوان "التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية".
- دراسات تناولت موضوع السيادة من منظور العولمة منها: دراسة السعداوي(2003)، بعنوان "مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة في القانون الدولي". ودراسة البزاز(2002)، بعنوان "عولمة السيادة: حال الأمة العربية". ودراسة نصير(2018)، بعنوان "عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011: دول المغرب العربي نموذجاً".

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي يساعد على اختبار الفرضية الأساسية والوقوف على أبرز التحولات التي شهدها مفهوم السيادة في الأدبيات السياسية كنتيجة لجملة التطورات التي لحقت بهذا المفهوم في ظل التحولات الدولية كما يستعين البحث بالمدخل التاريخي بهدف تتبع المراحل التي برز فيها مفهوم السيادة وما لحقه من تحولات عبر مراحل الفكر السياسي. ويعتمد البحث على أسلوب البحث المكتبي في توفير المعلومات الأولية والثانوية التي تخدم أهدافه.

خطة البحث: للإجابة على التساؤلات التي يطرحها البحث وتحقيق أهدافه يقترح الباحث تقسيم البحث وفق المطالب التالية: السيادة في الفكر السياسي الغربي (مطلب1) ، السيادة والدولة(مطلب 2)، عولمة السيادة وسيادة العولمة(مطلب3)، وأخيراً الخاتمة والنتائج.

المطلب الأول/ السيادة في الفكر السياسي الغربي:

تشير عدد من الأدبيات إلى أن مفهوم السيادة ليس حديثاً أو معاصراً بل هو "مفهوم عريق في القدم، كما تشير إلى ذلك مؤلفات فلاسفة اليونان، وكان أيضاً مفهوما غامضا، ثم أخذ يتطور بتطور التاريخ والحضارات والعلوم"(حيدر،2018، ص115). وفي هذا الشأن يربط البعض بين مفهوم السيادة ومساهمات أرسطو في كتابه السياسة وعرفها بأنها "سلطة عليا داخل الدولة، وأوحى بالطاعة المطلقة لقوانين الدولة بوصفها صاحبة السيادة العليا التي لا تعلو عليها أية سلطة أخرى"(العيسي،2001،ص46). غير أن السائد في الأدبيات السياسية هو أن مفهوم السيادة من المفاهيم السياسية المهمة التي صكها المفكر جون بودان Jean Bodin (1529-1596) في كتابه الشهير بعنوان "المؤلفات الستة للجمهورية" الصادر عام 1578 كمفهوم يقوم على "القوة غير المقيدة وغير المجزئة من أجل صناعة قوانين الدولة" وبحسب بودان فالدولة تظهر فقط عندما تكتسب السيادة باعتبارها رمزاً لها يوحد ما بين الأعضاء والأجزاء التي تتكون منها وهو بذلك يؤكد على أن الدولة بدون قوة ذات سيادة لا معنى لها وقد التقط العديد من

المفكرين هذا المفهوم وأضفوا عليه رؤيتهم الخاصة حيث نجد إن المفكر "جان جاك روسو" تمثل مفهوم السيادة من خلاله ربطه بمفهوم الإرادة العامة حيث إن السيادة لا تمتلك وجوداً مستقلاً عن الإرادة العامة وهي بالتالي لا يمكن التنازل عنها أو تفويضها لشخص بعينه ومفهوم الإرادة العامة عند روسو يشير إلى "بحيث يكون "صاحب السيادة هو الهيئة السياسية التي يعبر عنها، على مستوى الدولة بالشعب، وهو بذلك يمتلك سلطة مطلقة على كل الرعايا "المواطنين" لأنه يجسد ما يعرف بالإرادة العامة.

وقد ارتبط مفهوم السيادة في الفكر السياسي الغربي بجملة التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها أوروبا خلال تاريخها السياسي بدءاً من نظرية " الحكم الإلهي في السلطة" حيث تتمثل السيادة في شخص الملك الحاكم ظل الله في الأرض والذي يجب طاعته وعدم الخروج عليه وسيادته مطلقة وغير قابلة للتنازع كونها مستمدة من إرادة الله ومحاسبة هذا الحاكم هي من اختصاص الله وليس للرعايا تجاهه إلا الطاعة كما نجدها ذلك في أفكار "جان كالفن"(1509-1575) بخاصة في كتابه "المؤسسة المسيحية" الصادر عام 1531. وهي النظرية التي واجهت مراجعات وصولاً إلى نظرية "الحكم الإلهي غير المباشر في السلطة" وانطلقت من فرضية مفادها: إن الحاكم صنع من أجل الشعب وحتى أن كان مصدر سيادته إلهي فمن حق الشعب أن يختار من يحكمه وله أن ينازعه في ذلك ومن حقه خلعه واستبداله إذا خرج عن مقتضيات هذه السيادة. ومهما يكن فإن في تلك العصور ارتبط مفهوم السيادة "بالملوك أكثر من ارتباطها بالحكومات الدستورية، بل أن مفهوم السيادة بالطبع يسبق بوقت طويل نظام الدولة-الأمة، وكان يعني أشياء عديدة"(مارشال،2005،ص70).

ومن هنا جرى العرف على توقير الشخص صاحب السيادة من منظور الملوك الآلهة، و هذا ما جعل العديد من الأدبيات السياسية الغربية تنحو صوب ربط "كلمة السيادة إلى حقبة كان فيها فرد واحد-السيد أو الملك- يحكم الدولة ومازالت بقايا هذا المعنى الأصل للكلمة قائمة في استخدامنا الحديث لها وجود نزعة لمعاملة الدول ذات السيادة كما لو أنها أفراد، بيد أن جوهر السيادة قد تحول تدريجياً إلى أيدي الشعب "سيادة الشعب" ولم يعد بين أيدي فرد سيد كما في سيادة السلالة" (غريفيتش ،أوكالاهان،2002،ص263).

وفي الفكر السياسي الماركسي نلاحظ اتجاه هذا الفكر نحو توظيف مفهوم السيادة من منظور نضالي وطبقي في مواجهة الفكر الليبرالي بحيث "أعطى الفكر السياسي الماركسي لمفهوم السيادة معنى أخر، فقد عدها أداة نضال ضد الإمبريالية ووسيلة دفاع أمام توسعها، فالسيادة كما يرونها تتضمن طابعاً طبقياً، هذا الطابع لم ينفصل عن السيادة عبر الأزمنة وإنما ولد في زمن الإقطاع خلال إجراءات صراع السلطة الملكية ضد أمراء الإقطاع، إذ كان مفهوم السلطة يتجسد في التعبير عن السلطة غير المحددة للملك المطلق"(العيسي،2001،ص44).

وفي الفكر السياسي الإسلامي اقترن مفهوم السيادة بفكرة الحاكمية وفق منظور ديني مفاده أن الحاكمية لله فهو سيد الكون ومدبره ، فالسيادة في المفهوم الإسلامي اتخذت بعداً ألهياً و ما الإنسان إلا خليفة لله في الأرض معني بإعمارها وفق أحكام القرآن والسنة والدولة كمساحة أرضية في الفكر السياسي الإسلامي تتأكد سيادتها على نحو إيجابي يهدف إلى تحقيق الصالح العام. ويتضح من ذلك "أن الدولة التي يريدها القرآن ليست غايتها سلبية Negative فحسب أي منع عدوان الناس بعضهم على بعض وحفظ حرية الناس والدفاع عن الدولة، بل أن الحق أن غايتها إيجابية Positive وهدفها الأسمى هو نظام العدالة الاجتماعية الصالح الذي جاء به كتاب الله، وغايتها النهي عن جميع أنواع المنكرات التي ندد بها الله في آياته"(عثمان،1984،ص10).

أما مفهوم السيادة في القانون الدولي فهو مفهوم يبنى على "وضع قانوني ينسب للدولة عند توافر مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطات تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج"(العيسي،2001،ص53).

المطلب الثاني/ السيادة والدولة:

شغل مفهوم الدولة أهمية خاصة باعتبار أن الدولة ظاهرة سياسية يعني علم السياسة بدراستها وتحليلها ويلاحظ أنه ومنذ بداية ظهور علم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته في منتصف القرن التاسع عشر، كان ينظر إليه من حيث موضوعه ومادته بأنه علم الدولة وهذا ما يتضح من خلال التعريف الذي أعطاه معجم ليتره للسياسة عام 1870 بأن "السياسة علم حكم الدولة".

ومن ثم اهتم علم السياسة بالتعرف على عناصر الدولة التي يجملها في "الإقليم، والشعب، والسلطة الحاكمة". ومثل عنصر السيادة (sovereignty)كأحد العناصر المكلمة للدولة جدلاً واسعاً في الأدبيات السياسية تمحور حول مدى اعتبار السيادة عنصراً جوهريا من عناصر الدولة من عدمه حيث تميل بعض الأدبيات إلى أن عنصر السيادة ليس عنصراً جوهرياً في الدولة باعتبار إنه الاعتراف بالدولة حتى وإن كانت بدون سيادة وتصنيف الدول على ضوء ذلك وفق ثنائية: دول كاملة السيادة، ودول ناقصة السيادة. ووفق ذلك تؤكد هذه الأدبيات على أن للسيادة مظهر داخلي، ومظهر خارجي، فالدولة "في الداخل هي أعلى السلطات ولا تخضع لسلطة أخرى، أما في النطاق الخارجي، وعلى المستوى الدولي، فإن الدولة ذات السيادة تتمتع باستقلال سياسي، أي أنها ليست تابعة في اتخاذ قرارتها الخارجية لأية وحدة سياسية أخرى، ومن هنا ينشأ التمييز بين دولة ذات سيادة كاملة وبين دولة ناقصة السيادة، وثالثة معدومة السيادة(محمد، وعبد المعطي،1999،ص269).

ذفي حين تذهب أدبيات أخرى إلى أن عنصر السيادة يمثل جوهر في عناصر الدولة، وهو الرأي الذي ينحاز إليه فقهاء القانون الدستوري، وذلك باعتبار "السيادة هي المكون الأبرز لمفهوم الدولة"(حيدر،2018،ص117) ، وبالتالي لا يمكن القول بوجود دولة ناقصة السيادة لأنها تفتقد أحد عناصرها الجوهرية، وأنه لا ينبغي الخلط بين مفهومي الاستقلال السياسي للدولة و السيادة "فالسيادة مفهوم قانوني، والاستقلال مفهوم واقعي يوضح علاقات القوة السياسية، الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة"(الصديقي،2008،ص48)، ويعني هذا التمييز بالدرجة الأولى "أن الاستقلال مفهوم يترجم القدرة النسبية للدولة في إدارة شؤونها الخاصة رغم الإكراهات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية، وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومة على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية و تنفيذها"(العيسي،2001،ص55).

وفي علاقة مفهوم السيادة بالدولة طرح مفهوم الدولة العميقة، الذي طغى على الأدبيات السياسية منذ تسعينيات القرن العشرين، وهو مفهوم فضفاض وغير منضبط، وعادة ما يشير إلى الدولة المتغلغلة والمهيمنة على كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمتد إلى الجوانب العسكرية والأمنية والقبضة البوليسية التي تتحقق للدولة على كل إقليمها ومواطنيها. فمفهوم الدولة العميقة بهذا المعنى يعبر عن ممارسة الدولة لسيادتها وسلطتها الكاملة من خلال "وجود مجموعة كامنة سرية وعميقة تتسلط على مقدرات الحكم وتسيطر على الواجهة السياسية الظاهرة من الدولة وما يمكن هذه القوة الكامنة من احتكارها لقوة الإرغام ووسائل العنف القهرية واستخدامها فعلياً عند الحاجة"(الجرباوي،2018،ص12).

وبهذا المعني يترادف مفهوم الدولة العميقة مع مفهوم الدولة الشمولية التي "تمثل شكلاً عاماً للهيمنة الكلية على السكان والأفراد وأنشطتهم، وعلى الممارسات الاقتصادية والثقافية التي غالبا ما تعبر عن قوتها البارزة"(حيدر،2018،ص157)، كما برز في المقابل مفهوم الدولة الفاشلة Failed State وهي "بالاسم دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، بل إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي"(غريفيتش، اوكالاهان،2002،ص221).

وعلى العموم يواجه مفهوم السيادة الكاملة بانتقادات عدة في ضوء التطورات العالمية التي أحالت مفهوم السيادة إلى مفهوم مرن فاقد لخصائصه التقليدية بعد أن أصبح اختراق

الخارج للداخل أمر لا يمكن إنكاره. وعندها يصبح الحديث عن السيادة المطلقة أمر نسبي، بل لا معنى له في عالم متداخل ومتشابك لا حدود له. وهو ما يفصح عن تحولات جوهرية في مفهوم السيادة بخاصة في عصر العولمة.

المطلب الثالث/ عولمة السيادة وسيادة العولمة:

ليس هناك تعريف محدد ودقيق للمفهوم العولمة، حيث "من النادر أن نجد تعريفات دقيقة وواضحة للمفهوم، وكثيراً ما تبدو العولمة على أنها تعني أشياء مختلفة ومتعددة في الوقت ذاته"(نصير،2018،ص63). وعلى العموم تتفق العديد من محاولات تعريف العولمة على أنها ظاهرة مركبة ومعقدة تتضمن مجالات عدة، وهي "تنطوي على انتشار سلاسل الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وهي كذلك تنطوي أيضاً على كثافة مستويات التفاعل والترابط داخل الدول والمجتمعات وفيما بينها"(وثائق الأمم المتحدة،2006).

وفي هذا الشأن يثار الجدل حول الفرق بين مصطلحي العولمة والعالمية باعتبار أن "العولمة شيء والعالمية شيء آخر. العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي. أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي"(الجابري،1988،ص123).

ومهما يكن حول طبيعة هذا الجدل، فإنه يفضي إلى حقيقة مفادها: إن العولمة بكل تجلياتها أصبحت حقيقة سائدة بل وتمثل أعلى مستويات اختراق الخارج للداخل في عالم معولم أصبح أشبه بقرية صغيرة. فهي ظاهرة لها تأثيره المباشر على أنماط الحياة وجوانبها كافة. وكان لها تأثيرها العميق في تحول العديد من المفاهيم السياسية وفي مقدمتها مفهوم السيادة. باعتبار أن واقع العولمة أدى إلى إحداث تحولات عميقة في شكل الدولة ومركزها ووظائفها وأحقيتها السيادية، بحيث صار الادعاء واضحاً بشأن "أن قدرة الدولة ذات السيادة على القيام بأعمال مستقلة سياسياً قد ضعفت بسبب العولمة"(غريفتيش،أوكالاهان،2002،ص317).وقد عبر المفكر الفرنسي برتراند بادي عن ذلك بوضوح في كتابه بعنوان "الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي"، والذي "سعى إلى الاشتغال على مفهوم الدولة والتحولات التي طرأت عليها في ظل استشراء ظاهرة العولمة"(بادي،1997).

ويرى البعض أنه في ظل عصر العولمة "إن السياسة غادرت مرحلة المحلية والعالمية و دخلت عصر العولمة. حيث ترتبط العولمة السياسية ببروز المجال السياسي العالمي الذي يعنى التفكير في العالم وتخيله كوحدة سياسية واحدة. إن أكثر ما يشار إليه المجال السياسي العالمي هو أن تقسيم العالم إلى دول وحكومات ووحدات سياسية منعزلة ومجزأة ومنفصلة هو في طريقه للتراجع السريع وربما النهائي، وما يحدث على أرض الواقع هو بروز مجال سياسي جديد يتمحور حول العالم الواحد وليس حول الدولة ذات السيادة المطلقة والمنغلقة على نفسها .الدولة لم تنته بعد إلا إنها لم تعد وحدها مركز السياسة في عصر عولمة السياسة"(عبد الله، 2006 ،ص261).

وفي هذا الشأن تطرح "جان كوهين" أستاذة العلوم السياسية والنظرية السياسية في جامعة كولومبيا في كتابها بعنوان "العولمة والسيادة: إعادة النظر في القانونية والمشروعية و الدستورية" إشكالية السيادة في عصر العولمة من خلال ضرورة إعادة التفكير في مفاهيم السيادة والشرعية في ظل العولمة من خلال طرحها لسؤال رئيسي حكم فصول مؤلفها مفاده : هل ينبغي التخلي عن المنطق والخطاب السيادي والاتجاه نحو حوار عالمي تحكمه قواعد العولمة؟(Cohen,2012).

ومن هنا أصبح مفهوم السيادة مفهوم متحول في ظل عصر العولمة وما ترتب عنها من تداعيات سياسية من حيث "إن سيادة الدولة من أهم مقومات الدولة القومية، أما العولمة فهي نقيض لذلك تماماً، حيث أنها تلغي الحدود الجغرافية وتربط اقتصاد وثقافة الدولة الواحدة بدول أخرى مما يؤدي إلى إضعاف السيطرة التقليدية للدولة"(نصير،2018،ص58).

ومن هنا برزت افتراضات عدة تتعلق بقراءة مفهوم السيادة وتحولاته في ظل عصر العولمة و منها:

1- فرضية نهاية السيادةThe end of sovereignty، وهي فرضية تتسم بالحدية تجاه مفهوم السيادة، وعلى اعتبار أن السيادة أصبحت شيء من الماضي في ظل التطورات و المتغيرات العالمية التي طالت كل منظومة العلاقات الدولية. وبحيث إن مفهوم السيادة المطلقة لم يعد قائما، بحكم حدوث تطور في مفهوم السيادة وهو ليس اختيارياً بالنسبة للدولة بل هو بحكم استحقاقات التطورات العالمية، إذ "لا يستقيم القول بالسيادة المطلقة لأنها تصطدم بسيادات الدول الأخرى، بل كما لاحظ عالم الاقتصاد الفرنسي فرانسو بيرو Francois Perroux أن هناك ظواهر متعددة وبسبب طبيعتها لا تتمكن الحكومات من السيطرة عليها لأنها تنبثق في وقت واحد من أماكن كثيرة وتهم في الوقت نفسه كثيرا من الدول، وقد انعكست هذه التطورات على مفهوم السيادة وغيرت وطورت منه بشكل ملحوظ سواءً على المستوى الوطني أو الدولي" (علي، 2010، ص260). وقد اكتسبت فرضية نهاية السيادة قيمة تحليلية مهمة في عصر العولمة بحكم "أن ظاهرة العولمة نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق التقليدي وانتقلت به إلى ما بعد السيادة وهو ما يمكن أن يسمى بأفول السيادة أو شفق السيادة أي The Twilight of Sovereignty" (غرادين،2018،ص403-404).وهذه الفرضية لاقت انتقادات كثيرة كونها لا تلغي السيادة فقط بل تتجاوزها إلى إلغاء الدولة والقول بنهايتها. وهو أمر لا يستقيم في ظل وجود الدول واعتبارها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية.

2- فرضية السيادة المرنة، وهي فرضية لا تلغي البتة مفهوم السيادة لكنها تعارض فكرة السيادة المطلقة وتتجاوزها. حيث يظهر تراجع مفهوم السيادة المطلقة أمام التطورات العالمية وتحوله من صيغته المطلقة إلى الصيغة المرنة والنسبية، وذلك في ظل "وضع قيود على سيادة الدول في ممارسة بعض اختصاصاتها الداخلية بفعل المعاهدات و المواثيق الدولية وكذا صلاحية بعض الأجهزة الدولية في التحقيق والرقابة والتدخل في موضوعات ذات الأثر الإقليمي والعالمي وغيرها من أمور المجتمع الدولي وما تفرضه العلاقات الدولية من أجل الاستمرار"(غرادين،2018،ص401) ، وهذه الفرضية تنسجم مع التوجه التوفيقي لمفهوم السيادة في ظل التحولات الحاصلة في النظام الدولي، و الذي يميل إلى "التأكيد على أن ثمة استحالة للمصالحة بين المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية و الواقع الراهن للعلاقات الدولية، ويذهب– في الآن ذاته–إلى ضرورة البحث عن مفهوم جديد للسيادة يتناسب ويتناغم مع جملة التحولات والتغييرات الحاصلة في جملة المفاهيم والمبادئ والأسس التقليدية التي كانت سائدة في منظومة العلاقات الدولية" (لامة، 2003،ص56). ومن أهم وأبرز هذه المفاهيم مفهوم التدخل الدولي الإنساني وهو مفهوم أصبح "يصطدم مع العديد من المبادئ التي يتأسس عليها المجتمع الدولي كمبدأ السيادة بخاصة أن مسألة الاعتراف بشرعية التدخل الدولي الإنساني يفتح الباب واسعاً أمام التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبما يهدد المفهوم التقليدي للسيادة" (العربي 2013 - 2014،ص6).

3- افتراض تدويل السيادة، وهو افتراض يتقاطع مع افتراض السيادة المرنة إلا أنه يلغي المظهر الداخلي للسيادة من منظور واقعي ينسجم مع التطورات العالمية التي مست هذا الجانب في الصميم. ويقدم كل من كلارك والومز Clarck ,Auliams تعريفاً جديداً للسيادة ومضمونها الجديد بحيث "يكون أكثر واقعيةً واتساقاً مع الأحداث الدولية والقانون الدولي المعاصر، ويشير المدلول المعاصر لمفهوم السيادة إلى قدرة الدولة على أن تدير أمورها في إطار علاقاتها مع الدول الأخرى على النحو الذي يكفل لها حماية مصالحها

وأنه من الأفضل الانتقال إلى ما يسمى بمفهوم الحكم في مرحلة ما بعد السيادة Post Sovereignty governance"(العربي،2013-2014،ص404).

وفي هذا الجانب أصبحت العديد من القضايا التي كانت من صميم اختصاص الدولة على مستوى سياساتها الداخلية إلى قضايا ذات طبيعة دولية تلجم الدولة إلى حد بعيد أن تمارس سيادتها، وبالتالي تدويل هذه القضايا ونقلها من مجال السيادة الداخلية للدول إلى مجال السيادة الدولية. مثل قضية حقوق الإنسان التي أصبحت ذات شأن عالمي. حيث من الواضح هنا "إن اهتمام المجتمع الدولي بموضوع حقوق الإنسان واعتبارها شأناً دولياً أعاد تكييف المفهوم التقليدي للسيادة حتى تستجيب للتطورات التي شهدتها الإنسانية في هذا المجال الحيوي، والتي أعطت للسيادة ليس مفهوماً نسبياً فقط بل أصبح هناك ربط جدلي بين ممارسة السيادة وضمان حقوق الإنسان، فالحرية الواسعة التي كانت تتصرف فيها الدولة سابقاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان أصبحت مقيدة في كثير من المسائل بمعايير دولية وإقليمية قانونية وعرفية"(العربي،2013-2014،ص418-419). ومن هنا يؤكد الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان على مفهومين للسيادة يغلب عليهما في كثير من الأمور التدويل، وبحيث إنه ليس هناك "مانعاً لإمكان قيام المجتمع الدولي–أو حتى بعض الدول الأخرى– بالتدخل قسراً في شؤون دولة ما إذا اقتضت ضرورات حماية حقوق الإنسان ذلك"(Anan,1999).

ولا شك أن فرضية تدويل السيادة الوطنية تحيلنا إلى ما يمكن أن نطلق عليه مسمى "انكفاء الدولة السيدة" حيث إنه "أصبح من الأمور البديهية بعد التحول العالمي، أن مبدأ السيادة لم يعد يخضع للمعايير نفسها التي حددتها قواعد اللعبة الدولية بعد الحربين العالميتين الأولى و الثانية"(حيدر،2018،ص169).

الخاتمة والنتائج: تناول هذا البحث موضوع السيادة في الأدبيات السياسية وخلص الباحث من خلال ذلك إلى عدة نتائج أهمها:

- مفهوم السيادة مفهوم قديم في الأدبيات السياسية لكنه مفهوم متطور ومتحول ومتلون بحسب مراحل الفكر السياسي ومراحله.
- مفهوم السيادة مفهوم مركزي في التحليل السياسي والقانوني وسيبقي كذلك، فما من تغير في معطيات هذا التحليل وإلا فرض مفهوم السيادة نفسه على سجال البحث والجدل و النقاش.
- إن التحولات الدولية في ظل عصر العولمة قد أدت إلى تحولات كمية وكيفية في مفهوم السيادة، وطرحت جملة من الافتراضات التي سعت إلى تفسير هذه التحولات، وهو ما يؤكد صدقية الفرضية الأساسية التي انطلق منها الباحث والمتعلقة "بأن جملة التطورات التي شهدها العالم على الصعيد السياسي وتحولات العلاقات الدولية وفواعلها وتفاعلاتها قد أدت إلى مراجعة مفهوم السيادة التقليدي ،وأبرزت عدة افتراضات نظرية سعت إلى تفسير تحولات مفهوم السيادة في ظل عالم جديد ومعولم".

المصادر والمراجع:

الوثائق:

1- وثائق الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة خبراء الإدارة العامة (الدورة الخامسة) نيويورك 27– 31 آذار/ مارس 2006.

الكتب:

1– بادي، برتراند الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة: لطيف فرح، القاهرة: دار العالم الثالث، 1997.

2– البزاز، حسن، عولمة السيادة: حال الأمة العربية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

3- بوراس، عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009.

4- حيدر، محمود، الدولة: فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية بالعتبة العباسية المقدسة، ط1، 2018.

5- السعداوي، مراد جابر، مصير السيادة في ظل العولمة في القانون الدولي، القاهرة: جامعة عين شمس، 2003.

6- الصديقي، سعيد، الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2008.

7- عبد الله، عبد الخالق، حكاية السياسة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2006.

8- عثمان، محمد فتحي، اصول الفكر السياسي الإسلامي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1984.

9- علي، أحمد سي، دراسات في التدخل الدولي، الجزائر: دار الأكاديمية، 2010.

10- غريفي مارتن، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

11- مارشال، بيتر، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

12- محمد، علي محمد، علي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

الدوريات العلمية:

1- الجابري، د. محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، فبراير1988.

2- الجروباي، علي، الدولة العميقة: محاولة لضبط المفهوم، مجلة سياسات عربية، العدد 34، سبتمبر 2018.

3- العيسي، د. طلال ياسين،السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2001.

4- عمران، ماجد، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2001.

5- غرداين، خديجة، السيادة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، يناير 2018.

6- نصير، خلفة، عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي2011: دول المغرب العربي نموذجاً، مجلة السياسة والقانون، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 9، يونيو 2018

الرسائل الجامعية:

1- العربي، وهيبة، مبدأ التدخل الدولي الإنساني في إطار المسؤولية الدولية، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي-غير منشورة، الجزائر: جامعة وهران، السنة الجامعية 2013-2014.

2- حناشي، اميرة مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير في القانون العام-غير منشورة، الجزائر: جامعة منتوري-قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008.

3- لامة، فرج، حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية 1945-2000، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003.

4- وافي، أحمد، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي العام-غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2010-2011.

المراجع الأجنبية:

1- Cohen, Jean L, Globalization and Sovereignty : Rethinking Legality ,Legitimacy ,and constitutionalism , New York : Cambridge University Press , 2012.

2- Anan, Kofi A Two Concepts of sovereignty, The Economist, 18 September, 1999.

الظاهرة المليشياوية: إطار نظري للتحليل

سامي الصادق خشخوشة، أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية- جامعة طرابلس، ليبيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بناء إطار نظري عام لتحليل ظاهرة الميلشيات من خلال التعرف على مفهومها ونشأتها وأسباب ظهورها وتتبع تطورها وأشكالها وصورها التنظيمية وأدوارها في المجتمعات المختلفة. وتتوزع الدراسة على أربعة مطالب أساسية وخاتمة. المطلب الأول يتناول مفهوم الميلشيات: نشأتها وتطورها، ويستعرض المطلب الثاني المداخل النظرية لتفسير الظاهرة المليشياوية، ويتناول المطلب الثالث صور وأشكال التنظيمات المليشياوية، بينما يحلل المطلب الرابع خصائص التنظيمات المليشياوية وأدوارها والتداعيات المترتبة عليها، وأخيراً الخاتمة ونتائج وتوصيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الميلشيات، الظاهرة المليشياوية، الإطار النظري.

مقدمة:

شكلت ظاهرة الميلشيات إحدى أهم الظواهر المهمة في الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والأمنية والثقافية، بوصفها ظاهرة رافقت المجتمعات البشرية منذ تشكلها، حيث لفتت الانتباه وحازت على الاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين باعتبارها ظاهرة عابرة لحقول العلوم الاجتماعية التي تناولتها من زوايا عدة: اجتماعية، ونفسية، وقانونية، واقتصادية، وعسكرية أمنية. وفي حقل العلوم السياسية اهتمت فروع هذا العلم بالظاهرة المليشياوية سواءً من قبل دراسات السياسات المقارنة خاصة فيما يتعلق بالنظم السياسية والتنمية السياسية، وكذلك في إطار دراسات العلاقات الدولية فيما يتعلق بأبحاث الأمن والسلام ودراسات الصراع الدولي. وتأتي هذه الدراسة في هذا السياق الذي يخدم تفسير وتحليل ظاهرة الميليشيات من خلال محاولة بناء إطار نظري للتحليل والاقتراب من هذه الظاهرة.

أولاً/ إشكالية الدراسة:

تعد ظاهرة المليشيات من أكثر الموضوعات السياسية والاجتماعية والأمنية اهتماماً و احتياجاً للالتفات إليها، خاصة في ظل الظروف السياسية والتاريخية المعاصرة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط في ظل تنامي عصر عولمة الإرهاب وتدويله وتدويل المليشيات وتمويلها من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في الدول التي تحويها, فخطر الظاهرة المليشياوية من شأنه تفكيك السيادة الوطنية وتقليل الولاءات للدولة وللوطن والسلطة الحاكمة, في مقابل تفعيل الولاء للمذهب المليشياوي، حيث باتت المليشيات المسلحة تشكل خطراً كبيراً على سيادة الدول خصوصاً إذا ما علمنا أن بعض الدول التي تقوم على أراضيها هذه المليشيات قد تحولت بفعل الفوضى الأمنية والسياسية, والتدخل الأجنبي إلى نوع من المليشيات الإرهابية, أو أنها مليشيات مسيسة ومؤدلجة تابعة للأحزاب السياسية التي تعمل ضمن نطاق الطائفية الضيقة وتعمل على تمزيق الوحدة الوطنية.

بل أن خطر المليشيات يمتد نحو التأثير على استقرار المجتمع والأمن الدوليين خاصة عندما تكون لهذه المليشيات امتداداتها الخارجية وقد تعمل في الغالب لصالح أطراف دولية و إقليمية خارجية ترغب في التوسع في دول الجوار, مما يثير النزاعات والصراعات ويؤججها بشكل يهدد الأمن المحلي والدولي في معظم أنحاء العالم.

وعلى خلفية ذلك تطرح هذه الدراسة إشكالية بحثية يمكن صياغتها في السؤال التالي:
كيف يمكن فهم الظاهرة المليشياوية وفق إطار علمي تحليلي يساعد على تشخصيها ويحلل مفهومها ونشأتها وتطورها وصورها وأشكالها المختلفة والتعرف على خصائصها وأدوارها و التداعيات الناجمة عنها؟.

وهو سؤال يطرح تساؤلات فرعية مهمة هي:

- ما هو مفهوم المليشيات، ومتى نشأت، وكيف تطورت هذه الظاهرة؟.
- ما هي الخصائص المميزة للمليشيات؟ وما أبرز صورها ونماذجها؟.
- ما أهم المداخل النظرية التي سعت لتفسير الظاهرة المليشياوية؟.
- مأ أبرز صور وأشكال هذه المليشيات؟ وما هي الأدوار التي تقوم بها؟ وما خطورتها وتداعياتها على المجتمعات والدول وعلى المجتمع الدولي؟.

ثانياً/ أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات علمية وعملية، يمكن أن نلخصها في التالي:

- الأهمية العلمية، التي تتمثل من خلال سعى الباحث نحو المساهمة في تأصيل ظاهرة الميليشيات وفق إطار نظري تحليلي ينهض على مقاربة معرفية ومفاهيمية تغطي كل جوانب هذه الظاهرة وتقدم مدخلاً لدراستها وإمكانية تحليلها وفهمها.
- **الأهمية العملية**، التي تتمثل في تحليل الأسباب الكامنة خلف نشوء ظاهرة المليشيات والوصول إلى فهم عميق لتداعياتها الخطيرة على المجتمعات، وهو ما يساعد صانعي القرار السياسي والأمني في بلورة استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة، وتحديد الآليات الممكنة للوقاية منها وتقليل تداعياتها كافة.

ثالثاً/ أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في المقام الأول هو محاولة بناء إطار نظري لتحليل ظاهرة الميلشيات وبما يشكل مدخلاً لدراسة هذه الظاهرة. وهو هدف تتفرع عنه أهداف أخرى منها:

- التعريف بمفهوم الميلشيا، وتطورها التاريخي، وتصنيف صورها وأشكالها التنظيمية.
- استعراض أهم المداخل النظرية لتفسير ظاهرة الميليشيات والتعرف على المقولات التي تقوم عليها هذه المداخل.
- تحليل خصائص التنظيمات المليشياوية، ومعرفة أدوارها المختلفة، وتداعياتها على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

رابعاً/ فرضية الدراسة:

تتبنى هذه الدراسة الفرضية الرئيسية التالية: إن ظاهرة الميليشيات هي ظاهرة قديمة و متطورة تخضع في تطورها وأشكالها لطبيعة وظروف الزمان والمكان وتتعدد أدوراها وتتأثر بخصوصية المجتمعات التي تنشأ فيها وتؤثر عليها. وبالتالي فإن ظاهرة الميلشيات هي متغير تابع لجملة من الظروف والعوامل المتشابكة التي تتأثر بها نشأةً وشكلاً وجوهراً (كمتغير مستقل).

خامساً/ الدراسات السابقة:

تعاني ظاهرة الميلشيات من فقر في الأدبيات التي تناولتها بالدراسة والتحليل، وهذا لا يعني غياب بعض الجهود العلمية والبحثية في تأصيل هذه الظاهرة والتعرف على ماهيتها وأنماطها و صورها وأشكالها التنظيمية، وكذلك أدوارها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والأمنية، ومن هذه الأدبيات:

1) دراسات تناولت ظاهرة الميليشيات في إطار عام وكفاعل سياسي، منها: دراسة أدمام (2017) ، بعنوان "الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية و النظرية" ودراسة الرويم (2015) بعنوان "الفشل الإقليمي: بين القوى الخارجية و المجموعات المسلحة".
2) دراسات ركزت على فهم وتحليل ظاهرة الميلشيات في العالم العربي بالتركيز على نماذجها ومن خلال زوايا متعددة منها: دراسة قشقش (2014)، بعنوان "المليشيات غير النظامية بالمنطقة العربية" ودراسة حور (2017) بعنوان "تحولات المؤسسة العسكرية

في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء الميلشيات". ودراسة الساعدي(2015)، بعنوان "نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج الميلشيات: العراق كنموذج للدراسة". و دراسة ويري، آرام(2015)، بعنوان "ترويض الميلشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدعة". ودراسة آل يوسف(2009)، بعنوان "الطبيعة السياسية و الاجتماعية للمليشيات في العالم العربي: الجنجويد، والبيشمركة كحالتين للدراسة".

سادساً/ مصطلحات الدراسة:

1) الميلشيات، هناك العديد من التعريفات المتعددة لمفهوم الميلشيات، والتي تخلص إلى أنها: "جماعة مسلحة تعمل خارج مراقبة الدولة وتضم على سبيل المثال: مجموعة المعارضة المتمردة، الميلشيات المحلية الأثنية أو الدينية أو غيرها، أمراء الحرب، المجموعة شبه العسكرية، الشركات الخاصة التي تقدم خدمات أمنية أو عسكرية (Holmqvist,2005,p :45).
2) **الإطار النظري،** هو الإطار الذي يتبناه الباحث ويسترشد به كخلفية نظرية توجهه في تحديد موضوع بحثه ومفاهيمه الأساسية ومداخله النظرية التي يعتمدها في التفسير والفهم، وذلك بهدف "الربط بين النظرية والواقع المتحقق، حيث يعبر الباحث من خلاله عما يريد دراسته، والتعرف على جوانب الموضوع كافة وحدوده ومكوناته وعناصره وكذلك جزئياتها"(مصبيح، 2017،ص83).

سابعاً/ منهجية الدراسة:

تعتمد هذا الدراسة على المنهج التحليلي من خلال فك الظاهرة والكشف عن جزئياتها المكونة لها، وخصائصها المميزة، والتعرف على علاقاتها بعضها ببعض، ومن ثم إعادة تركيب هذه الجزئيات في الكل المركب للظاهرة محل الدراسة. وهو منهج يتلاءم مع هدف الدراسة في بناء إطار نظري لتحليل الظاهرة المليشياوية، ويخدم الباحث في عملية التحليل المعرفي و الإبستمولوجي لهذه الظاهرة.

كما توظف الدراسة المدخل التاريخي في تتبع نشأة ظاهرة المليشيات وتطورها عبر الزمان والمكان. وتستعين الدراسة بالأسلوب المكتبي في البحث بما يوفره من مصادر معلومات أولية ومراجع ثانوية اهتمت بتناول ظاهرة المليشيات مثل: الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والأبحاث والمواقع الإليكترونية التي تخدم أهداف الدراسة.

ثامناً/ خطة الدراسة: تتوزع هذه الدراسة على أربعة مطالب أساسية وخاتمة كالتالي: مفهوم المليشيات: نشأتها وتطورها(مطلب1)،المداخل النظرية لتفسير الظاهرة المليشياوية (مطلب2)، صور وأشكال التنظيمات المليشياوية (مطلب3)،التنظيمات المليشياوية: الخصائص والأدوار والتداعيات (مطلب4). وأخيراً الخاتمة ونتائج وتوصيات الدراسة.

المطلب الأول/ مفهوم المليشيات: نشأتها وتطورها:

- المليشيات لغة: تذهب بعض الأدبيات إلى أن كلمة المليشيات تنحدر من اللغة اليونانية القديمة (Militia) واشتقاقها اللغوي يعود إلى "كلمة (Milis) بمعنى "خدمة عسكرية" أو "فن الحرب"(الساعدي، 2015،ص116). وترى أدبيات أخرى إن "مصطلح المليشيا من مفردات اللغة الفرنسية (Malicc) أو اللاتينية (militia) بمعنى miles او milites وبمعنى جندي أو رجل مسلح أو رجل محارب لقاء ثمن, فهذا المفهوم يقصد منه كل مدني جندي في زمن الحرب أو حالة الطوارئ, يتخلى عن صفته المدنية ويلتحق بالواجب العسكري المؤقت"(Dowlut, 1983). ويقابل هذه اللفظة "المليشيا" في اللغة العربية تعبير "التنظيم المسلح، أو الجماعة المسلحة، وهي قوات غير نظامية تعمل من خلال أسلوب ما يعرف بحرب العصابات، على عكس مقاتلي الجيوش النظامية" (قشفوش، 2014،ص31).

- **المليشيات اصطلاحاً:** لا يوجد من الناحية الاصطلاحية تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح المليشيات، وهو أمر يعود إلى عدة أسباب من أهمها:

1) تعدد المسميات التي تطلق على مصطلح المليشيا، مما يصعب الإمساك بهذا المفهوم بدقة، حيث تارة تسمى المليشيات بالجماعات المسلحة، وتارة بالمجاميع المسلحة، وتارة بالتنظيمات المسلحة، وتارة بالأجنحة المسلحة الخاضعة أو التابعة لتنظيمات سياسية معينة، وتارة أخرى بالعصابات المسلحة.
2) يعاني مفهوم الميليشيا من إشكالية تداخله مع مفاهيم أخرى قد تبدو متقاربة أو لصيقة معه، مما يخلق نوع من التشويش على هذا المفهوم، ويسهم في غموضه وعدم وضوح دلالته، حيث يتداخل مفهوم الميليشيا مثلاً مع مفهوم حركات المقاومة المسلحة التي تسعى للتحرر وتقرير المصير "من هنا تبرز الحساسية التي يثيرها استعمال وصف المليشيا حيث غالباً لا يلقى قبولاً من طرف مجموعات المقاومة المسلحة باعتباره مفهوماً ذو حمولة سلبية ارتبطت بالممارسات الفظيعة التي قامت بها بعض الجماعات المسلحة في بعض الدول"(حور،2017،ص54).

ومن جهة ثانية قد يتداخل مفهوم الميلشيا مع مفهوم المرتزقة، غير أن هذا المفهوم الأخير تم تحديده وفق عدة اتفاقيات دولية منها البروتكول الأول لاتفاقيات جنيف عام 1977، الذي عرف المرتزق بأنه "هو أي شخص يجرى تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح، يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي"(الفقرة 2 من المادة 47). وقد جرمت الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم المتعمدة عام 1989 المرتزق بنصها على "أن كل مرتزق يشترك في الأعمال العدائية وأعمال العنف يعد مجرماً"(المادة2-المادة4 من الاتفاقية المذكورة).

ويرى البعض إن ثمة تمايز بين العمل الارتزاقي وبين العمل الميلشياوي، من باب "تميز الارتزاق عن المليشيات بأنه عمل فردي وغير مقبول ومجرم في القانون الدولي، عكس العمل الميلشياوي الذي يكون هدفه الدفاع عن فئة أو نظام أو منطقة، وقد يلقى القبول والدعم داخلياً أو خارجياً، كما قد يكون موضوع رفض"(حور،2017،ص55).

كما قد يتداخل مفهوم التنظيمات المليشياوية مع مفهوم التنظيمات الإرهابية فيتم وضعها في سلة واحدة، والتعامل معها بنفس الدلالة والمضمون، خاصة وأن التنظيمات المليشياوية قد تكون حاضنة للإرهاب من جهة، وربما تشكل مادة وهدف لعمليات استقطاب التنظيمات الإرهابية المبرمجة وفي تنفيذ أعمالها الإرهابية. حيث نجد "ثمة سمات متقاطعة بين صور العنف الذي تحدثه الميليشيات بصورة العنف الذي يصدر عن الإرهاب، ما جعل ثمة اختلاط بين مفهوم الإرهاب ومفهوم الميلشيات كظاهرتين لهما دور متباين ومتنامي في الصراع السياسي الدولي و الإقليمي"(الساعدي، ص108).

3) تعدد تعريفات الميليشيا وتنوعها، باختلاف الباحثين والمهتمين وتوجهاتهم الفكرية و انحيازاتهم الأيديولوجية، مما أدى إلى ما يمكن أن نطلق عليه "فوضى مفاهيمية" تحيط بالمفهوم وتؤدي إلى ضبابيته ، وأن كانت هناك قواسم مشتركة بين هذه التعريفات.

في الأدبيات العربية، تعرف الموسوعة السياسية المليشيا بأنها "تشكيلات من الفرق تتألف من متطوعين مدنيين يتلقون تدريباً على الأسلحة، كما يقومون بمساعدة الجيش النظامي أثناء الحرب بعد استدعائهم من عملهم ووظائفهم، وقد وجدت هذه الفرق عند اليونان والرومان و كانت على جانب كبير من حسن التدريب وجودته"(الكيالي، 1991،ص520).

وتعرف موسوعة المصطلحات السياسية الميسرة المليشيا بأنها "جماعة مسلحة تنظم دفاعاً عن مبدأ أو عقيدة سياسية أو دينية، أو للدفاع عن مصالح معينة"(عبد الكافي، ص418).

وفي الأدبيات الغربية عرف قاموس اوكسفورد الإنجليزي المليشيا بأنها "هيئة منظمة من الناس يمكن مقارنتها بقوة عسكرية". وعرفها براديلي تانار Bradley Tatar بأنها "قوة قتال ليس لها

ولاء للدولة". أما لينين Lenin فقد عرف المليشيا بأنها "منظمة مسلحة ذاتية التصرف". وعرفها تشارلز تيلي Charles Tilly بأنها "الجماعات المناهضة للحكومة التي تحافظ على ممارسة الإرهاب داخل أراضي قاعدتها"(نقلاً عن حمدي، 2019،ص14).

وفي التوصيف النهائي يرتبط مفهوم الميلشيا بمفهوم الجماعات الغير نظامية التي تتسم بالتالي: - تتألف من المواطنين المدنيين بدلاً من الجنود المحترفين.

- قوة عسكرية ليست جزءاً من الجيش النظامي وتخضع للخدمة في أوقات حالات الطوارئ.

- تشكيل شبه عسكري قد يتكون من المدنيين غير اللائقين بدنياً وغير المؤهلين للخدمة العسكرية بموجب قانون الخدمة العسكرية(Usman A. Tar , 2005).

والظاهرة المليشياوية من حيث النشأة هي ظاهرة قديمة ومتطورة عبر الزمان والمكان حيث عرفت المجتمعات القديمة منذ عصور ما قبل الميلاد ظهور هذه الظاهرة، إذ برزت تنظيمات شبه مليشاوية تتسم "بشكلها الحركي والتنظيمي، منذ القرن الأول الميلادي، فبين سنة 66 وسنة 77 نشأت حركات في الشرق الأوسط، وبصورة أدق في فلسطين، قوامها مجموعة دينية من" السيكاري Siqari عرفوا بـ" الزيلوتيين Le zelotes وكانت هذه المجموعة ضد الاستعمار الروماني المتمثل يومها في الإمبراطورية الرومانية التي كانت تضم المنطقة المعروفة حالياً باسم منطقة الشرق الأوسط، كما شهدت القرون الوسطى مظاهر لتنظيمات اتسمت بالعنف وبغطاء ديني، إذ ظهرت "محاكم التفتيش التي نصبها الباباوات للانتقام من كل مَن لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية "(خوالدة، 2005،ص68).

كما اعتمد على نظام المليشيات في بداية نشأة المستعمرات الأمريكية التي كانت تواجه تهديداً مستمراً ومفاجئاً من قبل الهنود أو المنافسة الاستعمارية البريطانية, الفرنسية, الإسبانية, و حتى لو قررت المستعمرات الأمريكية إنشاء جيش نظامي دائم, فأنها تواجه صعوبات كتحمل تكاليف أو تحرير القوى العاملة في المستوطنات, تحول دون ذلك, بدلاً من ذلك تم الاعتماد على الأسلوب القديم الذي كان لا يزال شائعاً في إنكلترا، ألا وهو نظام المليشيات(Don B.Kates). 2012

وكانت هذه "المليشيات" تتكون من المواطنين الذكور البالغين, الذين يسمح بالاحتفاظ بأسلحتهم الخاصة بهم, ولكن تحتاج إلى القيام بذلك بشكل إيجابي, ووفق التقاليد الإنجليزية في حقبة ما قبل الاستعمار لم تكن هنالك قوة للشرطة ولا جيش دائم في وقت السلم، بل عندما تتعرض الدولة لتهديد على نطاق واسع كغزو، تتم تعبئة المليشيا المدنية للخدمة العسكرية, فمنذ القدم كان كل رجل انجليزي حر مسموح له ويطلب منه أن يحتفظ بأسلحة شخص من طبقته, يستطيع تطبيق القانون والخدمة العسكرية"(Greenwood , Colin 1972).

ويرى البعض إن ظهور المليشيات في التاريخ السياسي الحديث ارتبط بشكل أو بأخر بالتاريخ السياسي الأمريكي، حيث لعبت المليشيات دوراً بارزاً في القتال في حروب الاستقلال الأمريكي، وكان لها دورها في طرد البريطانيين من بوسطن عام 1776. ويذكر إن ظهور نشأة هذه المليشيات كان مع "أول تشكل تنظيم (للكلان كان) في عام 1866. الذي تأسس من قبل المحاربين القدامى في الجيش الكونفدرالي وكانت مهمة هذه المنظمة مقاومة إعادة التأسيس ومعارضة تحرير العبيد التي حدثت عقب الحرب الأهلية الأمريكية. سرعان ما طورت هذه المنظمة أساليب عمل عنيفة"(موقع الجيش العربي، https://www.arab-army.com/).

كما شهد التاريخ السياسي الصيني الظاهرة المليشياوية، خاصة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وتحديداً في أثناء الحرب الأهلية من خلال جناحي "الكومنتانج" في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، وفي أثناء حرب القوى الصينية الشعبية ضدّ القوات اليابانية بعد ذلك، حيث بدأت جذور المؤسسة العسكرية في أواخر الأربعينيات على شكل مجموعات مسلّحة تطبيقًاً، لتصوّرات "ماو تسي تونغ" التي تشجّع على صناعة القوّة لدى (الأمة الصينية)، ولاسيما في مجال الحفاظ على المكتسبات القومية للحضارة الصينية التي تسخّر السياسة لصالحها ولأهدافها الكبرى

الرامية في النهاية إلى إقامة "الصين الكبرى"(سرور، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics-dz.com/).

والخلاصة إن ظاهرة التشكيلات المليشياوية قديمة ومتطورة وجدت لها حضوراً لدى كل الحضارات والمجتمعات والشعوب مع اختلاف الزمان والمكان، ومع اختلاف خصوصيات هذه المليشيات وأهدافها وطبيعتها، علاوة على تباين صور وأشكال هذه التشكيلات المليشياوية.

المطلب الثاني/ المداخل النظرية لتفسير الظاهرة المليشياوية:

سعت العديد من المداخل النظرية نحو تفسير الظاهرة المليشياوية، وهو أمر يعبر عن عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمهتمين على تفسير هذه الظاهرة، وحصر أسبابها وأبعادها، حيث نجد عدداً من هذه المداخل النظرية، من أهمها:

1) المدخل السياسي، وهو الذي يتعامل مع الظاهرة من منظور سياسي، ويتجه إلى "أن القصور في الأنظمة السياسية وإساءة استخدامها للسلطة وتعسفها, هو الدفع الأساسي لتشكيل المليشيات التي تلجأ إليها قوى المعارضة للنظام السياسي القائم في أي دولة, كما هو الحال مع القوات المسلحة غير النظامية الكردية أو الشيعية التي شكلت لمقارعة النظام العراقي السابق, ومليشيات نمور التاميل ومليشيات الايرلندي الجمهوري" (الساعدي, 2015). وقد وصفت هذه المليشيات من منظور سياسي بأنها قد تكون أحياناً "مليشيات الدولة" حين تتبنى الدولة هذه المليشيات وتحتضنها أو تدعمها لخدمة أهدافها السياسية في القمع والتسلط.
2) المدخل القانوني، وهو يميل نحو تكييف الظاهرة المليشياوية من الناحية القانونية، ويفسر أنصار المدخل القانوني هذه الظاهرة بأنها تأتي "كردة فعل حتمية لاضمحلال قوة القانون، إذ أن انعدام الأسس القانونية في التعامل مع المواطنين داخل البلد يولد بشكل طبيعي نمو المليشيات, كما يتوافر الدافع القانوني لوجود مليشيا مسلحة في الدولة الواقعة تحت الاحتلال, بهدف نيل التحرر ومناهضة الاحتلال وفق مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي"(الساعدي،ص117).
3) المدخل النفسي، الذي يميل في تفسير الظاهرة الميلشياوية إلى عوامل نفسية و سيكولوجية , فيكون "الشعور بالاضطهاد هو الدافع الأساسي وراء تكوينها, وبالتالي اعتبارها نتيجة وليست سبباً, وبمعنى أن نشوء ظاهرة المليشيات هي نتيجة حالات الاهمال والاقصاء والفقر والبطالة, التي تسلط على جماعة معينة أو أقلية دينية سياسية" (الساعدي،ص117).وبالتالي نجد أن المدخل النفسي يركز على مفهوم" الحرمان النفسي " حيث إن غياب أو تدني مستوى الإشباع النفسي لبعض الفئات أو الشرائح أو الطوائف في أي مجتمع فيما يتعلق باحتياجاتهم المرتبطة بالانتماء أو الهوية، من شأنه أن يولد مبررات وأسباب لتشكل الظاهرة المليشياوية وإن كانت بصور مختلفة ومتفاوتة بهدف إشباع هذه الاحتياجات النفسية.

   ووفقاً لهذا المدخل النفسي فإن ظاهرة المليشيات تبرز "عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن احتياجاتها غير مشبعة، وبالطبع هذه المسألة تكون في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد أو الجماعات على نفس المصادر لإشباع حاجاتهم النفسية"(لصمادي، 2010، ص 13).
4) المدخل الأمني، وهو مدخل يتعامل مع الظاهرة المليشياوية من زاوية الاعتبارات الأمنية، حيث يتعامل مع الظاهرة المليشياوية كمتغير تابع تارة، وكمتغير مستقل تارة أخرى. فمن ناحية أولى يربط هذا المدخل ما بين غياب الأمن(كمتغير ومستقل) وبين بروز ظاهرة الميليشيات (كمتغير تابع)، باعتبار أن غياب الأول هو مبرر وسبب لظهور المتغير الثاني. وهو تفسير قريب جداً من رؤية "توماس هوبز" للحالة الطبيعية في نظريته عن العقد الاجتماعي، التي سطرها في كتابه الشهير بعنوان "اللفياثان: الأصول

الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة" عام 1650، حيث يربط هوبز ما بين الحالة الطبيعية التي تفتقد للأمن وما بين ما اسماه حالة "حرب الكل ضد الكل، وحيث كل إنسان عدو لكل إنسان، وحيث حرب الجميع ضد الجميع"(هوبز، 2011، ص134).

ومن ناحية ثانية يتعامل المدخل الأمني مع ظاهرة الميليشيات(كمتغير مستقل) بوصفها إحدى وأخطر المهددات الأمنية، فهي ظاهرة تؤدي إلى انعدام الأمن و إلى الانفلات الأمني وتكون على حساب السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي، علاوة على امتداد مخاطرها الأمنية إلى مستوى التهديد الإقليمي والدولي.

المطلب الثالث/ صور وأشكال التنظيمات المليشياوية:

تتعدد صور وأشكال التنظيمات التي توصف بأنها مليشياوية، هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى تخضع هذه الصور والأشكال المليشياوية لمتغيرات الزمان والمكان، لكنها في المجمل العام تتخذ هذه التنظيمات صوراً وأشكالاً من أهمها:

1) صور وأشكال الميلشيات الطائفية والمذهبية والعرقية والمناطقية والجهوية والقبلية، وهي مليشيات تظهر بصور واضحة، وذلك من أجل تعويض غياب الدولة أو السلطة، و الاعتماد عليها بشكل متزايد من أجل الحماية. وبالتالي تتكون المليشيات على أسس عرقية أو طائفية، أو دينية مذهبية، أو أنها تلبس عباءة المناطقية والجهوية والقبلية. و تبرز هذه الصورة من المليشيات بشكل أوضح في المجتمعات غير المتجانسة عرقياً أو طائفياً أو دينياً ومذهبياً، كما أن التركيبة الاجتماعية القبلية للمجتمعات، والاعتبارات المناطقية والجهوية من شأنها أن تسهم في تشكيل صورة هذه المليشيات و تحديد هويتها. والمثال الأبرز لمثل هذه المليشيات نجده حاضراً وماثلاً في النموذج العراقي بشكل واضح وصريح من خلال تشكل المليشيات على أسس عرقية أو طائفية أو دينية مذهبية، مثل: مليشيا البشمركة الكردية، ومليشيا الحشد الشعبي الشيعية، وغيرهما.
2) صور وأشكال المليشيات من حيث خضوعها وتبعيتها للدولة، أو ما يسمى "مليشيات الدولة"، حين تسمح الدولة بوجود السلاح في أيدي أفراد أو تنظيمات من دون صبغة شبه تنظيمية أو هيكلية خاصة، وهذا النوع يحتفظ البعض بوصفها على أنها "مليشيا" و يمكن في هذا الإطار "التمييز بين نوعين من المليشيات على وجه الدقة: ميلشيات حكومية مجازة من قبل الدولة، ومليشيات مدنية خاصة خاضعة للحكومة أيضاً ، ولغاية هذا الإطار يتعزز دور الدولة في هذا المجال"(الساعدي،ص118).

وفي ذات السياق يتم التمييز بين نوعين من المليشيا هما: "مليشيات دولتية و مليشيات غير دولتية، فالمليشيات الدولتية يتم إنشاؤها لحماية النظام السياسي، وجد هذا النوع في أوروبا وأمريكا خصوصاً بين القرنين 17-19، فمليشيا الدولة أو النظام يتم تشكليها من مدنيين لمواجهة تهديدات أو وضعيات أمنية مثال: الجنجويد، الحشد الشعبي، الشبيحة. أما المليشيات غير الدولتية تتكون من مجموعات أثنية أو سياسية أو عرقية أو لغوية أو غيرها، وقد تكون مدافع عن خيارات الدولة والنظام كما قد تكون معارضة لها"(حور،2017،ص45).

يذكر هنا إن بعض الدول قد تقوم بتشكيل نوع من المليشيات كما تعمل على دسترتها، أي النص عليها في متن دساتيرها، ونجد ذلك في الدستور الأمريكي الذي يفوض الدولة بتجنيد القوات شبه العسكرية في أوقات الطوارئ الوطنية ومقتضيات حماية الأمن القومي الأمريكي (انظر، الدستور الأمريكي،1787).
3) من حيث امتداداتها الداخلية والخارجية تصنف صور وأشكال المليشيات إلى نوعين هما: مليشيا محلية داخل الدولة الواحدة، ومليشيا عابرة للدولة لها امتداداتها خارج إقليم الدولة المتواجدة بها، ومن هنا قد تتمدد الظاهرة المليشياوية في مجتمعاتها أو خارجها بشكل أفقي أو عمودي.

4) صور وأشكال المليشيات التابعة للشركات الأمنية، وهي شركات لا تخضع لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حيث تبدو طبيعة الشركات الأمنية أقرب إلى المليشيا، وتتسم في كثيرٍ من الأحيان بكونها عابرة للحدود والقوميات وحتى القارات، وقد "شهدت تزايد سريعاً في أعدادها وتوسعاً في وظائفها بخاصة بعد حربي أفغانستان و العراق والتي شملت إسناد القواعد وحراسة المنشآت وحماية القوافل العسكرية والحراسة الشخصية، وتدريب القوات المسلحة، وتقديم المشورة لها، وصيانة أنظمة الأسلحة، و استجواب المحتجزين، بل والقتال في بعض الأحيان" (أدمام،2014 ، ص 56).

المطلب الرابع/ التنظيمات المليشياوية: الخصائص والأدوار والتداعيات

تتسم التنظيمات المليشياوية بجملة من الخصائص التي تعبر عنها وتساعد على فهمها، وهي خصائص يمكن أن نلخصها في التالي:

1) المليشيات ذات صبغة عسكرية أو شبه عسكرية، فالطابع شبه العسكري هو ما يطغى عليها، وهو ما ذهب إليه الأمر رقم (91) الصادر عن السلطة المؤقتة في العراق لسنة 2014(الفقرة2 من المادة1) الذي عرف المليشيا بأنها "قوة عسكرية أو شبه عسكرية ليست جزءاً من القوات المسلحة العراقية أو القوات الأمنية العراقية المكونة بموجب أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة ومذكراتها أو بموجب القانون الفيدرالي العراقي وقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية".
2) عادة ما توصف المليشيا بأنها قوة غير نظامية، وهو وصف سائد لها، حيث عرفها موريس ديفرجيه في كتابه "الأحزاب السياسية" الصادر عام 1967 بقوله: "إن المليشيا المدنية هي قوة عسكرية غير نظامية قد تنظر وفق نظرة الجيش النظامي، من خلال الاضطلاع بمهام معينة وفرض روح التضامن والتعبئة، والانضباط والتدريب و الاستعداد القتالي"(Duverger,1967,p:36).أي أن المليشيا ليست جيشاً نظامياً بالمفهوم المتعارف عليه، كونها تعبر عن "تنظيمات خاصة مكونة من أفراد مسلحين يعلنون عن أنفسهم وينخرطون في أنشطة شبه عسكرية ويتميزون عن الجيش النظامي، أو الجيش المحترف، وتنشأ كرد فعل على وضعية خاصة أو أزمة"(Neil,1996,p:7-8).
3) توصف المليشيا بأنها قوة غير قانونية، أي أنها فاقدة لشرعية وجودها كونها تشكلت بشكل يخالف القوانين التي تحظر تشكيل مثل هذه المليشيات، غير أن تشريعات بعض الدول وقوانينها قد تضفي عليه الصبغة القانونية وتبرر شرعيتها، كما في الدستور الأمريكي وتعديلاته، حيث ينص التعديل الثاني للدستور الأمريكي 1787 على "أن وجود مليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، ولا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها".
4) تعتمد المليشيات في عملها وأنشطتها على العنف واستخدام القوة بصور شتى، وهي بالتالي تصنف بأنها من الفواعل العنيفة، حيث صنف (فيل وليامز Phil Williams) المليشيا كفاعل عنيف من غير الدول، في كتابه بعنوان "الفواعل العنيفة من غير الدول: القومية والأمن الدولي"(Williams,2008,p:17).كون المليشيات تعتمد على "استخدام القوة في الصراع السياسي فيما بين الدول وفيما بين النظام السياسي والمجتمع، من أجل التأثير على القرار السياسي للحكومات والدول وربما الأفراد"(حور، 2017،ص53).
5) تفتقر التنظيمات المليشياوية إلى العقيدة العسكرية، كونها ليست جيوشاً نظامياً، بل هي تعبير عن "أجنحة عسكرية تدافع عن تنظيمات وتكتلات قومية أو طائفية أو إثنية أو فئوية أو اجتماعية وجغرافية معينة"(حور،2017،ص54). وبالتالي فهي تنظيمات تتميز بوضع خاص (ما دون الدولة)، وتخلص في عملها وأنشطتها لخدمة أهدافها الضيقة، حيث "يصبح الانتماء الديني أو الاثني أو الطائفي هو المحدد لوضعها و عقيدتها

،وتتحول ولاءات أفرادها نحو طوائف وجماعات وكيانات دون الدولة" (آل يوسف، 2009، ص180).

6) يغلب على المليشيات طابع الانفلات وعدم الانضباط، فهي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة وبعيداً عن مراقبتها، وهي في العادة تشكل "معضلة عسكرية وأمنية" في بيئتها و مجتمعاتها، كونها غير منضبطة من الناحية القانونية والتنظيمية وعادة ما تفتقد إلى العامل القيادي الكاريزمي، حسب ما ذهب إليه فيل وليامز (Williams,2008,p:17).

7) تقترن ظاهرة تشكل المليشيات وانتشارها غالباً في المجتمعات التي تعاني من غياب الدولة و تفكك جيوشها، خاصة عندما تتحول الدولة إلى دولة منهارة أو فاشلة، أو إلى حالة من حالات (اللا-دولة) وهي حالة توفر بيئة حاضنة لنشوء المليشيات المعبرة عن الولاءات التحتية من دون الدولة، حيث "يعبر مفهوم الدولة الفاشلة (Failed State) عن وضع الدولة المنهارة والمخترقة في جل أو معظم أركانها ومقوماتها، الدولة ذات الحدود السائبة و الفاقدة لسيادتها والتي تعاني من تمزق وترهل وانقسام سياسي وتشظي في السلطة و الولاءات. ولعل من أبرز المساهمات النظرية في إثراء مفهوم الدولة الفاشلة هي تلك التي قدمها المفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي Noam Chomsky" في كتابه بعنوان "الدولة الفاشلة: سوء استغلال السلطة والهجوم على الديمقراطية" المنشور في العام 2007. حيث سعى من خلال هذه المساهمة إلى وضع شروط ومؤشرات وعلامات الدول الفاشلة التي من أهمها "عدم قدرة الدولة على حماية أمنها وعجزها عن حماية مواطنيها وقصورها الديمقراطي وتهديد الدولة نفسها للأمن الدولي"((Chomsky,2017).

و بصفة عامة تقوم المليشيات بأدوار عديدة في المجتمعات التي تنتشر فيها، وهي أدوار لها تداعياتها الخطيرة على أكثر من جانب، يمكننا التعرف عليها من خلال التالي:

1) الدور السياسي، الذي يتضح من خلال انخراط الميلشيات في العمل السياسي و العملية السياسية وتصبح جزءاً منها ومكوناً من مكوناتها وفواعلها، ومعبراً عنها في بعض الأحيان، بحيث لا يمكن بحال من الأحوال القفز فوقها أو تجاوزها. بل أن الدور السياسي لهذه المليشيات قد يتجاوز البعد المحلي إلى البعد الخارجي، بحيث "يصبح لها دور كبير في تحديد السياسة الداخلية للدولة، وتحديد التفاعلات التي تتم بين الدولة والفاعلين داخلها كالقوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك التأثير في علاقاتها مع الخارج"(حور،2017،ص49).

2) الدور الأمني، حيث تتحول المليشيات إلى أذرع أمنية لبعض الطوائف أو الأقليات أو المناطق والقبائل وأجنحة عسكرية لبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعلى حساب الأمن الوطني أو القومي. فهي تقوم بدورها كسياج أمني لحماية طوائفها أو أقلياتها أو المكونات الاجتماعية والسياسية المعبرة عنها، في ظل حالة انهيار الجيوش الوطنية أو تفسخها وغياب دور الدولة أو اضمحلاله، بل أن الدور الأمني للمليشيات يتضح بشكل كبير وذلك "عندما تتسلح البني الطائفية المتعددة وتأخذ شكل جيوش مليشياوية خاصة، وقتها تتعرض الوحدة الوطنية والترابية للتقسيم وينتهي الولاء الوطني لتحل محله الولاءات المحلية أو البدائية (حور، 2017،ص51).

3) الدور الاجتماعي، حيث تلعب المليشيات دور اجتماعي خطير، ويتضح هذا الدور من خلال تبني هذه المليشيات لبعض الطوائف أو الأقليات أو المناطق والقبائل، و تتحول نحو ممارسة أدواراً اجتماعية على حسابها وباسمها، وتكون بذلك الميلشيات مليشيات طائفية أو مناطقية أو قبلية لها امتداداتها وأبعادها "الطائفية والعرقية و المذهبية في المجتمعات غير المندمجة، خاصة تلك المجتمعات التي تتحكم فيها أنظمة استبدادية غير ديمقراطية تعتمد في إدارة الدولة على البنى العصبية والطائفية وعلى الولاءات الاجتماعية والفردية"(حور،2017،ص49).

4) الدور الثقافي، حيث تلعب الميلشيات دوراً بارزاً في خلق ثقافة مليشياوية، ونشرها و فرضها كثقافة فرعية من ثقافات المجتمع، وربما تسود هذه الثقافة على حساب ثقافات أخرى تعود عليها أفراد المجتمع، بحيث يتجه التفكير الجمعي نحو "الثقافة المليشياوية"، ويسعى إلى ممارستها على نطاق واسع. فتسود ثقافة العنف الميلشياوي بكل صورها السياسية والاجتماعية في المجتمعات، وتتحول إلى نوع من الثقافة الاعتيادية على حساب الثقافة المدنية.

كما أنها-أي التنظيمات المليشياوية- متى انتشرت في مجتمع ما، وتعاظمت سطوتها تكون لها تداعيات خطيرة على جوانب الحياة كافة، وهي تداعيات مركبة ومتداخلة لا يمكن الفصل بينها بدقة متناهية، بل أنها تشكل حلقة متكاملة يصعب في أحيان كثيرة الخروج منها، فتداعيات الظاهرة المليشياوية تتعدى جانب واحد من جوانب الحياة وتمتد إلى جوانب كثيرة منها:

1) خلق كيانات مليشياوية موازية لمؤسسة الجيوش الوطنية، خاصة حين تصبح هذه المليشيات في حالة من حالات المواجهة المباشرة أو غير المباشرة مع المؤسسة العسكرية النظامية. وتطرح عليها تحديات عديدة وتضعها أمام محكين هما: مواجهة هذه الكيانات المليشياوية، أو العمل على إدماجها بطرق شتى في المؤسسة العسكرية عن طريق تدريبها وإعادة تأهليها. وهي تحديات ذات تكلفة عالية مادياً وبشرياً و أمنياً مما يصعب من عملية إعادة بناء مؤسسة الجيش، و"يجعل إعادة تشكيل جيش وطني موحد رهينة لصراعات المليشيات السياسية والاجتماعية المختلفة" (حور، 2017،ص49).

كما أن بروز ظاهرة المليشيات المسلحة توفر البيئة الملائمة لتفسخ الجيوش النظامية وربما تكون على حسابها وتقوم بمهامها نيابة عنها وفي غيابها أحياناً كثيرة، خاصة عندما تفتقد هذه الجيوش للقدرة على مواجهة هذه المليشيات أو السيطرة عليها أو احتوائها بصورة أو أخرى. مما يضعف الجيوش، ويشل قدراتها، ويبدد مقدراتها و يهدرها، ويشكل عبئاً إضافياً على عاتقها.

2) توفر الظروف المناسبة أمام ترهل الدولة ومؤسساتها وسلطاتها، عن طريق خلق كيانات مليشياوية تكون في مواجهة الدولة تسعى إلى سلب اختصاصاتها والتعدي على وظائفها ومحاولة اختراقها والسيطرة على مؤسساتها وتحويلها إلى مؤسسات ذات طابع مليشياوي تتحكم فيها الميلشيات وتديرها لصالح تحقيق أهدافها وتوجهاتها المليشياوية، فقد "شجعت المعضلة الأمنية التي ترتبت على الحراك السياسي و الاجتماعي فيما سمى "بالربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية على ظهور الميلشيات القائمة على الطائفة أو العرق أو القبيلة أو المنطقة، واتبعت بعض الجماعات المسلحة غير الحكومية اشكالاً بديلة لبناء الدولة، ما أدى إلى تقويض الدولة المركزية وسلطاتها وقواتها المسلحة، كما هو الحال في بلدان مثل ليبيا واليمن منذ العام 2011"(حور،2017،ص51).

3) إثارة وتنامي النزاعات والصراعات داخل المجتمع الواحد، وهو ما يؤدي إلى ضرب نسيجه الاجتماعي، ويكون على حساب السلم الاجتماعي في المجتمعات المليشياوية. حيث تتحول المجتمعات إلى حلبة صراعات مليشياوية وتحت مسميات مختلفة ومتعددة، لها أغراض ومصالح متضاربة ومتنافرة من الصعب التوفيق بينها، في ظل غياب الدولة وهيمنة الصراعات المليشياوية خاصة في المجتمعات التي تمر بفترات أو مراحل انتقالية ما بعد النزاع.

4) خلق بيئة غير أمنية في مجتمعاتها، وتعاظم التهديدات الأمنية في هذه المجتمعات و عدم القدرة على مواجهتها، فتتحول الميلشيات نفسها إلى إحدى المهددات الأمنية

التي يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها. وهو أمر من شأنه المساس بالأمن الإنساني بحيث يصبح إنسان هذه المجتمعات تحت وطأة الخوف وعدم الأمن والقلق النفسي على حياته وشخصه حاضراً ومستقبلاً.

ومن المخاطر الأمنية لبروز ظاهرة المليشيات وفرض هيمنتها وسطوتها على المجتمعات، هو تحديها لسلطات ومؤسسات الدولة الأمنية، وقد تدخل في صراعات عنيفة معها وفي مواجهتها، مما يؤدي إلى حالة من حالات الانفلات الأمني، ويسهم بشكل أو أخر في "عسكرة المجتمع وانفراط عقد احتكار الدولة للعنف المشروع" (حور، 2015،ص49).

كما أن من أبرز المخاطر الأمنية للتنظيمات المليشياوية عندما تتحول إلى حاضنة للإرهاب، وقد يتم توظيفها من قبل التنظيمات الإرهابية أو التحالف معها لتنفيذ أجنداتها، أو في تنفيذ أنشطتها الإرهابية، وتزداد التحديات الأمنية حدة عندما تكون هذه المليشيات من النوع العابر للحدود التي لها امتدادات وتحالفات خارج الدولة الموجودة فيها.

5) انتشار ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان بصورة سافرة ومهينة، وخارج نطاق القانون و العدالة، وهو أمر يلقى بتحديات خطيرة بشأن الإفلات من العقاب نتيجة الانفلات الأمني وتصدع المؤسسات القضائية والضبطية وتحجيم دورها أو السيطرة على قرارها والتأثير على أحكامها. حيث لا يقتصر أعمال الميلشيات على ارتكاب جملة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والحريات العامة، بل يتعداه إلى قدرتها على الإفلات من المسألة أو العقاب بحكم ما تمتلكه من نفوذ واعتمادها لغة قانون القوة لا قوة القانون.

الخاتمة: النتائج والتوصيات: استعرضت هذا الدراسة الظاهرة المليشياوية بهدف بناء إطار نظري للتحليل يتضمن مفهوم المليشيا ونشأتها وتطورها، وكذلك المداخل النظرية المختلفة لتفسير هذه الظاهرة، وصور وأشكال التنظيمات المليشياوية في محاولة لتصنيفها ، كما تناولت الدراسة خصائص هذه التنظيمات وأدوارها والتداعيات التي قد تترتب عليها.

النتائج: من خلال استعراض موضوع الظاهرة المليشياوية وفق إطار نظري عام للتحليل توصل الباحث إلى جملة من النتائج، هي:

1- التأكيد على صدقية الفرضية التي انطلقت منها هذه الدراسة وتبنتها.
2- يعاني مفهوم المليشيا من غموض وتشويش، فهو مفهوم غير منضبط، أو أنه يعاني من عدم الاتفاق حولها، حيث يختلف باختلاف توجهات الباحثين والمهتمين وميولهم وانحيازاتهم الفكرية والأيديولوجية، إضافة إلى تداخل مفهوم المليشيات مع مفاهيم أخرى قد تبدو متشابكة معه ولصيقة به، مثل: مفهوم المقاومة المسلحة، ومفهوم المرتزقة، ومفهوم التنظيمات الإرهابية، وهو الأمر الذي استدعى تعريف هذا المفهوم تعريفاً إجرائياً لضبطه وتدقيقه وتمييزه عن المفاهيم الأخرى، من خلال بناء مؤشرات كمية وكيفية قابلة للملاحظة والقياس.
3- إن ظاهرة المليشيات ظاهرة قديمة وجدت منذ أن تشكلت المجتمعات البشرية ومن ثم تطورت كماً ونوعاً، فهي ظاهرة ليست قصراً على مجتمع معين، أو شعب محدد، أو حضارة ما، بل هي ظاهرة عابرة للزمان والمكان، وإن كانت لها خصوصياتها في كل مجتمع وفي كل عصر من العصور.
4- أن أسباب بروز ظاهرة المليشيات عديدة ومتعددة، وهي أسباب قد تتعلق بخصوصية المجتمعات التي تظهر فيها، غير أن ثمة أسباب عامة قد تدفع نحو ظهور التنظيمات المليشياوية من أهمها: انهيار الدولة أو غيابها وتفسخ مؤسساتها و

ترهل سلطاتها، وكذلك انهيار سيادة القانون، وتفشي الفوضى السياسية والأمنية، علاوة على طبيعة التركيبة الاجتماعية لبعض المجتمعات التي تتأسس على مكونات عرقية وطائفية ومذهبية ودينية مختلفة وغير متجانسة.

5- ثمة جدل حول شرعنة المليشيات رغم وجود اتفاق نسبي بشأن عدم مشروعيتها و شرعيتها لمخالفتها عدد من قوانين الدول التي تجرم هذه الظاهرة، في حين نجد من ناحية أخرى إن الاتجاه التشريعي لبعض الدول كما هو في الولايات المتحدة الأمريكية قد يضفي شرعية قانونية ودستورية على ظاهرة المليشيات التي تأسست في إطار جهود ثورة الاستقلال الأمريكية وكان لها دورها في سبيل تحقيق ذلك.

6- تعدد المداخل التفسيرية للظاهرة المليشياوية، مما يعكس طبيعة التعقيد الذي تتسم به، فهي ظاهرة مركبة: سياسية وقانونية واجتماعية ونفسية وأمنية، لا يمكن الإحاطة بها من خلال اعتماد مدخل نظري واحد لتفسيرها وتحليلها.

7- تتسم الظاهرة المليشياوية بخصائص وسمات معينة تعكس طبيعتها، وهو أمر قد يساعد في الاقتراب من مفهومها من باب القول: إن وصف الظاهرة وخصائصها أسهل من تعريفها بدقة".

8- تعتبر المليشيات- مهما كثر الجدل حولها- فاعلاً سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وأمنيا وثقافياً، فهي تتميز بطبيعة الأدوار التي تقوم بها في المجتمعات، وهي أدوار تتوقف على طبيعة هذه المجتمعات وتكوينها. وفي مقابل ذلك فإن سيادة العمل الميلشياوي في أي مجتمع وبروز سطوته له تداعيات خطيرة على مجمل الحياة والجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها.

التوصيات: نظراً لخطورة الظاهرة والتشكيلات المليشياوية على أي مجتمع، يوصي الباحث في ختام هذه الدراسة بالآتي:

1- اعتماد استراتيجيات وطنية علمية وعملية تقوم على خطط مدروسة وممكنة تخدم ما يلي:

- احتواء المليشيات وإدماجها في مؤسسة الجيش الوطني وإعادة تأهيل وتدريب عناصرها بشكل ممنهج وتدريجي دون الالتجاء إلى مواجهتها والصدام المباشر أو غير المباشر معها.
- احتواء التداعيات والآثار السلبية للمليشيات عن طريق معرفة وتحليل أسباب ظهور المليشيات وانتشارها ووضع خطط مناسبة لمعالجة هذه الأسباب والقضاء عليها.

2- نشر الثقافة المدنية المناهضة لوجود المليشيات وتعميم هذه الثقافة في الأوساط الشعبية عن طريق:

- توظيف قنوات وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي وتوحيد خطابها الإعلامي في مواجهة الظاهرة المليشياوية وسبل معالجتها.
- تنظيم حملات شعبية دعائية تستهدف جمع السلاح والعمل على تفكيك المليشيات، ويمكن توظيف مؤسسات المجتمع المدني في اتجاه هذا الهدف.
- عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل وحلقات للنقاش علمية للتعريف بالظاهرة المليشياوية وخطورتها على المجتمع وسبل مواجهتها للخروج بتصورات علمية وعملية لمواجهة هذه الظاهرة وتوظيف نتائج هذه الفعاليات العلمية ووضعها أمام صانع القرار السياسي والأمني للاستفادة منها والاسترشاد بها في وضع الخطط الكفيلة والآليات المناسبة لمواجهة الظاهرة المليشياوية.

الهوامش والمراجع:

أولاً/ الوثائق:

- الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم المتعمدة عام 1989.
- الأمر رقم (91) الصادر عن السلطة المؤقتة في العراق لسنة 2014.
- البروتكول الأول لاتفاقيات جنيف عام 1977.
- الدستور الأمريكي، 1787.

ثانياً/ المراجع العربية:

- أدمام، شهرزاد(2014)، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، مجلة سياسيات عربية، العدد(8).
- آل يوسف، نوال موسى(2009)، الطبيعة السياسية والاجتماعية للمليشيات في العالم العربي: الجنجويد، والبيشمركة كحالتين للدراسة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية-غير منشورة، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
- خوالدة ، محمود عبد الله(2005)، علم نفس الإرهاب، عمان: دار الشروق.
- حور، عبد العالي(2017)، تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء المليشيات، بيروت: مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد(8).
- حمدي، بشير علي(2019)، العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للمليشيات والأمن الإقليمي، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
- الرويم، مشاري حمد(2015)، الفشل الإقليمي: بين القوى الخارجية والمجموعات المسلحة، مجلة سياسات عربية، العدد (12).
- الساعدي, محمد,(2015)، نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج المليشيات : العراق كنموذج للدراسة، بيروت: مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد(1).
- الصمادي، زياد(2009-2010)، حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي-جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.
- قشقوش، محمد(2014)، المليشيات غير النظامية بالمنطقة العربية، دورية اتجاهات الأحداث، مركز دراسات المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة.
- الكيالي، عبد الوهاب(1991)، موسوعة السياسة (الجزء2) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- مصيبح، لويزا(2017)،المفاهيم في العلوم الاجتماعية، في د. نادية سعيد عيشور (إعداد وإشراف)، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، قسنطينة- الجزائر: مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع.
- هوبز، توماس، اللفياثان (2011): الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، بيروت: دار الفارابي للنشر-أبوظبي: مشروع الكلمة.

ثالثاً/ المراجع الأجنبية:

- Chomsky, Noam, Failed States: The Abuse of Power and the Assault on Democracy, Holt Paperbacks (first published February 10th 2007.
- Don B,Kates,Jr, Handgun Prohibition and Original Meaning of the Second Amendment, Michigan Law Review,2012.
- Dowlut, Robert (1983), the Right to Arms: Does the Constitution or the Predilection of Judges Reign? Oklahoma Law Review,Vol (36).
- Duverger,Maurice,Political Partiers,London:Methuen&Co,1967.
- Greenwood, Colin (1972) Firearms Control a Study of Armed Crime and Firearms Control in England and Wales, London.
- Holmqvist,Caroline,(2005),Engaging Armed Non-State Actors in Post-Conflict Settings, in "Security Governance in Post-Conflict Reacebuilding",Alan Bryden,Heiner Hanggi,(DCAF Yearly Books),Geneva Center for Democratic Control of Armed Forces.

- Neil Hamilton, A militias in American: a reference handbook contemporary world issues,ABC-CLIO Oxford England 1996.
- Williams, Phil,(2008) Violent non State Actors And National and International security, Zurich-Switzerland: International Relations and security network.
- Usman A. Tar, (2005) The perverse manifestations of civil militias in Africa Evidence from Western Sudan: Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal, Vol (7), July. Available at; http://www.peacestudiesjournal.org.uk.

رابعاً/ المواقع الإليكترونية(ويب)

- سرور، نبيل، المؤسسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والانفتاح، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، https://www.politics-dz.com/).
- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي-إنجليزي)، موقع الكتب العربيةwww.kotobarabia.com
- المليشيات في أمريكا، موقع الجيش العربي، https://www.arab-army.com/
- Militias, available ; http://www.answers.com/topic/militia

سيكولوجية المدمن

د. حسين علي الغول أستاذ مساعد
بقسم علم النفس كلية التربية - جامعة الزيتونة

مقدمة:

تعتبر مشكلة الإدمان من أهم المشكلات التي تناولتها البحوث على المستوى العالمي و على المستوى العربي والمستوى المحلي، ومشكلة خصائص شخصية المتعاطي لم تنل الاهتمام الأكبر من خلال البحوث والدراسات التي أجريت على تعاطي المخدرات.

ويعالج البحث الحالي خصائص شخصية متعاطي الهيروين في ليبيا وقد بلغت عينة الدراسة (20) من المدمنين بالإضافة إلى (21) حالة من غير المدمنين تتراوح أعمارهم بين (22 – 35) سنة وجميعهم متعلمون ويتراوح تعليمهم بين الإلزامي والثانوي والجامعي ، وقد تم تطبيق اختبار الشخصية المتعدد الأوجه المعدل، الجزء الأول Miypi-2 المقنن على البيئة الليبية ، توصل البحث أنه توجد فروق جوهرية بين المدمنين وغير المدمنين في بعض متغيرات الصحة النفسية ، وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج البحوث في هذا المجال وتوجد فروق في بعض المتغيرات ولكنها غير دالة .

أهمية البحث :

إن السعادة من الغايات التي شغلت ذهن الإنسان منذ نشأته على ظهر الأرض ، ولعل الحكمة التي استمدتها البشرية من تعاقب الرسل والأنبياء عليهم السلام هي أن السعادة الأبدية لا يمكن تحقيقها (إلا في الجنة) فتنازل الإنسان عن هذا المطلب العسير محاولاً تحقيق قدر من السعادة النسبية محكوماً بحدود النواميس الطبيعية والبشرية ، وسعى الإنسان على مر العصور سعياً دؤوبا لتحقيق تلك السعادة النسبية من خلال فلاسفته وعلمائه ومؤلفيه كل يسعى في مجال تخصصه لتحقيق تلك السعادة ، إلا أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي جعل من العالم قرية صغيرة هيمنت على الإنسانية بمغرياته المادية وأنانيته ، جعل الكل يبحث عن هذه السعادة بوسائله الخاصة من خلال الطرق المتاحة لديه دون أي تقدير لعواقب تلك الوسائل والطرق ، و التي كان من بينها تعاطي المخدرات ظناً منه أنها ستجلب له السعادة المنشودة فأضحت المخدرات آفة من الآفات المتسعة الانتشار في عالمنا المعاصر ، وهي أشد فتكاً بالإنسان من الأوبئة الأخرى مما ينتج عن تعاطيها من أضرار صحية ، ونفسية ، واجتماعية ، وكذلك الأضرار الاقتصادية الناتجة عن ترويجها بالبيع والتعاطي ، مما جعل أغلب الدول تعطيها أولوية خاصة ، وتجعلها في قي مقدمة همومها .

ويرى إبراهيم نافع (1989: 8) إن قضية الإدمان تحركت من الصفوف الخلفية لقضايا مصر المصيرية... خلال السنوات الأخيرة...وبسرعة سباق الماراثون...لتحل المرتبة الثانية في حياتنا...بعد الزيادة السكانية...التي تحتل المركز الأول في سجل الهموم المصيرية بجدارة ، كما إن اضطراد تفشي ظاهرة الإدمان والاعتماد على العقاقير تظهر بوضوح على المستويين العربي والعالمي ، وهي ظاهرة ذات طابع وبائي Epidemiological (مدحت عبدالحميد أبو زيد : 1999 ، 19)

ومما زاد في انتشار هذه الآفة على مستوى العصابات التي تروجها وتتاجر، كما أنها لم تعد تميز بين دولة وأخرى أو بين مجتمع وآخر، فقد اتسع نطاق آفة المخدرات بدرجة أصبحت تشكل خطورة تهدد جميع الأقطار دون استثناء.

وحيث أصبحت مشكلة المخدرات تمثل أهم المشاكل الدولية فقد تزايد الاهتمام بها بدرجة أثارت انتباه مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية على اختلاف اهتماماتها كمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية الزراعية ، مما أدى إلى مواصلة النداءات إلى الأقطار المعنية داعيةً إياها لوضع الاستراتيجيات والخطط

الكفيلة بمكافحتها ، والحد من أخطارها على جميع الأصعدة والمستويات ، وتوقيع الاتفاقيات التي تنظم ذلك . (حسين فتح الباب ، سمير عياد : 1976 ، 5)

لقد انتشرت المخدرات بشكل مذهل في مختلف أرجاء العالم حيث جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة للأعوام (1983– 1984 – 1985) ما مفاده انتشار سوء استعمال المخدرات يتزايد العام تلو الآخر مهدداً بذلك أعداداً متزايداةً من الأشخاص مقوضاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي في كثير من بلاد العالم. (أحمد عكاشة : 2003 ، 11)

كما أن مواد التعاطي في العالم بعد الكحول هو الحشيش بأنواعه ، فهناك 141 مليون نسمة يتعاطون الحشيش ، ويليهم متعاطي الحبوب المنشطة مثل الأمفيتامين ويمثلون 30 مليون نسمة في العالم ويليهم متعاطو الكوكايين ويصل عددهم 13 مليون نسمة في العالم أما الهيروين فإن عدد من يتعاطون يفوق 8 ملايين نسمة . (المرجع السابق)

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي ظهرت فيها شبكة تعاطي الهيروين بصورة خطيرة ولأول مرة وذلك في عام (1913 – 1914) وخاصة في مدينة نيويورك ، حيث تبين من الإحصاءات أن 98 % من المدمنين يتعاطون الهيروين ، وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة التي ظهر فيها الهيروين أما الصين فتأتي في المرتبة الثالثة ، والتي أصبحت بعد ذلك مركز إنتاج الهيروين ، كما توجد بعض الدول التي تنتشر فيها المعامل لتحويل الأفيون إلى هيروين مثل سوريا وهونج كونج وإيران . (هناء أبو شهبة : 1990 ، 408)

وقد وصف تقرير الأمم المتحدة لعام 1985 مشكلة التعاطي بأنها من المفاسد الاجتماعية الهائلة التي تدمر حياة ملايين لا تحصى من البشر ، وتهدد بتقويض الكيان الإداري والاقتصادي لبعض دول العالم النامي. (حسن غانم: 1996، 2) وتقدر هيئة اليونسكو عدد مدمني الحشيش عام 1988 (40 مليون) نسمة، كما أن عدد مدمني الهيروين والأفيون بحوالي (20 مليون) نسمة، كما يقدر خبراء اليونسكو نسبة تعاطي المخدرات بـ 7% من سكان العالم، وتقدر منظمة الصحة العالمية إن 3 % من سكان العالم مبتلون بالإدمان الشديد. (إبراهيم نافع: 61،1989)

ويعتبر تعاطي الهيروين أشد فتكاً بالإنسان لما ينجم عنه من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية ، وزيادة الطلب على المستوى الدولي والإقليمي ، فقد أثبتت الإحصائيات إن هناك في الولايات المتحدة عدد (2 مليون) نسمة يتعاطون الهيروين والأفيون وفي أوروبا بلغ عدد مدمني الهيروين مليون نسمة ، والأفيون (5) ملايين نسمة ، وقد أشار تقرير الامم المتحدة لعام 1990 أن أعداد متعاطي الهيروين في كندا (1110) شخصاً بواسطة الحقن وفي المكسيك (2800) يتعاطون الهيروين، أما في آسيا والشرق الأقصى فقد ازدادت الحالة تدهوراً ففي العام 1988 أبلغت بنغلاديش عن ازدياد تعاطي الهيروين بصفة أساسية في الأعمار من (20– 40) سنة وفي ماليزيا بلغ عدد متعاطي الهيروين نحو (7207) أشخاص، أما في ميانمار فبلغ عدد متعاطي الهيروين (39112) شخصاً، أما في سنغافورة فقد بلغ عدد متعاطي الهيروين (9000) شخص ، وفي تايلاند ازداد عدد متعاطي الهيروين داخل الأعمار (26– 30) سنة ، وسجل (55051) مدمناً وفي هونج كونج وصل عدد متعاطي الهيروين (36382) شخصاً، وفي سويسرا بلغ عدد متعاطي الهيروين (17900) شخصاً ، وفي إيطاليا (200000) شخص، وفي استراليا بلغ عدد المتعاطين لمادة الهيروين (8000-16000) شخص يومياً، وفي أستراليا بلغ عدد متعاطي الهيروين 0.4% من عدد السكان الذين يبلغون من العمر 14 عاماً فما دون ، وتشير الدراسات إلى أن مشكلة متعاطي الهيروين تحتل مكانة بارزة وأولوية كبيرة تثقل كاهل الشعوب ، وأصبح وباء الإدمان وما يرتبط به من مخاطر ومشكلات صحية واجتماعية يتزايد بعد أن وصل في العقد الأخير إلى مستويات غير مشهودة ، فقد جاوز الإنتاج العالمي للأفيون خلال بعض سنوات العقد الأخير حدود 5000 طن ، ووصل عام 1999 إلى 5764 طن ولازالت الأوضاع في بعض دول آسيا تنذر بمزيد من الخطر ، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى تزايد مضبوطات الحشيش إلى

100000 طن وزيادة معامل بعض أنواع المخدرات من 500 معمل إلى أكثر من 800 معمل . (محي الدين الجمال : 2004 ، 5-6)

كما يشير تقرير الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات عام 2003 إلى أن الحشيش هو أكثر المواد استخداماً على مستوى العالم حيث وصل عدد المتعاطين 160 مليون شخصاً بالإضافة إلى أكثر من 8 ملايين شخص يتعاطون الأمبيس والإستازي على مستوى العالم، ويقدر عدد المدمنين على تعاطي الأفيون ومشتقاته حوالي 15 مليون شخص ، أما من يتعاطون الهيروين فبلغ عددهم 10 مليون شخص على مستوى العالم ، وقدر عدد الذين يدمنون نتيجة استخدامهم الأدوية حوالي 200 مليون شخص ، وهذه النسبة كما يقول التقرير تعادل 3.4 % من مجموع تعداد السكان على مستوى العالم (زين العابدين محمد رجب : 2004 ، 22)

مشكلة الدراسة

المتعاطون يعانون من بعض الاضطرابات النفسية وسوء التوافق والتكيف مع البيئة التي يعيشون فيها ، ومنهم من يتصفون بالعدوان ولا يلتزمون بالقيم الاجتماعية والأخلاقية للوصول إلى مآربهم (الباحث : 2002 ، 6) ، والمدمن بصفة عامة مهما اختلف انتمائه الاجتماعي والثقافي هو عبارة عن شخص غير عادي وغير سوي لم يستطع أن يتفاعل ويتكيف مع ظروف حياته الاجتماعية خاصة وأن المخدرات بدأت تنتشر بين كل الطبقات الاجتماعية والمهنية والعمرية المختلفة مما جعلها تشكل ظاهرة خطيرة تعصف بحياة المجتمع . (محمد يسري دعبس : 1994 ، 51)

فالإدمان مرض مستفحل ومميت ، فما أن يصاب به الشخص إلا وتزداد حدته يوماً بعد يوم ، ولا يقتصر دماره على الجسم فحسب بل يمتد أيضاً للحياة الاجتماعية والنفسية والروحية للمرء كما لا يفعله أى مرض آخر، فقد يتوقف المريض عن التعاطي ، إلا أن هذا لا يعني أنه قد شفي ، وإنما يعني أنه توقف فقط ، لأنه قد يعاود فعلته في أي وقت إذا وجد في نفس الموقف التي تعاطي فيها المادة النفسية ، لأنه لا يحظى بالعلاج النفسي والبدني والأخلاقي ، حتى يجد المدمن نفسه يعود للتعاطي مرة أخرى لأنه يعتقد أنه لا يستطيع الاستغناء عن العقار ، ويستطيع الاستغناء عن أي شيء آخر .

من هنا جاءت مشكلة الدراسة وتتلخص في محاولة معرفة خصائص شخصية عينة من مدمني الهيروين مقارنة بغير المدمنين.

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة في الآتي :

أولاً الأهمية النظرية :

1- الإدمان ظاهرة إنسانية عامة تمتد جذورها إلى عمق التاريخ الإنساني ولا تقتصر على مجتمع بعينه أو شريحة اجتماعية محددة وشأنها شأن العديد من الظواهر التي تتطلب الفهم والتفسير ومعرفة ديناميكياتها للحد من وجودها وانتشارها لخطورتها العامة .

2- التعاطي والإدمان ليس مشكلة فردية تقتصر على المدمن ذاته ، وإنما تمتد آثارها إلى عمق الحياة الاجتماعية ، ابتداء من أسرته وانتهاء بالمجتمع بكامله ، وهي ظاهرة فيها إشارات إلى مواقف بمسار حضارة الجنس البشري وتهديدات بانقراضه في الوقت الحالي. (يحى الشرقاوي : 1993، 11)

3- يعتبر تعاطي المخدرات والإدمان عليها العنصر الهام في الاصابة بفيروس (H.I.V) والمسبب لمرض فقدان المناعة الإيدز (AIDS) حيث تتزايد نسبة انتشاره لدى المدمنين عنه لدى العامة ، وقد أثبتت الدراسات الحديثة إن الاصابة بالإيدز تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتؤدي إلى حدوث خلل في العمليات المعرفية لفقدان الذاكرة القصير وعدم الثبات

الانفعالي وبما يحصل في الجهاز المركزي بالكامل. Beede , A,B, Miliman P. 84. 1992)

4- تتناول هذه الدراسة شريحة من المجتمع ألا وهي شريحة عينة من المدمنين على الهيروين وغير المدمنين.

5- تعد مشكلة التعاطي والإدمان تدمير للوجود البشري بدءاً بالمدمن من الناحية النفسية والفسيولوجية وانتهاءً بالناحية الاجتماعية بجميع أبعادها ، وكما يرى المحلل النفسي جابستيل Jabsttel إن الإدمان هو اغتصاب الذات الإنسانية والوجود معاً ، ويستنتج من هذا أن العامل المشترك بين جميع أنواع الادمان هو تلك الرغبة في إفناء الذات. (محمد أحمد النابلسي : 1991 ، 25)

الأهمية التطبيقية

1- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في مؤسسات التأهيل الاجتماعي وكذلك مراكز علاج المدمنين والمتعاطين من خلال معرفة أهم الاضطرابات التي يعاني منها مدمنو الهيروين و ذلك بقصد الأخذ بأيديهم نحو جادة الطريق و السواء النفسي والخروج من دائرة الإدمان و التعاطي وإعادتهم إلى نسيج المجتمع ومؤسساته وجماعاته المختلفة التي انسلخ عنها كالأسرة والمدرسة وجماعة العمل والخبرات المختلفة .

2- من خلال ما تكشف عنه نتائج الدراسة يمكن إعادة التخطيط لتحديد مستويات المكافحة سواء كان ذلك على مستوى العرض أو مستوى الطلب.

أهداف الدراسة

1- التعرف على أهم الاضطرابات النفسية التي يعاني منها مدمنو الهيروين مقارنة بغير المدمنين.

2- اختبار مدى فاعلية بعض المقاييس النفسية المطبقة على البيئة الليبية ومعرفة مدى فاعليتها في تحديد الاضطرابات النفسية لدى متعاطي المخدرات وغير المتعاطين .

مصطلحات الدراسة

1- **المخدر** Narcotic **:** هو كل مادة طبيعية أو صناعية تدخل جسم الانسان متعاطي المخدرات إما عن طريق البلع أو الاستنشاق أو الحقن ، وتؤثر عليه فتغير إحساسه وبعض وظائفه البيولوجية والفسيولوجية وينتج تكرار استخدام هذه المادة نتائج خطيرة على الصحة الجسدية ، والعقلية- وتأثير مؤدي علي البيئة والمجتمع وقد يؤدي تكرار الاستعمال إلى الاعتماد عليها ، وعند التوقف يتعرض لأعراض الانسحاب.

2- **التعاطي Abuse :** هو قيام الفرد بإدخال عقار أو مجموعة عقاقير إلى جسمه سواء عن طريق الفم أو الحقن أو الاستنشاق تؤثر في الجسم ويعاقب عليها القانون، ودون تصريح طبي بالاستخدام، وقد يكون التعاطي سلوكاً عرضياً أو تعوداً، وقد يكون مزمناً أو غير مزمن.

3- **الإدمان Addiction :** تعرف منظمة الصحة العالمية الإدمان بأنه : حالة نفسية وأحياناً عضوية ناتجة عن تفاعل الكائن الحي مع العقار ، ومن خصائصه استجابات وأنماط سلوكية مختلفة ، تشمل دائماً الرغبة الملحة في تعاطي المخدرات (العقار) بصورة متصلة أو دورية للشعور بالآثار النفسية أو لتجنب الآثار المزعجة التي تنجم عن عدم تناوله ، وقد يدمن المتعاط أكثر من مادة واحدة . (مصطفى كارة : 1995 ، 66)

4- **المدمن Addict :** هو ذلك الشخص الذي يتعاطى مادة نفسية أو مواد نفسية دون وصفة طبية لدرجة أن يكشف عن انشغاله الشديد بالتعاطي ، كما يكشف عن عجزه أو رفضه للانقطاع أو لتعديل تعاطيه، وكثيراً ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن

التعاطي ، وتصبح حياته تحت سيطرة التعاطي إلى درجة استبعاده أي نشاط آخر . (الباحث : 2011 ، 100)

5- المورفين Morphine : عبارة عن بودرة بيضاء لا رائحة لها متبلورة ، مرة المذاق ، تذوب في الماء ، وقد سميت هذه البودرة بالهيروين مشتقة من الكلمة الألمانية Heroic بمعنى بطولي

الإطار النظري

الهيروين : اسمه العلمي هو ديستيل المورفين أو الديماورفين Dehy stilmorphine أمكن تخليقه معملياً سنة 1989 (مصطفى سويف : 1996 ، 38): وهو أحد مشتقات المورفين وينتمي إلى فئة (المثبطات) النصف تخليقية ، فالهيروين عبارة عن بودرة بيضاء لا رائحة لها متبلورة ، مرة المذاق تذوب في الماء وقد سميت هذه البودرة بالهيروين مشتقة من الكلمة الألمانية Heroisch بمعنى بطولي ولم يكتشف الأطباء أن الهيروين أسرع وأقوى في إدمانه من المورفين إلا بعد اثنتي عشر سنة من استعماله ، وأن أربعة مليجرامات من الهيروين تساوي في تأثيرها عشرة جرامات من المورفين ، كما أن الجرعة المتوسطة للمدمن عادة ما تساوي أربعة من المليون من وزن الجسم إلا أن تأثيرها فوق الاحتمال ، وعند تعاطي الهيروين فإن الجسم يحوله إلى مورفين ، والمورفين هو المسئول عن التأثيرات الفارماكولوجية للهيروين (W.H.O 1975) : (عفاف عبدالمنعم : 2003 ، 60)

ويتصف مدمنو الهيروين أنهم يعانون من عجز نفسي أو شخصي ، والإحباط ومصابون بالبارنويا ، إتكاليون، متمردون ، يهربون من الواقع ، سيكوباتيون ، عدوانيون ، وتكمن خطورة الهيروين من خلال العمليات الكيميائية البسيطة التي تخصصت في إجرائها (غالباً) بعض العصابات الدولية في معاملها السرية مما يدخل عليها شوائب عديدة تغير لونها من الأبيض الناصع إلى درجات أخرى تصل إلى اللون البني ، ويزيد من خطورته ما يضاف إليه من مواد أخرى فعالة مثل الكيني والكافيين وغيرها بغرض زيادة حجمه واستهدافاً للكسب المادي الحرام ، فتزداد قوة تأثيره وخطورته البالغة على المتعاطي، ومن خصائصه تأثيره الفوري بعد أخذ الجرعة منه بحيث يشعر المتعاطي بالغبطة والسعادة أو إلى حد يشبه هذه الخطورة البالغة التي يتعرض لها، ويتعاطى الهيروين إما بالحقن في الوريد تحت الجلد ، وقد يتعاطى عن طريق الاستنشاق ويؤدي الانقطاع عن تعاطيه إلى أعراض تماثل الانقطاع عن تناول الأفيون و المورفين ، ولكن على نحو أقوى وأخطر. (الصندوق الوطني لمكافحة وعلاج الإدمان: 2001 ، 29)

وتعتبر تركيا والمثلث الجنوب الشرقي لآسيا والمكسيك المصادر العالمية لتجارة الهيروين ، حيث تنمو شجرة الخشخاش في أواسط وغرب تركيا ويتم تهريب جزء من هذا الإنتاج إلى سوريا، حيث يتم تحويل الأفيون إلى مورفين بهدف الاقلال من كميته وتهريب المورفين بعد ذلك إلى مختبرات أو مصانع الهيروين في جنوب فرنسا أو عبر أوروبا.

أما بالنسبة للمثلث الذهبي الذي يضم مناطق من شرق بروما وشمال لاوس وتايلاند فهي من أكثر المناطق انتاجاً للأفيون ، حيث يقدر انتاجها إلى بحوالي 600 إلى 750 طن في العالم ، ويستهلك المواطنون جزءاً من هذا الانتاج أما الباقي فيحول إلى ما يسمى بالهيروين الآسيوي ، كما يتم تهريب جزء من هذا الأفيون إلى مدن مثل بانكوك وهونج كونج حيث يجري تحويله إلى الهيروين الآسيوي أو إلى هيروين أبيض يستخدم في أوروبا والولايات المتحدة ، والهيروين غير مسموح باستخدامه طبياً في الولايات المتحدة الأمريكية وخمس دول أخرى، إلا أن فرنسا و إيطاليا وإنجلترا يستخدمونه في الأغراض الطبية (فاروق سيد عبدالسلام :31،1977)

هناك نوع جديد من الهيروين يستورد من إيران يسمى Persian وهو أقوى من الهيروين العادي إذ تصل درجة نقائه إلى 92 % مقابل الهيروين العادي الذي يباع في الشوارع ولا تتعدى درجة نقائه ما بين 2 % إلى 4 % نتيجة خلطه بمواد ووسائط أخرى مثل القهوة الفورية لإعطائه لوناً بنياً نسبياً ومظهراً مماثلاً للهيروين الإيراني والذي يتم تناوله عن طريق

التدخين أو الشم أكثر من تناوله عن طريق الحقن ، ويؤدي استخدامه بهذه الطريقة إلى مخاطر الإصابة بالالتهاب الرئوي ويؤدي إلى الإدمان بشكل أسرع ، وأعراض الانسحاب منه أكثر حده من الهيروين العادي (عبدالله عكوم: 1994، 76) وأنواع الهيروين باختلاف الطرق الكيميائية التي يستخرج بها من قاعدة المورفين ومن أهم أنواعه :

1- **الهيروين الأحمر** : وينتج بطريقة لا تتضمن تنقيته من الشوائب ويتكون من قطع صلبة كبيرة يغلب عليها رائحة الخل القوية الذي استخدم في تحضيره .
2- **الهيروين رقم (2)** : وهو قاعدة الهيروين الجافة لأن المادة تكون صلبة ويمكن تحويلها إلى مسحوق بتفتيتها بين الأصابع ويتراوح لونها بين البني والرمادي الشاحب .
3- **الهيروين رقم (3)** : يوجد على شكل حبيبات وقد يدق على شكل مسحوق تتراوح ألوانه بين البني الفاتح والفاقع ، والكافيين وهو المخفف الرئيسي الذي يضاف إلى قاعدة الهيروين ، و تتراوح درجة الهيروين بين 25 % إلى 45 % من داي أسيتايل المورفين ، وقد يخلط المسحوق بمواد أخرى مثل الكافيين ويطلق على هذا النوع من الهيروين أسماء عامية مثل حجارة هونج كونج .
4- **الهيروين رقم (4)** : مسحوق (دقيق) أبيض نقي بدرجة كبيرة لا يحتوي عادة إلا على القليل من الشوائب عند بيعه لتجار المخدرات ، ولكنه غالباً ما يخفف بدرجة كبيرة بإضافة مواد أخرى مثل اللاكتوز ، وذلك عند بيعه للمعتمدين أو بصفة عامة يقوم أغلب تجار المخدرات بخلط الهيروين بمواد كثيرة مثل السكر واللينين ، كما تم اكتشاف إضافة مسحوق جماجم بشرية للهيروين في مصر بالإضافة إلى مادة سيافور البوتاسيوم شديد السمية والتي تتسبب في العديد من حالات الوفاة ، وتعتبر مشكلة غش الهيروين ذات خطورة صحية كبيرة حيث أن هذه المواد غير معقمة وبعضها سام جداً . (وفيق صفوت مختار: 2005، 57)

نشأة الإدمان

أصبحت مشكلة الإدمان واضحة بين الخمسينيات من القرن الماضي (وثائق منظمة الصحة العالمية) وقد عرفته منظمة الصحة العالمية : بأنه رغبة المدمن للاستمرار في تعاطي العقار مع ميل لزيادة الجرعة مما يسبب اعتماداً نفسياً وجسمياً كما يؤثر بوجه عام على الفرد والمجتمع (منظمة الصحة العالمية W.H.O 1965)

وتشير الاحصائيات العالمية إلى ارتفاع نسبة التعاطي وضحايا هذه العقاقير ، وهناك العديد من التفسيرات لاستخدام العقاقير وسوء استخدامها، ويرى بعض الأنتروبولوجيين أن جميع المجتمعات تستخدم العقاقير لتوقظ حالتها العقلية ، والآن أصبح استخدام هذه العقاقير بقصد الهروب من ضغوط الحياة اليومية ولزيادة الاستمتاع . (سلوى عبدالباقي : 1992 ، 76)

المواد المخدرة كالأفيون والحشيش وربما مواد أخرى لم تكن معروفة ، وقد عرفت قديماً واستعملت وكان استعمالها مقتصراً على تخفيض الألم، أو لصنع الحبال وما شابه ذلك ، مما يعني أن المجتمع البدائي قد عرف هذه المواد عن طريق الصدفة فشعر بتأثيرها على الحاجات التي كان يبحث عنها لتخفيف آلامه ولتمنحه الراحة ، ولكن معرفته مهما كانت بشكلها النباتي و طرق استعمالها بدائياً كمضغ الأوراق ، فيما لا تعطي أثراً قوياً كما هو الحال الآن ، وبذلك لم تكن لهذه المجتمعات البدائية مشكلة في تعاطيها للمخدر الذي استعمل لأغراض طبية ، كما أن نسبة التخدير فيها خفيفة لا تؤدي إلى التعلق النفسي والجسدي أي الإدمان ، حتى أنهم كانوا يعتبرونها رمزاً للقداسة ووسيلة تقربهم من الآلهة ، إذ أنها دخلت في طقوسهم الدينية وحفلاتهم الكهنوتية ، وكانت لها غاية سامية وشريفة حيث التجأوا إليها طلباً للراحة والهدوء ، ولكن الدوافع المحرضة للإقبال على تعاطيها لم تكن موجودة ، فمجتمعهم بدائي بسيط غير معقد وهم ليسوا بحاجة إلى للهرب من واقعهم إلى واقع أخر غير موجود ، إن السلوك الانساني ليس بالسلوك البسيط الذي يمكن تفسيره بدوره إلى عامل واحد أو مجموعة من عوامل الأولية ، بل هو سلوك معقد ومرتبط بالعديد من العوامل البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية والبيئية ،

وهذه العوامل وغيرها تتضافر معاً وتؤدي إلى إحداث سلوك التعاطي أو (الإدمان) ، فتخلى الإنسان عن تفاعله مع الواقع واتخذ طريق تدمير الذات أو الانتحار الجزئي ، واختيار حالة الغياب عن واقعه بالانغماس في التعاطي ، ويتفق المؤلفون والمنظرون في مجال التعاطي أو الإدمان ، على أن إدمان مادة هو عملية معقدة تتمثل في التفاعل الدائم بين الفرد والعقار والبيئة بحيث لا يمكن النظر إلى هذه العوامل منفردة . (حسين فايد ب ت 127)

ويشير فان دانيكين Van Daniken 1971 إلى أن الإدمان هو الحلقة النهائية في سلسلة متصلة مبتدءاً بمرحلة الاحتكاك بالعقار والعلم بوجوده ثم التجريب ثم الافراط في الاستخدام .

ويذهب سبيتز وروكسان (Spitz & Rocsan 1987) على أن هناك ثلاث عوامل بيئية تتهم في بداية تعاطي العقاقير لأغراض غير طبية والتي يمكن بدورها أن تؤدي إلى الاعتماد النفسي وهذه العوامل هي :

1- الفرد : ويشمل الاستعداد الشخصي والاستعداد الوراثي (البيوكيميائي) .
2- العقار : ويشمل (عادات الفرد) وطريقة التوجيه.
3- البيئة : وتشمل (العوامل الثقافية والعوامل الأسرية) . (حسين فايد ب ت :128)

ويذكر مارليت وآخرون أن التحول من أنماط الشرب إلى أنماط الشرب المنحرف هو عامل هام في عملية الإدمان أو التعاطي ، والعوامل التي يمكن تضمينها من هذه العملية هي :

1- التأثيرات الفارماكولوجية للعقار .
2- الوضع السيكولوجي للفرد المستخدم للعقار ويشمل (الوظيفة الشخصية، والاتجاهات، والحالات المزاجية، والتوقعات الخاصة بتأثر العقار على والوظيفة الجسمية، والمشاعر، والتفكير، والسلوك).
3- النظام المعقد للتأثير الجسمي , الاجتماعي ، والذي يشتمل على الموقف الذي استعمل فيه العقار (Morlatt , GA.etal :1988 , pp 241 -252) .

إن خبرة التعاطي تتشابك فيها عدة فئات من العوامل : يتعلق بعضها بالشخص المتعاطي نفسه ، وأخرى تتعلق بالمادة النفسية المتعاطاه ، وثالثة تتعلق بالظروف البيئية المحيطة بالمتعاطي وما يتعاطاه ، بحيث يندرج تحت الفئة الأولى من العوامل المتعلقة بشخص المتعاطي عاملان رئيسيان هما :

العوامل الوراثية (ويقترن بها عادة المؤثرات البيولوجية) Biological Markers ثم العوامل النفسية وتندرج تحت الفئة الثانية (الخاصة بالمادة النفسية المتعاطاة) ثلاثة عوامل هي : توفر المادة Buailobility والثمن وقواعد التعامل بشأنها ، وتصنف تحت الفئة الثالثة مجموعة العوامل الاجتماعية بالمعنى الواسع لمصطلح " الاجتماعية " بما في ذلك الإطار الحضاري ، والآليات الاجتماعية ، والأسرية ، والأقران ، وكل ما يسمى بالدعامات الثانوية ، أي عناصر المواقف الاجتماعية– التي ارتبطت بشكل ما بخبرات التعاطي التي خاضها الشخص ، ومن ثم أصبحت ميزات يدفعه حضورها إلى مزيد من التعاطي ، أو التلهف على التعاطي (Amif & westermeyer , 1988 p. 8.) في (مصطفى سويف: 1996 ،66)

دراسات سابقة

1- دراسة فاروق عبد السلام (1997) بعنوان " دراسة نفسية اجتماعية لبعض المتغيرات المرتبطة بالإدمان " تكونت عينة الدراسة من (42) مدمناً للأفيون للعلاج الداخلي بمصحة الأمراض النفسية الخانكة ، وكان متوسط أعمارهم 46 سنة ، ومعظمهم من المتزوجين واستخدم الأدوات التالية : استمارة المقابلة لدراسة المتغيرات النفسية والاجتماعية لمدمن الأفيون، اختبار تفهم الموضوع ، استفتاء ماسلو ، اختبار الذكاء المصور ، اختبار الشخصية المتعدد الأوجه ، جلسات المناقشة الجماعية ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أولاً تفسير النتائج على ضوء فروض الدراسة :

1- إن المدمنين يعانون من شعور بعدم الأمن والطمأنينة الانفعالية ، وقد وجد أن نمط الشخصية قد تبدو مختلفة من حالة إلى أخرى إذ بدأت بعض الحالات أكثر عصابية ، وأخرى أكثر ميلاً إلى الدهان أو أكثر ميلاً للانحراف السيكوباتي ، إلا أنها جميعاً اشتركت في كونها تفتقر إلى الطمأنينة النفسية .

2- تبين أن المدمنين ينتمون بعامة إلى مستويات دنيا من الذكاء، فتراوحت نسبة الذكاء الخاصة بهم ما بين (77، 79) وكان معظمهم يعمل في مهن يدوية غير فنية دنيا.

3- إن التراكم المستمر للمشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن مداومته للإدمان وزيادة مرضية الأنا عنده تجعله يدرك المستقبل بصورة سلبية مضطربة ، فالمستقبل بالنسبة له مزيداً من المشكلات المختلفة (اقتصادية ، اجتماعية ، نفسية ، قانونية) أما اتجاهاته السلبية اللا توافقية حيال الأب فهي تجسيد لمواقفه نحو السلطة عموماً ، إذ أن بنيانه الشخصي قائم على العداء والكراهية للأب تجعله في حالة عداء للسلطة عموماً.

4- إن أهم الحاجات لدى المدمن هي الحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الاعتماد على الغير، الحاجة إلى النجاح

5- البيئة لديه من نوع البيئة غير المتوافقة العدائية .

6- إن شخصية الأب عنده تتسم بأنها عدوانية متسلطة مع توفر مستمر للعقاب من قبل الأب.

7- إن مشاعر المدمن تتميز بثنائية المشاعر " الحب والكراهية معاً ".

8- إن أهم صراعاته هي صراعات متعلقة بالامتلاك ثم تلك التي بين النجاح وبين تحقق اللذة.

9- إن العقاب عنده شديد القسوة، ويميل إلى التذبذب بين العدل والظلم.

10- إن أهم مصادر التلف عنده هي الفقر ثم فقدان القدوة الحسية ، فالحاجة إلى الأمن والاعتماد على الغير مع تصور البيئة أنها غير متوافقة ومعادية إنما تعكس مشاعر الحرمان الواسع التي خبرها في طفولته ، بحيث أصبح في تعطش دائم إلى الأمن ، وفي إحساس مستمر بأن البيئة حوله من النوع المهدد الخطر .

11- بينت الدراسة أن 69 % من المدمنين قرروا أن المتزوجين يستخدمون الأفيون لأسباب جنسية.

12- إن مرات التعاطي الأولى تحقق للمدمن نشوة إيجابية بينما آخر مرة تعطي تحقيق نشوة سلبية ، وهذا راجع للأسباب التالية :

أ- تغيرات فسيولوجية في الجسم ناتجة عن التعاطي المتكرر للأفيون .

ب- زيادة المرضية السيكولوجية نتيجة الاستمرار المزمن في الإدمان .

ج- تراكم المشكلات الاجتماعية والأسرية للمدمن.

د- التغيرات الفسيولوجية العادية المصاحبة لتقدم السن .

ثانياً : أما بالنسبة لديناميات الشخصية لدى المدمن من منظور نفسي اجتماعي وتشمل :

1- عوامل سيكولوجية.

أ- ضعف الأنا .

ب- استخدام أسلوب الانسحاب لمواجهة المواقف .

ت- تعطل النمو النرجسي لدى المدمن .

ث- شيوع السمات النفسية المرضية وأظهر عدم الأمن الانفعالي والاكتئاب والانحراف السيكوباتي .

ج- ميل إلى عقاب الذات وتدميرها.

2- عوامل اجتماعية

تتحدد في انتمائهم إلى الطبقة الدنيا مع ممارستهم لأعمال يدوية غير فنية تدر عليهم دخول ضئيلة وتميل أسرهم إلى كبر الحجم ، كما أنهم يقطنون في مناطق تتميز بالازدحام السكني عموماً ، كما أن أغلبهم أقروا أنهم من أسر كانت تشيع فيها الخلافات العائلية .

2- دراسة محمد رمضان (1997) دراسة مقارنة بين مدمني الهيروين والكحول وغير المدمنين في الاكتئاب والهستيريا والسيكوباتية والفصام .

يسعى الباحث للمقارنة بين مدمني الهيروين ومدمني الخمور من حيث البناء النفسي عند كل منهما ، والأثر الطبي والنفسي من ناحية أخرى ، فتدمير كلا العقارين فيما يتعلق بالجسم يظهر في تلف الجهاز العصبي والمخ والكبد ، أما التدمير السيكولوجي إنما يظهر في اضطرابات الوحدة الجدلية في علاقة الإنسان بالعالم .

وقد استخدم الباحث عدة مقاييس نفسية من مقياس الشخصية المتعدد الأوجه ، ومنها مقياس الشخصية المتعدد الأوجه ، ومنها مقياس الكذب ، ومقياس الهستيريا ، ومقياس الانحراف السيكوباتي، وعدة مقاييس أخرى، وطبقت هذه المقاييس على عينة تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات ، الأولى من مدمني الهيروين وبلغ عددهم (28) مدمناً من مركز علاج الادمان ، والمجموعة الثانية من مدمني الكحول وبلغ عددهم (30) مدمناً من مركز علاج الإدمان ، والمجموعة الثالثة من غير المدمنين وبلغ عددهم (30) شخصاً ، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن الإدمان يؤثر على شخصية المدمن ، ويعمل على تدهور حالته النفسية والعقلية و الجسمية وتبين أن مدمني الكحوليات والهيروين يتميزون بدرجة مرتفعة من الاكتئاب والانحراف السيكوباتي والفصام والهستيريا مقارنة بغير المدمنين ، وأن علاقاتهم بالمحيطين بهم تتدهور وقد تنعدم مع كثرة التعاطي والوصول إلى درجة الإدمان .

3- دراسة حسين كامل المكاوي وآخرون (2001) بعنوان تأثير تعاطي الهيروين على القياسات الحسية وكفاءة الأداء البدني .

وتهدف الدراسة إلى معرفة تأثير تعاطي الهيروين على كفاءة الأداء وقدرة الجسم على العمل ، وذلك عن طريق قياس القدرات الهوائية واللا هوائية من خلال أداء عملي عضلي ، وكذلك عن طريق بعض القياسات الأنتروميترية، وتكونت عينة الدراسة من (70) متعاطياً للهيروين (25 مضى عليهم في المستشفى أسبوع ، و12 حالة مضى عليهم أربعة أسابيع) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن تعاطي الهيروين له تأثير سلبي على القوة العضلية الكلية للمتعاطي ، وأن هذا التأثير السلبي يزداد بزيادة الجرعة ومدة التعاطي ، وكذلك ينبئ أن تعاطي الهيروين له تأثير سلبي على معدل استهلاك الاكسجين ، ولكن هذا التأثير يزداد بزيادة كمية الهيروين أو مدة التعاطي ، وأن الانقطاع عن تناول المخدر يؤدي إلى تحسن القوة العضلية الكلية ، ولكن على الرغم من هذا التحسن فإن القوة العضلية الكلية تعود إلى المعدل الطبيعي ، كما أن تأثير طول فترة الامتناع عن التعاطي على مستوى القوى العضلية واستهلاك الاكسجين تبين أنه هناك زيادة ملحوظة في وزن الجسم ، وكذلك زيادة القوة العضلية لعدد (7) حالات من أصل (8) حالات تمت متابعتها ، كما اتضح أن معدل استهلاك الاكسجين قد زاد بعدد (6) حالات من أصل (8) حالات تمت متابعتها ولم تحدث زيادة في معدل استهلاك الاكسجين لحالتين .

4- دراسة هناء أبو شهبة (1990- ب) وعنوانها علاقة الذكاء والسماء المرضية وإدمان الهيروين .

تكونت عينة الدراسة من (60) مدمناً للهيروين من أحد المستشفيات المتخصصة بعلاج الادمان وتمت مضاهاتهم بعينة من غير المدمنين مستخدماً قياس وكسلر بليفو لذكاء الراشدين والمراهقين ، بمقياسه اللفظي والعملي مع حساب نسبة التدهور العقلي ، وحساب نسبة الدلالات الإكلينيكية للذكاء، كما استخدمت اختبار مينسوتا المتعدد الأوجه للشخصية كاملاً مع رسم

البروفايلات لكل مجموعة لمقارنة دلالتها الإكلينيكية ، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين مدمن الهيروين وغير المدمن في الأعراض العصابية والدهانية وشيوع الانحراف السيكوباتي ، والانطواء الإجمالي بين المدمنين وكذلك وجدت فروق جوهرية بين مدمني الهيروين وغير المدمنين في نسبة الذكاء اللفظي والعملي والكلي لصالح غير المدمنين وهي نسبة الدلالات الإكلينيكية ، ونسبة التدهور لصالح المدمين.

5- دراسة باول موهونغ وآخرون (Paul O'Mohong, et, al:1984) وعنوانها خصائص الشخصية لمدمني الهيروين المسجونين.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل هناك عوامل شخصية يتميز بها مدمنو الهيروين المسجونون عند مقارنتهم بمجموعة من غير المدمنين، ومجموعة أخرى من غير المدمنين المسجونين ؟

والمتغيرات السيكولوجية التي تمت دراستها : تقدير الذات ، ومركز التحكم ، والميل إلى خداع الذات ، والميل إلى خداع الآخرين . وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مجموعات ، الأولى سجناء مدمنون ، والثانية من السجناء غير المدمنين ، والثالثة مجموعة من الذكور غير المدمنين من خارج السجن ومطابقته من حيث السن في المدى العمري بين (17–21) سنة ضمت كل مجموعة (20) من مدمني الهيروين ، وفي موعد المقابلة كان المبحثون قد تخلصوا من المخدر بالميتادون (علاج بديل للهيروين) ، واستخدم الباحثون الأدوات التالية : الصورة الأصلية لمقياس Rotter وجهة الضبط ، واستبيان خداع الذات ، واستبيان خداع الآخرين ، ومقياس روبزغ لتقدير الذات وتمت دراسة الفروق بين المجموعات في المقاييس الأربعة عن طريق تحليل التبيان وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- حققت مجموعة المدمنين وغير المدمنين من السجناء درجات أقل من المجموعة خارج السجن في تقدير الذات .
2- خداع الآخرين لدى المجموعة المدمنة وغير المدمنة من السجناء أقل من المجموعة خارج السجن .
3- كانت الدرجات منخفضة ومتشابهة لكل من المدمنين وغير المدمنين من السجن.

6- دراسة كلارك (Clark , H 2002) " وعنوانها تخطي الفجوة الموجودة بيم الممارسات الفعلية لسوء استخدام المواد المخدرة والبحوث العلمية في هذا المجال : المبادرة القومية للخطط العلاجية للإدمان "

وقد بدأت هذه الدراسة بالإشارة إلى الآثار السلبية لتعاطي المواد المخدرة والكحوليات على الفرد والمجتمع معاً من انتشار المشاكل النفسية والصحية وارتفاع معدلات الجريمة وحوادث السيارات وتدهور الانتاج ، مما يشير إلى أهمية تقدير العلاج المناسب لهذه الفئة من المدمنين ، وأكدت الدراسة على أهمية تبيين البرامج والاستراتيجيات العلاجية التي أثبتت فعاليتها ونجاحها في علاج مشاكل المدمنين ، ورغم التأكيد على أهمية الاستعانة بنتائج البحوث العلمية و البرامج الارشادية في هذا المجال ، إلا أن الدراسة أكدت وجود تأثير واضح ودال للخلفيات الثقافية والاجتماعية والفروق اللغوية الموجودة بين عينات الدراسة التي أجريت عليها تلك البحوث ، وطبقت عليها البرامج الإرشادية وتتخطى هذه الفجوة تم وضع خطة قومية للمبادرة العلاجية ، وعلى مدى عامين كاملين للاستماع إلى نتائج البحوث التي أجريت على قطاعات متعدد في مجال البرامج العلاجية لإدمان المخدرات والكحوليات مما أدى إلى تجمع الجهود البحثية التي أجريت في هذا الميدان من خلال برنامج علاجي موحد يهدف إلى حفز وتنمية البرامج المجتمعية لعلاج الإدمان، والقائمة على أسس علمية سليمة ، وتقييم تلك البرامج والكشف عن فاعليتها ومدى قدرتها على اشباع احتياجات المجتمعات المحلية وتوفير العلاج النفسي و الصحي لأبنائها .

7- دراسة يوث فيليب (yuck, Philip, p2002) بعنوان " العلاقة بين العوامل الشخصية ونوع المخدر لدى المدمنين المراهقين " .

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العوامل الشخصية بين المدمنين من المراهقين الملتحقين ببرنامج علاجي إرشادي لعلاج الإدمان وسوء استخدام المواد المخدرة ، و تكونت عينة الدراسة من (410)من المدمنين من الجنسين الذين طبق عليهم اختبار الشخصية المتعدد الأوجه والذين تم تقسيمهم إلى ثماني مجموعات طبقاً لنوع المخدر الذي يتعاطونه بدءاً بمجموعتي الهيروين والكوكايين اللتين اعتبرتا من أسوء أنواع الإدمان وأكثرهما خطراً ، و انتهاءً بمجموعتي الأرجوان والكحول التي اعتبرتا أخف مجموعات الإدمان وأقلهما خطراً ، وتم تحديد نمط العوامل الشخصية الخاصة بكل مجموعة من المدمنين ، كما تمت مقارنة تلك الأنماط بنتائج البحوث السابقة ، وقد أظهرت النتائج معاناة المدمنين من عدد كبير من المشاكل النفسية الخطيرة مثل: الاكتئاب ، انخفاض مستوى الثقة ،بالنفس وتقدير الذات لديهم ، وكذلك المعاناة من قدر كبير من اضطراب تكوين الهوية , كما أظهرت النتائج ، أيضاً وجود تأثيرات دالة النوع الجنسي (ذكور وإناث) على السمات والخصائص النفسية الخاصة بالمدمنين ، حيث كانت الإناث أكثر معاناة من الاكتئاب.

كما أظهرت النتائج أيضاً أن عينات المدمنات الإناث ومدمني المواد الأكثر خطورة كانوا من أكثر المجموعات التي استفادت من البرامج العلاجية المختلفة المقدمة لهم لعلاج الادمان وما يرتبط به من مشاكل لأعراض مرضية صحية نفسية .

تعقيب على الدراسات السابقة

كان الهدف من عرض هذا الكم المحدود من الدراسات السابقة هو الاطلاع على البحوث العربية والعالمية التي أجريت على الإدمان على المخدرات بصورة عامة وعلى الهيروين بصورة خاصة ، ويلاحظ من هذا العرض توفر البحوث العلمية التي تناولت الإدمان من حيث التعاطي والعلاج ، وفيما يتعلق بشخصية المدمن فقد أكدت البحوث على أن المدمن لديه اضطراب في شخصيته ، ولديه انحراف سيكوباتي ، وينتمون إلى مستويات متدنية من الذكاء ، كما أنهم يدركون المستقبل بصورة سلبية مضطربة ، وأنهم في حاجة إلى الأمن وفي حاجة إلى الاعتماد على الغير، كما أنهم لديهم مشاعر ثنائية نحو الأم ، بينما شخصية الأب لديهم تتسم بالعدوانية المتسلطة ، كما بينت الدراسات السابقة أن أكثر المتزوجين يستخدمون الأفيون لأسباب جنسية ، وأن تعاطي الهيروين له تأثير سلبي على القوى العقلية الكلية للمتعاطي وهذا التأثير يزداد بزيادة التعاطي ، كما تعاطي الهيروين له تأثير سلبي على معدل استهلاك الأكسجين وهذا التأثير يزداد بزيادة كمية الهيروين المتعاطى.

فروض الدراسة

1- هناك فروق جوهرية في خصائص شخصية مدمن الهيروين وغير المدمن.
2- يوجد على الأقل بعض المدمنين لا تختلف خصائص شخصيتهم عن خصائص غير المدمنين.
3- يرجع الإدمان إلى عوامل اجتماعية، أو نفسية، أو لمجرد الصدفة.

منهج الدراسة وإجراءاتها

1- منهج الدراسة :

تصنف هذه الدراسة في فئة الدراسات الوصفية ، فهي تهدف إلى الكشف عن خصائص عينة من مدمني الهيروين وذلك من خلال استخدام عينات مجموعة تجريبية تعاطت الهيروين لمدة سنتين على الأقل ومجموعة ضابطة من غير المدمنين بنفس مواصفات العينة التجريبية .

2- عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين ، الأولى (20) حالة من المدمنين المودعين بسجون قوة الردع الخاصة بقاعدة معيتيقة وممن يتعاطون عقار الهيروين حسب إفادات إدارة السجن تترامح

أعمارهم ما بين (22 ، 35) سنة وتعليمهم يتراوح بين المتوسط والجامعي ، وتم اختيار عينة ضابطة تتكون من (21) حالة بنفس مواصفات العينة التجريبية باستثناء أنها لم تتعاطى الهيروين

أدوات الدراسة

يعتبر اختبار مينسوتا المتعدد الأوجه من الاختبارات الرائدة ، وقد استخدام في هذه الدراسة اختبار الشخصية متعدد الأوجه المعدل 2- MMPI والذي قننته نجاة أبو ربعية على البيئة الليبية ، ويحتوي الاختبار على (370) سؤالاً يجاب عليها بنعم أو لا ويضم أربعة مقاييس تصحيح و عشرة مقاييس عيادية ، وتجدر الإشارة إلى أن مقاييس الصدق تقيس مدى تجاوب المفحوص مع بنود الاختبار.

3- **متغيرات الدراسة :** متغيرات الدراسة تتكون من أحد عشر متغيراً من مقاييس مينسوتا المتعدد الأوجه ثلاثة مقاييس خاصة بالصدق (ل-ف-ك) وثمانية مقاييس عيادية وهي: (توهم المرض– الاكتئاب– الهستيريا– الانحراف السيكوباتي– البارانويا– السيكاستيا– الفصام – الهوس)

4- **المعالجة الإحصائية:** استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الذي يتناسب وطبيعة العينة وطبيعة الدراسة الحالية من خلال حزمة البرامج الاحصائية SPSS للعلوم الاجتماعية ، حيث استخدم اختبار (T) لقياس دلالة الفروق والبرنامج الإحصائي المشار إليه يحسب تلقائياً قيمة (F) أيضاً ومن هنا نقيس نسبة التباين في مجموعة المدمنين إلى التباين في مجموعة غير المدمنين وهي بالتالي تشير إلى مدى التباين في المجموعتين وستكون (F) صفر وتصل إلى (1.0) في حالة التجانس التام وتزيد قيمتها كلما قل التجانس .

عرض النتائج وتفسيرها

جدول (1) مقاييس الصحة النفسية لعينة المدمنين مقارنة بمجتمع العينة

المقياس	البيان	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	ت		ف		مستوى الدلالة
					القيمة	الدلالة	القيمة	الدلالة	
ل	**مدمن**	5.07	1.17	1.67	5.93	0.00	1.34	4.15	دالة عند 0.000
	غير مدمن	3.20	1.34	0.29					
ف	**مدمن**	5.85	2.93	0.335	2.32	0.02	1.47	2.87	دالة عند 0.05
	غير مدمن	4.36	2.79	0.604					
ك	**مدمن**	9.43	2.41	3.51	3.39	0.01	1.23	0.646	دالة عند 0.001
	غير مدمن	7.36	2.81	0.477					
هـ ي توهم المرض	**مدمن**	11.72	3.53	0.515	1.90	0.06	1.46	0.362	غير دالة
	غير مدمن	10.04	2.92	0.638					
د الاكتئاب	**مدمن**	8.28	3.39	0.497	2.01	0.04	1.06	0.915	دالة عند 0.05
	غير مدمن	7.05	2.29	0.719					
هـ س الهستيريا	**مدمن**	11.75	3.54	0.516	1.9	0.07	1.65	0.362	غير دالة
	غير مدمن	10.06	2.92	0.639					
ب د **الانحراف السيكوباتي**	**مدمن**	7.89	2.08	3.01	3.37	0.001	1.07	0.886	دالة عند 0.001
	غير مدمن	6.07	1.97	0.435					

ن أ البارانويا	**مدمن**	8.33	2.40	0.351	2.85	0.006	1.73	0.123	دالة عند 0.001
	غير مدمن	6.32	3.17	0.695					
ب ت اليكاستانيا	**مدمن**	9.52	3.52	0.513	2.5	0.04	1.19	0.698	دالة عند 0.05
	غير مدمن	7.65	3.22	0.704					
س ك التصادم	**مدمن**	9.76	4.63	0.676	1.09	0.281	1.07	0.814	غير دالة
	غير مدمن	8.42	4.82	1.048					
م أ الهوس	**مدمن**	7.93	2.09	3.03	3.39	0.001	1.09	0.887	دالة عند 0.001
	غير مدمن	6.71	1.97	0.434					

بالرجوع إلى الجدول السابق يلاحظ :

1- ارتفاع درجات مقاييس الكذب حيث بلغ مقياس درجات المدمنين على المقياس (ل ، 5.07) وعلى المقياس (ف ، 5.85) وعلى المقياس (ك ، 9.43) ، بينما بلغ متوسط درجات غير المدمنين على هذه المقاييس هي (ل ، 3.20) و(ف ، 4.36) و(ك ، 7.36) ويدل هذا الارتفاع عند عينة المدمنين مقارنة بمجتمع العينة على أن المدمن لديه إحساس بأن ما يقوم به شيء غير مرغوب فيه اجتماعياً وأنه يخشى من نظرات المجتمع وتشككهم منه ، ويبدو دائماً متحفظاً خوفاً من اكتشاف أمره ، فهو يحاول إخفاء تعاطيه وكذلك المواد التي يتعاطاها ، قلقاً ممن حوله ولا يثق فيهم ، مما يؤكد هذه النتيجة ارتفاع مقياس الدفاعات التي يحاول فيها المفحوص أن يضمن استجاباته تحريف للظهور بالمظهر العادي محاولاً إخفاء مظاهر سلوكه السيئ.

2- ارتفاع درجات مقياس التوهم المرضي الذي يقيس مدى الاهتمام الزائد بالوظائف الجسمية والقلق على الصحة بشكل ملح وبدون وجود دوافع للإصابة بالأمراض الجسمية تدل على وجود المرض العصابي ، فقد ارتفع متوسط درجات عينة المدمنين مقارنة بمجتمع العينة ، حيث بلغ متوسط عينة المدمنين 11.72، بينما كان متوسط مجتمع العينة 10.04، وبذلك كان الفارق غير دال بالنسبة لمجتمع العينة.

3- ارتفاع متوسط درجات الاكتئاب الذي يقيس استجابات الانقباض من حيث الدرجة ، فالدرجة المرتفعة على هذا المقياس تدل على انخفاض الروح المعنوية مع الشعور بالعجز واليأس عن النظر إلى الحياة نظرة متفائلة ، كما يعكس حالة القلق التي يعاني منها المدمنون ، وكان الفرق بين المدمنين وغير المدمنين على هذا المقياس دالاً إحصائياً حيث ارتفع متوسطات درجات المدمنين عن درجات غير المدمنين .

4- ارتفاع متوسط درجات مقياس الهستيريا حيث بلغ متوسطات عينة المدمنين 11.75 بينما بلغت درجات مجتمع العينة 10.6، وهذا المقياس يقيس تشابه المفحوص بالمرض الذي يظهر عليه أعراض الهستيريا التحولية ، وقد تأخذ هذه الأعراض صورة شكاوي منتظمة أو محددة مثل التقلصات ، أو الاضطرابات المعوية ، والأمراض القلبية ، وبالنظر إلى الجدول السابق نرى أن درجات عينة المدمنين قد ارتفعت ولكنها لم تصل إلى حد الدلالة .

5- ارتفاع متوسطات درجات الانحراف السيكوباتي، حي بلغ متوسط درجات عينة المدمنين 7.89 بينما بلغ متوسطات مجتمع العينة 6.07 وهذا الفارق بين عينة المدمنين وغير المدمنين دال احصائياً ، وهذا يعني أن تشابه المفحوصين من فئة المدمنين بفئة السيكوباتيين الذين يتميزون بنقص في الاستجابة الانفعالية العميقة وعدم القدرة على الإفادة من الخبرة وعدم المبالاة بالمعايير الاجتماعية ، مما يجعلهم ميالين إلى الحقد على المجتمع ، وبالتالي تراهم ميالون إلى الانحراف والتورط في بعض المسائل المخالفة للقانون والمضادة للمجتمع ، وقد يكون هؤلاء الأفراد خطرين على المجتمع وقد يكونون أذكياء جداً تنحصر مشكلاتهم في الكذب، السرقة ، الإدمان ،

الكحوليات ، وقد يلجأ المدمن المتعاطي للكذب في مواجهة المجتمع ، وأيضاً قد يضطر إلى السرقة حتى يحصل على ثمن المخدر .

6- ارتفاع درجات مقياس البارانويا لدى المدمنين حيث بلغ متوسط درجاتهم 8.33 ، وبلغ متوسط درجات غير المدمنين 6.32 وهذا المقياس يقيس شعور الفرد بالاضطهاد خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية وقد كان الفارق بين عينة المدمنين والعاديين فارقاً دالاً إحصائياً عند 0.001 مما يعني أن المدمن انتقامي ويطيل التفكير والشرود وتفكيره مضطرب وله معتقدات خاطئة ، تسيطر عليه فكرة أن الناس تشير إليه أو تتحدث عنه ، وقد يتصرف على أساس هذه المعتقدات الخاطئة .

7- ارتفاع درجات مقياس السيكانيا حيث بلغت متوسطات درجات المدمنين 9.52 وغير المدمنين 7.65 وكان الفرق بين عينتي المدمنين وغير المدمنين دالاً إحصائياً عند مستوى 0.05 مما يعني أن المدمن غير آمن ، وقلق ، ومنشغل ، ومضطرب يخاف من الإخفاق ، غير حاسم ، ومتزمت ، ويائس ، وكثير التوتر ، فهو يقضي يومه غير قادر على الإنتاج الحقيقي ، وخائفاً من عدم الحصول على المخدر .

8- ارتفاع درجات الفصام الذي يكشف عن تشابه المفحوص مع استجابات الفصاميين الذين يتميزون بالتفكير والسلوك الخلطي والشاذ ، وقد كان الفارق بين عينة العاديين والمدمنين غير دال إحصائياً إلا أن ارتفاع درجات متوسطات المدمنين التي بلغت 9.76 عن متوسط درجات غير المدمنين والتي بلغت 8.42 مما يعني أن المدمن يحتمل أن تكون معتقداته غير عادية وتصرفاته غريبة، منعزلاً ومغترباً، غير ملتزم بالأعراف والتقاليد غير واثق من نفسه ويشك في ذاته، متشكك في هويته، وله صعوبات في التركيز والتفكير.

9- ارتفاع متوسط درجات المدمنين على مقياس الهوس الخفيف ، حيث بلغت 7.93 بينما بلغت درجات غير المدمنين 6.7 ، وارتفاع الدرجة يكشف عن النشاط الزائد في الفكر والعمل وقد يصطدم الشخص بالقانون لعدم مبالاته بالمعايير الاجتماعية ، والفرق كان دالاً إحصائياً عند 0.001 ، مما يعني أن المدمن يحتمل أن يكون متسماً بوهم العظمة أو دالاً عليه ، وسريع الغضب والانفعال ، غير قادر على ضبط مشاعره وانفعالاته ، مفرط الحركة مخرب ، قراراته مندفعة .

من خلال عرض نتائج الدراسة ومن خلال التعمق في نتائج هذه الدراسة يتضح الآتي:

ارتفاع درجات اختبارات الكذب الثلاثة (ل ، ف ، ك) لدى عينة المدمنين مقارنة بمجتمع دراسة العينة بمستوى دال إحصائياً، وهذا الارتفاع له ما يبرره لدى مجتمع المدمنين خاصة غير السيكوباتيين الذين يشعرون أنهم يفعلون أشياء غير مرغوبة اجتماعياً ، وهذا ما يجعلهم يحاولون الظهور بالمظهر الاجتماعي العادي .

ومن خلال طرح الدرجة الخام على مقياس (ك) من الدرجة الخام على المقياس (ف) يتضح أن صدق الصفة النفسية كان بياناً وأن ارتفاع الدرجة على المقياس (ف) يدل على رغبة الحالة في الخروج عن التقليد ، رغبة في الابتعاد عن المبادئ والقواعد أو لأن له معتقدات سياسية أو دينية أو اجتماعية أو أنه يمر بحالة من الاضطراب الشديد تعكس مروره بأزمة معينة وقد يتميز بخطورة سلوكه العدواني ، مزاجي غير مرتاح وغير مستقر ومنتقد لذاته متهيج لا يستطيع التركيز ، ويحتمل أن يكون لديه أعراض نفسية شديدة .

أما فيما يخص الصفات الشخصية (هـ ي ، ب د ، م أ) فيلاحظ إن مقاييس الدفاعات ترتفع عن مجتمع العينة للسبب السالف الذكر ، كما أن ارتفاع درجات الهستيريا ارتفاعاً ملحوظاً يفسر الاضطرابات المعنوية والتقلصات التي يعاني منها المدمنون سواء كانت هذه المعاناة أثناء فترة التعاطي أو أثناء فترة العلاج من خلال الأدوية التي يتناولونها للتخلص من الإدمان .

أما فيما يتعلق بالانحراف السيكوباتي فرغم ارتفاعه الطفيف إلا أنه لم يكن دالاً إحصائياً ، وارتفاعه الطفيف يرجع فقط إلى أنهم يتعاطون ، والتعاطي في حد ذاته مخالفً لسلوك المجتمع

ويحرمه القانون ، وقد يكون ذلك ناتج لعدم تحمله المسئولية وعدم نضوجه يجعل تصرفاته عدوانية ضد المجتمع . وبالنظر إلى المثلث العصابي لعينة المدمنين نرى أن مقياس الاكتئاب الوحيد الذي كان دالاً إحصائياً دون المقاييس الأخرى ، وهذا يبدو متطابقاً مع عينة الأسوياء مع الفارق ، لذا يستشعر خطر التعاطي وهو ما يجعل عينة المدمنين تلجأ إلى البحث عن العلاج حتى ولو كان ذلك تحت سلطة القانون، وقد اتضح هذا للباحث من خلال الاشراف على علاج بعض المدمنين بمركز علاج الإدمان، فقد أوضح أغلب أفراد العينة بشعورهم وخوفهم على صحتهم وخاصة التي ترتبط بأمراض (الإيدز) فقد المناعة يتعاطى الهيروين وخاصة أن التعاطي يؤثر على وزن المتعاطي وعلى شهيته ، بالإضافة إلى أنهم يكتمون أمرهم ويحاولون الظهور بالمظهر العادي وقد يرجع ارتفاع الاكتئاب لديهم بسبب تذكرهم لخبرتهم الأولى مع الإدمان وندمهم على ما اقترفوه بالإضافة إلى خوفهم من عدم تقبلهم في المجتمع حال شفائهم وعودتهم مما يؤثر على سمعتهم ومستقبلهم .

أما فيما يتعلق بالمثلث الدهاني (ب أ ، ب ت ، س ك) فقد ارتفعت درجات كل من (ب أ ، ب ت) وكان الفارق في درجات البارانويا دالاً إحصائياً، بالإضافة إلى ارتفاع درجات السيكاستيا ، أما درجات الفصام فكانت مرتفعة ولكنها غير دالة إحصائياً ، ومن خلال ارتفاع الدرجة على المقياس (ب أ) والمقياس (ب ت) والمقياس (س ك) تشكل النمط الذي يسمى النمط البارانويدي الدهاني وهذا النمط يميز الحالة بالانزواء الانفعالي والعزلة الاجتماعية والتشكك والعدوانية وقلة استبصار سلوكه ، وقد تكون لديه اضطرابات فكر، وهواجس، وهلاوس والصفة الغالبة عليه فصام البارانويا .

ومن خلال ملاحظة الموقع النسبي للثالوث العصابي والثالوث نجد أن المثلث الدهاني أعلى من المثلث العصابي الأمر الذي يجعله يشكل منحدراً موجباً وهذا الانحراف يشيع بين الدهانيين كما يلاحظ من خلال الصحة النفسية للعينة أن هناك ارتفاعاً كلياً سواء للمثلث العصابي أو المثلث الدهاني مما يعني زيادة خطورة دلالته على الصحة النفسية للحالة، وهي تعبر عن حالة عصبية شديدة. (لويس ملكية : 1997، 87) ومن خلال الصفحة النفسية لعينة المدمنين يلاحظ أن هناك قمم ، فالدرجات الخام على مقياس توهم المرض ومقياس الهستيري تقع أعلى من الدرجة السوية وقد أوضحت مقننة الاختبار على البيئة الليبية أن ارتفاع الدرجة أعلى من الدرجة الثانية (60) تمثل استعداد للمرضى وبالتالي القيم على مقياس توهم المرض ومقياس الهستيريا تتمثل قمما للمرض .

خلاصة واستنتاجات الدراسة

أولا من خلال مراجعة التراث الإنساني والدراسات العربية يلاحظ أن أغلبها توصلت إلى أن المدمن شخصية مضطربة ، إلا أن بعض الدراسات الغربية أوضحت أن المدمنين ليسوا دائماً مضطربين وبالرجوع إلى الدراسات السابقة نرى أن البحث الحالي جاءت نتائجه متشابهة مع نتائج فاروق عبدالسلام (1976)ومحمد رمضان (1997) وحسين كامل المكاوي (2001) والباحث (2010).وإذا ما يتم الربط بين نتائج هذا البحث الحالي من نتائج وبين معلومات التي تم استيفائها من الحالات موضوع البحث ، ومن خلال خبرة الباحث في معالجة حالات الإدمان ، نجد أن الدافع إلى الإدمان يتلخص في الآتي :

الصحبة السيئة ، ملئ الفراغ ، توفر النقود، حب الاستطلاع ، الرغبة في الفرفشة ، البطالة ، توفر المادة، غياب الرادع والقدوة الحسنة ، وهذه الأسباب يطلق عليها أسباب اجتماعية تتفق مع ما توصل إليه مصطفى سويف وآخرون (2001 ، 2002)

ثانياً أجمعت معظم نتائج الدراسات على وجود الانحراف السيكوباتي عند المدمنين ومنها دراسة للباحث (2011) والتي لم تظهر في بعض البحوث الغربية ولم تظهر في البحث الحالي أيضاً وهنا يرى الباحث عدة أحوال للإدمان .

1- حالات مضطربة الشخصية (المثلث العصابي) ولجأت إلى التعاطي لخفض التوتر وهذه الحالات ينجح معها العلاج النفسي .
2- حالات تعاني من الدهان (المثلث الدهاني) وهذه الحالات يصعب علاجها، وحتى لو تم علاجها فإنها أكثر عرضة للانتكاس .
3- حالات لديها انحراف سيكوباتي ، وهذه الحالات من الممكن علاجها ولكنه ومن خلال خبرة الباحث يحتاج إلى وقت أطول والتعرض للانتكاس محتمل .
4- حالات تعاطت بفعل الصدفة والرفاق، ووقت الفراغ، والتجريب، ومسايرة الأصدقاء وقد تبدو هذه أسباب اجتماعية دفعت هذه الحالات للتعاطي ثم اعتادت، وتتعاطى للرجوع لحالة النشوة المفتقدة التي يشعر بها المدمن في المرة الأولى.

أ شارت نتائج البحث الحالي إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين المدمنين ومجتمع العينة ، وكانت الفروق جوهرية في ضلعين من المثلث العصابي، وضلعين من المثلث الدهاني ، وبالتالي ثبتت صحة الفرض الأول .

أشارت نتائج البحث إلى أن شخصية بعض المدمنين لا تختلف عن خصائص مجتمع العينة وهو ما يؤكد صحة الفرض الثاني ، وكذلك تشير النتائج إلى أن عينة البحث الموجودين لدى قوة الردع الخاصة كانوا موجودين لأجل العلاج، حيث أنهم يعانون من اضطرابات شخصية ، وتختلف درجات مجتمع العينة وبذلك يتحقق صحة الفرض الثالث .

من خلال تلك النتائج التي توصل إليها الباحث يجعلنا نتساءل هل المدمن شخصية مضطربة أصلاً ولجأ إلى الإدمان للتخلص من هذه الاضطرابات ؟ أم أن الإدمان هو الذي سبب هذه الاضطرابات ؟ ووجود الانحراف السيكوباتي ربما يوجد في بعض الحالات وليس في معظم الحالات ؟ وبعد عرض نتائج البحث الحالي في ضوء عينة البحث ومن خلال خبرة الباحث في مجال علاج الإدمان ، نرى أن الإدمان ربما يرجع إلى غياب الهدف أو عدم الوصول إلى تحقيقه بالطرق والوسائل التي يملكها المتعاطي كمستوى التعلم ومستوى الدخل الاقتصادي و التوافق الأسري والاجتماعي وقد يكون هذا الهدف شخصي يخص المدمن أو أسري أو قومي أو وطني إلا أن إمكانيات المدمن عجزت عن تحقيقه ، وبذلك يلجأ إلى التعاطي ليس لتحقيق هذا الهدف ، ولكن هرباً من العجز الذي يعانيه ، ولأن تحقيق الحلم قد يحقق السعادة التي ينشدها الفرد والتي يسعى إليها بكافة وسائل الكفاح المشروعة , إلا أن العجز عن تحقيق الهدف تجعله يحاول الهروب من الواقع الذي يعيشه ويبعده عن لذة تحقيق الحلم ، فتجعله يبحث عن اللذة بطرق أخرى حتى لو كانت غير مشروعة ، ومنها تعاطي المخدرات وقد يكون الإنسان يصل إلى السعادة في بداية تعاطيه ولكن عدم تحقيق الحلم الذي يسعى إليه تجعله ينزلق في المخدرات أكثر وأكثر حتى يصل درجة الإدمان ، وعندما يشعر أنه غير قادر على الإنجاز وعدم القدرة على تحقيق أهدافه فقد يدفعه إلى الشعور بعدم أهمية الحياة ويدفعه إلى الانتحار أو يلجأ إلى الإدمان ، وبالتالي يفقد صلته بالعالم لأنه لم يعد متوافقاً مع الواقع.

التوصيات:

1- إن الاهتمام بدراسة ظاهرة المخدرات في المجتمع ظاهرة انسانية أولاً وقومية ثانياً لذلك يجب الاهتمام بهذه الظاهرة ودراستها من كافة جوانبها النفسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك العضوية .
2- الاهتمام بعلاج المتعاطين للمخدرات عامة والمدمنين خاصة.
3- الاهتمام بفئة الطلاب المتعاطين للمخدرات ومساعدتهم في إعادة الثقة بأنفسهم ، وإتاحة الفرصة لهم لتحقيق ذواتهم حتى لا يعيشون في عزلة عن المجتمع ويتولد لديهم إحساس بأنهم منبوذون اجتماعياً وقانونياً وليس لهم قيمة في المجتمع.

4- يوصي الباحث بضرورة العمل على استحداث مراكز التوجيه والإرشاد النفسي تهتم بإعداد برامج تأهيلية ووضع خطط إرشادية وعلاجية تساعد المدمنين والمتعاطين على الكف عن تعاطي المخدرات بصورة دائمة .
5- يوصي الباحث بضرورة الرفع من كفاءة مراكز علاج وتأهيل المدمين من خلال توفير وسائل التقنية اللازمة وتوفير الأخصائيين والمختصين في مجال الإرشاد والعلاج النفسي والخدمة الاجتماعية.
6- الاهتمام بالأسرة التي يقع أحد افرادها فريسة للإدمان ومشاركتهم في الوقوف على مشاكل أبنائهم والمساهمة في حلها .

البحوث المقترحة

1- إجراء بحوث ودراسات تتعلق بانتشار ظاهرة التعاطي بين طلبة المدارس.
2- إجراء البحوث التي تتناول جماعة الرفاق وعلاقتها بالتعاطي والإدمان وكيفية مواجهتها.
3- إجراء دراسات تتناول دور الجانب الطبي والجانب النفسي في علاج إدمان المخدرات .
4- إجراء دراسات تعنى بدور الأسرة في مكافحة ظاهرة التعاطي .
5- إعداد برامج علاجية لمواجهة مشكلة الطلب على المخدرات.
6- إجراء بحوث ودراسات تتعلق بتزايد حجم الظاهرة الأسباب والدوافع.

المراجع

1- إبراهيم نافع 1989 كارثة الإدمان، مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة.
2- أحمد عكاشة 2003 ، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ، المؤتمر السنوي الرابع 29-30 يونيو 2002 ، شركاء في مواجهة التعاطي والإدمان .
3- حسين فايد ب ت ، سيكولوجية الإدمان ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإبراهيمية – الاسكندرية .
4- حسين علي الغول (2011) الإدمان الجوانب النفسية والإكلينيكية والعلاجية للمدمن دار الفكر العربي – القاهرة
5- حسين فتح الباب وسمير عباد 1967، المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة.
6- حسين كامل المكاوي وآخرون 2001 ، تأثير تعاطي الهيروين على القياسات الجسمية وكفاءة الأداء البدني ، المؤتمر السنوي الثاني لمواجهة مشكلة المخدرات ، صندوق مكافحة وعلاج الادمان والتعاطي ، الطبعة الثانية .
7- زين العابدين محمد رجب 2004، الخدمة الاجتماعية والمخدرات ثلاثية المواجهة، مكتبة النهضة العربية – القاهرة.
8- سلوى عبدالباقي 1992 خصائص شخصية المدمن في المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات نفسية ، الجزء الأول ع – رابطة الأخصائيين العربية .
9- الصندوق الوطني لمكافحة وعلاج الإدمان 2001، تاجر المخدرات والمجتمعات المستهدفة للتعاطي، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة.
10- عفاف عبدالمنعم 1999 ، الإدمان دراسة نفسية لأسبابه ونتائجه ، دار المعرفة الجامعية .
11- فاروق سيد عبدالرحمن 1977 ، سيكولوجية الإدمان ، عالم الكتاب – القاهرة .
12- فاروق سيد عبدالسلام 1997 ، سيكولوجية الإدمان ، الناشر عالم الكتاب .
13- لويس كامل مليلة 1997 ، اختبار الشخصية المتعدد الأوجه ، دليل الاختبار ، مطبعة فيكتور كرايس – القاهرة .
14- محمد أحمد النابلسي 1991 ، الإدمان وحش يهدد المجتمع ، مجلة الثقافة النفسية ، العدد الخامس من المجلد الثاني ، دار النهضة .
15- محمد حسن غانم 1996 ، الديناميات النفسية للاحتياجات / الضغوط ومركز التحكم لدى مدمني المخدرات ، دراسة حضارية مقارنة ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة عين شمس كلية الآداب.
16- محمد رمضان محمد 1997 ، دراسة مقارنة بين مدمني الهيروين ومدمني الكحول وغير المدمنين في الاكتئاب والهستيريا والفصام ، المطبعة الفنية الحديثة – القاهرة .

17- محمد يسري دعبس 1994 ، الحياة الاجتماعية للمدمن في البطاقات المختلفة ، دراسة في أنتروبولوجيا الجريمة ، دار المعارف – الاسكندرية .
18- محي الدين الجمال 2004 المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، المؤتمر السنوي السادي 28-29-2004.
19- مدحت عبدالحميد أبو زيد الانتكاس العقاقيري ، قلقه ومثيراته ومواقفه وعوامل الاتجاه نحوه ونحو العقار البديل في ضوء حجر الانتكاسات السابقة لدى عينة من مدمني الهيروين ، دراسة علمية مقارنة . دار المعرفة الجامعية – القاهرة .
20- مصطفى سويف 1991 ، تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب لدى طلاب المدارس الثانوية العامة بمدينة القاهرة الكبرى عام 1986 القاهرة ، البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات ، المركز الوطني للبحوث الاجتماعية والجنائية .
21- مصطفى سويف 1996 ، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية ، عالم المعرفة ، العدد 250 المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب والتكنولوجيا .
22- مصطفى سويف وآخرون 2001 ، تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية الفنية (بنين) دراسة ميدانية في الواقع المصري ، المجلد التاسع ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، البرنامج الدائم لبحوث المخدرات – القاهرة .
23- مصطفى كارة 1990 ، الأبعاد الدولية والعربية لحرب المخدرات ، كتاب الوعي الأمني ، اللجنة الشعبية العامة للعدل .
24- هناء إبراهيم أبو شهبه 1990 ، علاقة الذكاء والسمات المرضية بإدمان الهيروين ، مجلة علم النفس، العدد السادس عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
25- هناء أبو شهبه 1990 ب ، دراسة اكلينيكية متعمقة ، دراسة حالة مدمن هيروين ، مجلة علم النفس، العدد السادس عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة .
26- وفيق صفوت مختار 2005 ، مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدرة ، الأفيون - المورفين – الباربيوترات – المنومات – المهدئات ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع – القاهرة .
27- يحى الشرقاوي 1993 ، الإدمان في المجتمع الأوسع والمجتمع العلاجي ، دار المقطم للصحة النفسية – القاهرة .
28- Beeder, Ann B.Milman Robertz . B. 1992 Treatment of patients with psy Chopathology an sub stance abuse in sub stance A comprehensive Tex book lowin son, J, H. Ruizip, Millrman, R.B. longrd ,j.G Williams & Wilkins 2 en ed
29- Clark, H, westly . 2002 bridgim The Gar between sub stance abuse . practice and research : The national treatment plan imitative Journal of drug issues (v) 32 (3)>
30- Paul, O, Mahong & Emmon smith 1984. some personality character is of imprison berion addicts. Journal of drug and alcohol dependence vol, 13.
31- W.H.O 1997: world health organization, The use of cannabis technical report no: 478 Geneva. W.H.O
32- W.H.O, ICD 10, 1973: The ICD 1 classification of metal and behavioral disorders, Diagnostic criteria for research W.h.O Geneva.
33- W.H.O. youth and drugs . Report of W.H.O. study group, Geneva. 1973
34- Yucht Philip 2002: The relationship between personality Factors and drug of Choice among adolescent drug abusers. Diss retention AB straits international. vol 63 (11-b).

دور صندوق ضمان الودائع في تحسين أداء الجهاز المصرفي بالمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني)

د. الصادق إمحمد عبدالله
أستاذ مشارك بجامعة طرابلس

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في معرفة دور صندوق ضمان الودائع في تحسين أداء الجهاز المصرفي الليبي من خلال اختيار أنظمة الحماية والرقابة المتبعة في صندوق ضمان الودائع على تحسين أداء الجهاز المصرفي وتمثلت عينة الدراسة في صندوق ضمان الودائع ومصرف ليبيا المركزي مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني. وبنيت هذه الدراسة على محورين أساسيين الأول يختص باختيار أنظمه الحماية على مستوى الربحية السيولة الأمان، أما المحور الثاني فهو يختص باختيار معرفة أنظمة الرقابة على مستوى السيولة الربحية الأمان واستخدم الباحث أساليب الإحصاء الوصفي واختبار T واختبار فرضيات الدراسة التي تنص علي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأنظمة الحماية والرقابة المتبعة في صندوق ضمان الودائع على تحسين أداء الجهاز المصرفي وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التأليه:

1- وجود علاقة ذات أثر معنوي بين أنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع والزيادة في نسبة السيولة والربحية وأمان فكلما كانت درجة الحماية جيدة كلما زادت نسبة السيولة والربحية الامان والعكس.
2- وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع والزيادة في نسبة السيولة والربحية والأمان فكلما زادت درجة الرقابة أدى ذلك إلى زيادة السيولة والربحية و الأمان والعكس.

المقدمة: ظهرت أهمية صندوق ضمان الودائع وحماية المودعين في الفترة الأخيرة باعتبار أن نظام ضمان الودائع وحماية المودعين من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المصارف التجارية وفضلاً عن ذلك فقد اعتبر وجود هذا النظام أمراً هاماً يساعد في دعم شبكة الأمان المالي في المصارف .

وتواجه المصارف العديد من التحديدات ومن أهمها تحقيق متطلبات الاستقرار المصرفي الذي يمثل مرتبة متقدمة بين الأهداف الاقتصادية والتنموية وهذا الهدف يدعم النمو الاقتصادي و المنافسة وزيادة الكفاءة المصرفية والفاعلية الاقتصادية.

ويهدف نظام ضمان الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات المصارف المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر المصرف المودعة لديه وتوقفه عن الدفع يمول هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلزم المصارف الأعضاء بسدادها الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة للصدفة أو للظروف الطارئة.

إن مفهوم ضمان الودائع يتسع ويضيق طبقا للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع من اجل تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات وزيادة المنافسة بين المصارف على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلاً عما يكفله من المساواة في المنافسة بينها على مختلف أحجامها، ففي حالة وجود هذا النظام تعتبر المصارف هي الأكثر أمانا من المصارف الأخرى .

رغم كل التدابير التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي فقد تواجه المصارف مشاكل وأزمات مالية مفاجئة وقد يكون ذلك لأسباب داخلية ناتجة عن سوء المصرف أو خارجية خارجة عن سيطرة المصرف فالخسارة التي يتكبدها المصرف يتحملها المودعون لأنه يعمل بأموالهم أيضاً فهم بالتالي مما قد يجعلهم أكثر حذراً في إيداع أموالهم لذلك دعت الحاجة لوجود نظام يضمن

ويحمي هذه الودائع من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ويعيد للمودعين المبالغ التي خسروها خاصة أولئك الذين قد لا يملكون القدرات المادية أو المصرفية للاطلاع على ما قد يتعرض له المصرف وتحليل وضعة على خلاف كبار المودعين والمستثمرين والشخصيات الاعتبارية.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في معرفة دور انظمه ضمان الودائع المتمثلة في انظمه الحماية الخاصة بأموال المودعين وأنظمه الرقابة الخاصة بالمصارف التجارية المسجلة بصندوق ضمان أموال المودعين على مستويات الربحية السيولة الأمان بالمصارف التجارية.

ومن هنا يمكن طرح التساؤلات التالية.

1. ما هو دور انظمه الحماية المتبعة في صندوق ضمان الودائع على مستوى الربحية السيولة الأمان.
2. ما هو دور انظمه الرقابة المتبعة في صندوق ضمان الودائع على مستوى الربحية السيولة الأمان.

أهداف الدراسة :

1. التعريف بصندوق ضمان الودائع وأهميته في دعم الجهاز المصرفي الليبي.
2. معرفة دور أنظمه الحماية المتبعة بصندوق ضمان الودائع على أداء الجهاز المصرفي.
3. معرفة دور أنظمه الرقابة المتبعة بصندوق ضمان الودائع على أداء الجهاز المصرفي.

أهمية الدراسة: تمثل المصارف قطاعاً مهماً في الاقتصاد الليبي ويلعب صندوق ضمان الودائع دوراً رئيسياً وهاماً في المحافظة علي استقرار هذا القطاع وتحسين أدائه وتبرز أهمية الدراسة في أنها تبين الدور الذي يقوم به صندوق ضمان الودائع في تحسين أداء الجهاز المصرفي كما انه يسلط الضوء على نظم ضمان للودائع لتدعيم شبكة الأمان المالي، بالإضافة إلى المنافع المتوقع إضافتها إلى المنظومة المالية والمصرفية في ليبيا من خلال العمل على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي الليبي والمساهمة في استقرار وتطوير سياسة استقطاب الودائع، وبالتالي تقوية شبكة الأمان المالي وما ينتج عنه من تعزيز للدور الاقتصادي والتنموي للمصارف وزيادة كفاءة أدائها وفاعليتها مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع المالي والاقتصاد الليبي الوطني.

فرضيات الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وعلى اعتبار أن صندوق ضمان الودائع متغير مستقل والجهاز المصرفي متغير تابع يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

H_{O1} لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية والسيولة والأمان)

H_{O2} لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية والسيولة والأمان)

منهجية الدراسة: تتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل محاور الدراسة وتتبع هذه الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

1. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة والمتمثل في (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المدى)
2. اختبار كرونباخ ألفا الذي يوضح مدي الثبات في إجابات عينة الدراسة.
3. اختبار K.S الذي يوضح مدى إتباع عينة الدراسة للتوزيع الطبيعي
4. اختبار T لعينة واحدة والذي يتم عن طريقة اختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في صندوق ضمان الودائع مصرف ليبيا المركزي, مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني.

عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في عينة عشوائية من المديرين العامين ومساعديهم، ومديري ومساعدي الإدارات، ورؤساء الأقسام، والموظفين بالمصارف عينة الدراسة **وقد** بلغت حجم عينة الدراسة 117 مفرداً موزعين علي المصارف.

مصادر الدراسة:

مصادر أولية: تتمثل في الاستبيان والنشرات والتقارير الصادرة عن المصارف التجارية وصندوق ضمان الودائع.

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب، المجلات، الدوريات، البحوث، الانترنت وذلك لإثراء الجانب النظري من الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة النابلسي(1992) بعنوان: جدوى إقامة مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية.

تختبر هذه الدراسة أهم مبررات أنشاء مؤسسات وطنية لضمان الودائع والتطور التاريخي لنظام ضمان الودائع وتقييم نظام تأمين الودائع في كل من الولايات المتحدة ،لبنان واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن دور المصارف المركزية الأساسي وهدفها الأول هو الحافظ علي الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني وقد زود المشرعون المصارف المركزية بالوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك ومنها علي سبيل المثال اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الأزمات المصرفية ومراقبة أعمال المصارف بما يكفل حقوق المودعين ومصالحهم ومن هنا ينبع اهتمام المصارف المركزية بإنشاء مؤسسات لضمان الودائع حيث أنها تساهم في تدعيم وترسيخ الثقة بالجهاز المصرفي وخاصة وان المصارف المركزية بحكم مسئولياته القانونية والأدبية هو المـــلاذ الأخيـــــر للإقراض في الاقتصاد الوطني.

2. تعرض الاقتصاد العالمي في عقد الثمانيات ومطلع التسعينات إلى عدة أزمات مما أحيا فكرة أنشاء مؤسسات وطنية لضمان الودائع وأصبح هذا الموضوع من أهم القضايا المصرفية التي تثار حالياً على الصعيدين العالمي والعربي.

3. إن أنشاء مؤسسات ضمان الودائع يعمل على تدعيم الثقة في النظام المصرفي وسلامته وتنمية موارده ألإيداعيه والادخارية وحماية المودعين والجهاز المصرفي وبتالي الاقتصاد الوطني في حال فشل الرقابة بجميع عناصرها.

2- دراسة(Demirguc 2000) بعنوان" هل يؤدي نظام ضمان الودائع إلي زيادة استقرار الجهاز المصرفي؟" تختبر هذه الدراسة مدى احتمالية حدوث أزمات مصرفية في حالة التغطية المحدودة، واقترحت الدراسة ضرورة توفر بيئة العمل المؤسسية لضمان نجاح نظام ضمان الودائع، حيث يمكن الاسترشاد بالمؤشرات المستقاة من جودة العمل المؤسسي داخل الدولة ومن هذه المؤشرات مدى سيطرة القانون ومدى ممارسة الفساد كأدلة على وجود مراقبة والتزام بالتعليمات ، ويبين أن الدولة التي تتمتع بمؤسسات ذات كفاءة فإن مشاكل الأخطار الأخلاقية الناتجة عن النظام الصريح لضمان الودائع تكاد تكون معدومة تماماً، الأمر الذي يعني مراعاة الظروف الخاصة بالدولة فيما يتعلق بنظم ضمان الودائع مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر الأخرى المكونة لشبكة الأمان المالي بالتزامن مع وجود بيئة العمل المؤسسي الصحيحة و السليمة.

3- **دراسة(أبو غالية 2003)** بعنوان الرقابة المصرفية على المصارف التجارية وأثرها على سلامة المركز المالي. تناولت هذه الدراسة وظيفة الرقابة المصرفية وهى من أهم واخطر وظائف المصرف المركزي الذي يعتبر المسئول الأول عن وجود جهاز مصرفي قوي وسليم وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل درجة كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة المصرفية بالمصارف التجارية والتعرف على نقاط الضعف وتجنبها ونقاط القوة وإمكانية تعزيزها في نظام الرقابة المصرفية بالمصارف التجارية و معرفة الإجراءات الرقابية المصرفية المتبعة ومدى تطبيق هذه الإجراءات ودرجة كفاءتها وفعاليتها واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و توصل إلى النتائج التالية.

1. هناك عدد كبير من المصارف لا تضع أسس علمية لتنويع الودائع خصوصاً الودائع من المنشئات والشركات كبيرة الحجم التي تتسم بضخامة سحوباتها مما يؤثر سلباً على وضع السيولة
2. في حالة وجود فائض في السيولة لا يقوم المصرف باستثمار الفائض واستخدامه في تمويل قروض جديدة لتحقق عائد من ورائها بل يكتفي بإضافته إلى رصيده لدى المصرف المركزي.
3. في حالة وجود عجز في السيولة فأن الإجراء الوحيد الذي يتخذه المصرف هو الجو إلى سحب جزء من ودائعه التي يحتفظ بها لدي المصرف المركزي دون استخدام وسائل أخري كطلب نقدية من المصارف المجاورة.

4- **دراسة (الأعرج،**2009) بعنوان مدى أهميه نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي دراسة ميدانية علي الجهاز المصرفي الفلسطيني.

تناولت هذه الدراسة إلى ألقاء الضوء على مدى أهميه نظام ضمان الودائع من حيث استعراض الملامح والتفاصيل ومبررات الإنشاء والقضايا الرئيسية ذات العلاقة بإضافة إلى مناقشة باقي مكونات شبكة الأمان المالي والمتمثلة في وظيفة المصرف المركزي المقرض الأخير والرقابة المصرفية وتعليمات السلامة كما تم توضيح طبيعة العلاقة الداخلية والية تبادل المعلومات و التنسيق بين مختلف مكونات شبكة الأمان المالي وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الملامح و التفاصيل الخاصة بنظم ضمان الودائع والعوامل المؤثرة فيها. والوقوف علي أهم المعالم اللازمة لتبني إنشاء نظم ضمان الودائع والوقوف على إبعاد شبكة الأمان المالي وعلاقتها المترابطة .

واستخدم الباحث المتغيرات الآتية درجة الثقة ودرجة الاستقرار ومرونة السياسات الائتمانية.
واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية.

1. إنشاء نضام ضمان الودائع سيكون له تأثيراً ايجابياً على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث أن نظام ضمان الودائع سيعمل على الحد من الأثر السلبي للصروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني .
2. أن ضمان الودائع يساهم في تشجيع وضع آليات التعامل مع الأزمات حسب طبيعتها قبل حدوثها من خلال رسم سيناريو هات بديلة تظهر الأزمات والأساليب المثلى للسيطرة عليها.
3. يعمل النظام على ضمان عدم اتساع أي أزمة مالية وعدم انتقالها من مصرف إلى أخر.

5- **دراسة (Yilmaz, 2009)** بعنوان "الذعر المصرفي والتأمين على الودائع في البلدان النامية: حالة تركيا"

تناولت الدراسة موضوع الأزمة المصرفية الأخيرة التي حدثت في تركيا حيث تركز عليها كحالة عملية للإجابة على تساؤلات من نوع ماذا لو...وكيف...والى أي مدى يمكن لضمان الودائع أن يلعب دوراً في مثل هذه الأزمات ، وتم التعرف على أسباب إفلاس وانهيار البنوك في تركيا وتم اختبار الفرضية القائلة بأن وجود نظام ضمان ودائع كامل التغطية قد يؤثر على الظروف المحيطة بالمصارف التركية وتم تحليل بعض التأثيرات المرتبطة بالمخاطر في المصارف

المنهارة، وقد تم تحليل بعض النسب المالية قبل وبعد تطبيق وتنفيذ نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وقد أشارت النتائج إلى أن فشل بعض المصارف في تركيا قد جاء مع ظهور نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وعلى الرغم من أن هذه النتائج قد أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة من الممكن أن لا يكون نافعاً ومناسباً في الدول النامية إلا أنه ومن خلال نتائج متابعات إحدى الدراسات الصغيرة التي أجريت مؤخراً عن الإفلاس والذعر المصرفي في تركيا فقد أثبتت أن أي تغيير في حدود التغطية لنظام ضمان الودائع من الممكن أن يزيد من مشاكل الذعر المصرفي وبشكل واضح فان صغار المودعين غير قادرين على التمييز بين المصارف التي تقدر على الوفاء بالتزاماتها والمصارف غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها خلال فترة محددة، وخلص البحث إلى ضرورة وجود سقوف تغطية لضمان الودائع حتى ولو بنسب قليلة وذلك لحماية صغار المودعين البسطاء وكذلك للحد من تأثيرات انتقال عدوى الذعر المصرفي.

6- دراسة (النعاس،2010) بعنوان مسوغات أنشاء مؤسسة لضمان الودائع في ليبيا.

تناولت هذه الدراسة إلى التعرف على مبررات إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في ليبيا، وتحديد فعالية هذه المؤسسة في الحد من حدوث الأزمات المالية والتقليل من تداعياتها والعمل على جذب المدخرات. وتهدف هذه الدراسة إلى أن نمو الودائع في الجهاز المصرفي واستقرارها يشكل حجر الزاوية لدعم استقرار الجهاز المصرفي وارتفاع درجة ثقة الأفراد فيه ويؤدي ذلك إلى المساعدة في تحقيق لأستقر والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الفائدة التي ستقدمها هذه الدراسة لصانعي القرار في السلطات النقدية لاتخاذ القرارات الملائمة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصل إلي النتائج التالية.

1. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين مبرر إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في ليبيا وبين تعزيز الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي وسلامة الجهاز المصرفي الليبي.
2. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين مبرر إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في ليبيا وبين دعم ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي الليبي وزيادة الوعي المصرفي لدى العملاء.
3. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين مبرر إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في ليبيا وبين زيادة قدرة المصارف على جذب الودائع ووجود استقلالية للمؤسسة يسهم في زيادة كفاءة تحقيق أهدافها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدارسات السابقة وهي الدراسة التي تتعرض إلى موضوع دور تأمين الودائع في الجهاز المصرفي الليبي وذلك في ظل بيئة تتميز بخصوصيتها من حيث هيكلية الجهاز ونوعيته وطبيعة المرحلة الحالية في بناء ليبيا الجديدة، وبالتالي فان هذه الدراسة تسهم في إلقاء الضوء بالتحليل والمناقشة على أهمية ودور نظام التامين على الودائع و يأخذ في الاعتبار الظروف البيئية السائدة في ظل المخاطر التي ترتبط بأداء هذا الجهاز من ناحية، والحاجة إلى طمأنة المودعين والمستثمرين لجذب الأموال للاستثمار في ليبيا.

الودائع المصرفية

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لمكونات المصارف خاصة المصارف التجارية والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها علي ذمة المصارف، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبرام الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علما بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدي المصارف فقط، وإنما تنشأ أيضاً نتيجة لإقراض المصارف للأفراد.

يمكن تعريف الوديعة المصرفية : بأنها تلك المبالغ النقدية التي يضعها الأفراد والهيئات في المصرف بصفة مؤقتة لمدة قصيرة أو طويلة الأجل من أجل حفظها أو توفيرها أساس الوديعة هو الفاصل اللازم بين لحظة الإيداع ولحظة السحب وتلك من أهم ما يهدف بأنه يسمح بتحديد المرودية بالنسبة للشخص المودع كما تسمح للمصرف بتقدير مدة التوظيف ألزمه لهذه الأموال يساعد المصرف علي معرفة اين يشغل هذه الودائع اما في قروض قصيرة أو طويلة الاجل الوديعة لا تعني تحويل ملكية النقود المودعة فهي دائما تبقى ملكا لصاحبها، بل تعني نقل حق

التصرف فقط للمصرف لمدة مؤقتة فالمصرف له حقوق استعمالها في حدود الشروط المتفق عليها. (العلاق، 1998،ص 76). كما يقصد بالوديعة بأنها تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق وهذا يعني أن هناك أموالا تودع لدى المصارف ولكنها لا تعتبر ودائع وهذه الأموال هي(الأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية، الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية، الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء للاعتمادات المفتوحة

أنواع الودائع :

يوجد أكثر من أسلوب لتوصيف الودائع وهى.

1- الودائع حسب الملكية

تنقسم الودائع وفقا للملكية إلى ثلاثة أنواع من الودائع هي الودائع الأهلية والودائع الحكومية والودائع المختلطة (هندي،1984 ، ص 34)

أ. الودائع الأهلية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى الجمهور والشركات الخاصة.

ب. الودائع الحكومية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات الحكومية.

ج. الودائع المختلطة: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات شبه الرسمية) القطاع المختلط)

2- الودائع حسب المصدر

تنقسم الودائع وفقاً للمصدر إلى نوعين من الودائع هما ودائع أولية وودائع مشتقة .

أ. الودائع الأولية: هي تلك الودائع التي يتم ايداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في المصارف.

ب . الودائع المشتقة :وهي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة بعد ان يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات.

3- الودائع حسب الامد

تنقسم الودائع وفقا للأمد إلى ثلاثة أنواع هي الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل.

أ. الودائع الجارية (تحت الطلب):وهي تلك الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاء دون أخطار سابق منهم بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص أخر يعينه في ألأمر الصادر منه إلى المصرف وقد يتم الدفع لأي شخص أخر يظهر هذا الأمر باسمه وهذا الأمر يسمى صك (خليل، 1982،ص33)

ب. ودائع التوفير: وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث الإيداع والسحب بموجب دفتر خاص وتمنح المصارف فوائد محدودة على هذا النوع من الودائع وغالبا ما يطلق عليها بالودائع الادخارية. جـ. ودائع لأجل: وهي الودائع التي يودعها الأفراد والهيئات لدى المصارف لمدة محدودة يتفق عليها الطرفين ولا يجوز السحب منها جزئيا قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها و يلجأ الأفراد والهيئات إلى الإيداع الثابت لأجل بالمصارف عندما تكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره وتمنح على هذه الودائع فوائد تفوق الفوائد التي تمنحها ودائع التوفير.

3 -خلق الودائع

تحدث عملية خلق الودائع عندما يقوم مصرف ما بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة ثم يقوم المقرض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي (هندي ،1984، ص104)

وتسمي هذه الودائع بالودائع المشتقة تميزاً لها عن الودائع الأصلية التي تشتمل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من غير طريق الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي وتعود قدرة المصارف على خلق الودائع على سببين رئيسيين

أولاً. الثقة في قدرتها على رد الوديعة في أي وقت.

ثانياً. وجود طلب علي القروض التي تقدمها فتقديم القروض هو الذى يخلق الودائع .

العوامل المؤثرة في تنمية الودائع.

من العوامل الرئيسية والمؤثرة في حجم الودائع السياسية المالية والمصرفية للدولة التي تعتبر عاملاً مهماً لقيام أي نظام اقتصادي وذلك من خلال أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها مثل التحكم في عملية عرض النقود المتداولة بحيث تخلف توازن في المصارف بين عمليات السحب والإيداع من خلال الزبائن بشكل يتماشى مع حجم المؤسسة المالية أو المصرفية ويتم ذلك عن طريق المصرف المركزي بفرض الرقابة على المصارف وضرورة الاهتمام بجانب الاحتياطي القانوني من الودائع لغرض تفادي المشاكل والعجز المالي اتجاه السحب المتكرر والمفاجئ .

ومن العوامل التي تؤدي إلى تنمية الودائع هي

1. الوعي المصرفي وقبول التعامل بصكوك عامل جذب للودائع.
2. تحسين مستوى الخدمات المصرفية وادخال تقنيات حديثة للعمل المصرفي تساهم في جذب العملاء ومن ثم تؤدي الي تنمية الودائع .
3. هيكل أسعار الفائدة من حيث سعر الفائدة الدائنة المدفوع من المصرف واسعار الفائدة على البدائل المنارة يؤثر على تنمية الودائع .
4. موقع المصرف وسمعته عامل جدب الودائع .
5. الظروف الاقتصادية العامة السائدة من حيث الانتعاش او الركود لها تأثير على تنمية الودائع .
6. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي، يؤدى إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي و زيادة الاقبال والتعامل مع المصارف وبتالي يؤثر على تنمية الودائع .(سلطان، 1993،ص142)

التأمين على الودائع

واجهت الكثير من المصارف التجارية خلال الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات من هذا القرن إلى أزمات في السيولة أدت إلى إفلاس الكثير من هذه المصارف في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هنا ظهرت فكرة التأمين على الودائع وخاصة في تلك الدول التي يعمل فيها النظام المصرفي للمصارف التجارية في ظل آليات السوق والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة حيث بدأت السلطات النقدية التفكير في وسيلة تضمن بها أموال المودعين أو علي الأقل جزء منها وقد بلغ عدد مؤسسات التأمين على الودائع علي نطاق العالم نحو17 مؤسسة تغطي أعمالها نحو 12 دولة ويتم تمويل هذه المؤسسات بنسبة مئوية من الودائع وفقاً لطبيعتها وتتراوح بين 3 في اللف إلى 6 في الاف تفرض عادة علي المنشئات المالية بشكل إجباري.

وتتلخص فكرة التأمين علي الودائع في أن يقوم كل مصرف تجاري يدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لدية الي جهة معينة ينشئها المصرف المركزي أو يشارك في أدارتها وفي حالة تعثر المصرف في رد الودائع لأصحابها تتولي هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها.

أهمية نظام ضمان الودائع

أن نظام ضمان الودائع لا يعوض المودعين عن الخسائر الناتجة عن فشل مصارفهم فحسب بل يعتبر نظاما وقائيا بالإضافة إلى وظيفته العلاجية ،حيث ان المؤسسة المسئولة عن نظام

ضمان الودائع يجب ان تطلع علي الوضع المالي للمصارف وتقوم بتحليله مما يساعدها علي وقاية مودعيها من الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف، وبتالي فإن وجود نظام الودائع يساعد على:

1. تحقيق الاستقرار المالي بوصفة هدفا للسلطة النقدية.
2. تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الازمات المالية.
3. الحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار مصرف او اكثر.
4. تدعيم ثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال ايجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو إفلاس.
5. توفير جو من الثقة لدى المودعين والعملاء في النظام المصرفي وتعزيزها والحفاظ عليها.
6. العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي.
7. حماية المودعين عن طريق تعويضهم عن الخسائر التي تتكبدونها في حال إخفاق أحد المصارف
8. توفير مناخ مناسب للمنافسة بين المصارف الجديدة والصغيرة مع المصارف الكبيرة
9. مساهمة جميع المصارف في تحميل كلفة تصفية المصارف المتعثرة

صندوق ضمان الودائع في ليبيا :-

تقوم فكرة ضمان الودائع على تجميع اشتراكات ماليه من عدد من المصارف ترغب في تكوين صندوق مشترك لمساعدة هذه المصارف الاعضاء عندما تتعثر ماليا لسبب إداري أو ائتماني أو لعوامل خارجية لابد للمصرف المعني فيها وفي بعض الحالات لا تقتصر موارد هذا الصندوق المشترك على المصارف من الأعضاء، إذ إن بعض الدول عن طريق مصارفها المركزية ووزارات الخزانة، تسهم بالمال لدعم هذا الصندوق.

إذن فكرة ضمان الودائع تنطوي على مغزي تكافلي وماهي الا تأمين على المؤسسات المالية في مقابل ما يقوم به الأفراد من تأمين على انفسهم وممتلكاتهم.

أذاانها تنطبق صرف لعقد التأمين المصرف الذي يقصد به ترميم الأضرار وتعويض الخسائر المالية والعينية والجسمانية للأفراد والمؤسسات ولكنها تختلف في حالة التأمين على الودائع من وجهين.:-

أولا. في التأمين على الودائع نجد ان الشريحة المستهدفة به هي المجتمع عامة مثلا في المودعين المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى

ثانيا. الجهة المنظمة ليست جهة تجارية تسعى لتعظيم أرباحها وانما تسعي في المقام الاول لتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، وبتالي تجعل المتعاملين معه في مأمن من خطر فقدان مدخراتهم وهذه الغاية أي تعزيز الثقة تؤدي في المال إلى ان تحصل المصارف والمؤسسات المالية على موارد مالية ضخمة من المجتمع توظفها في نهاية الأمر لصالح المجتمع

ومن ثم يمكن تعريف صندوق ضمان الودائع بأنة التنظيم الاداري الذي لا يهدف إلى الربح وانما يهدف إلى زيادة الثقة في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تحتفظ بمدخرات أفراد المجتمع. ويعتمد هذا التنظيم الاداري على اشتراكات اعضائه من المصارف، كما يعتمد على دعم الدولة له .

نشأة الصندوق: تأسس صندوق ضمان أموال المودعين بناء علي أحكام القانون رقم (1) سنة 1373و.ر واستنادا على المادة رقم (91) من القانون ويتولى التأمين على الودائع بالمصارف والمؤسسات المرخص لها بقبول الودائع العاملة في الدولة الليبية وتكون لصندوق الشخصية الاعتبارية ، والذمة المالية المستقلة ويخضع لإشراف مصرف ليبيا المركزي, وفى ذات الإطار أصدر القرار رقم (513) لعام2009 م بشأن إصدار النظام الأساسي للصندوق ليصدر مجلس

إدارة مصرف ليبيا المركزي قرارة رقم (3) لعام 2010بشأن تعين مجلس إدارة الصندوق ليبدأ مجلس إدارة الصندوق في مباشرة أعماله اعتباراً من بداية شهر فبراير 2010 واعتبرت بداية العام 2010 م تاريخياً لبدء نظام الصندوق يعد الصندوق بموجب القانون مؤسسة مالية عامة مستقلة مالياً وإدارياً وتعمل تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي كما يدار الصندوق بمجلس إدارة برئاسة نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي وعضوين آخرين.

أهداف الصندوق:- يهدف الصندوق إلى حماية أموال المودعين، بضمان ودائعهم لدى المصارف وذلك تشجيعاً للادخار، وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي وضماناً للاستقرار المالي للبلاد ويضم الصندوق في عضويته جميع المصارف والمؤسسات المرخص لها بقبول الودائع.
إن الهدف الأساسي من وراء إنشاء مؤسسات ضمان الودائع المصرفية هو توفير نوع من الحماية بضمان ودائعهم عند عدم قدرة المصارف على الإبقاء بالتزاماتها نحو المودعين نتيجة لأزمات مالية قد تمر بها المصارف كما يهدف أيضاً إلي استقرار وسلامة الجهاز المصرفي.
ولضمان ان تؤدي إدارة الصندوق الدور المناط بها وفق النظام الأساسي فإن الأمر يتطلب العمل علي وضع استراتيجية للعمل تحقق الأهداف التالية
1. بناء صندوق يكون مؤسسة رائدة في مجال عملة وهو التأمين علي الودائع المصرفية
2. وضع آلية دقيقة وفعالة في تنفيذ برنامج الصندوق من حيث توفير الضمانات المطلوبة منه وفق نظامه الأساسي لياتمشى وأفضل الممارسات المالية في هذا المجال ويحافظ علي مصداقية واحترام المودعين له
3. وضع خطة إعلامية مكثفة تهدف إلي تحقيق اعلي درجات التوعية للمواطنين حول دور الصندوق في حماية أموالهم المودعة بالمصارف وذلك بتشجيعهم وتحريضهم علي متابعة أوضاع مصارفهم وللتأكد من سلامة مراكزها المالية
4. العمل علي تطوير مؤشرات الإنذار المبكر بحيث تساهم وبشكل منهجي مدروس علي مواجهة أي تعثر قد يتعرض له أي من المصارف الأعضاء وبتالي معالجة مشكلة التعثر في الوقت المناسب وبشكل المطلوب
5. العمل في إطار السياسات التي تهدف الي إعادة توزيع الودائع المصرفية بين المصارف العاملة بما يحقق درجة معقولة من التوازن فيما بينها .غير أنه في حجم ضمانات الصندوق المحددة وفق نظامه والتي تبلغ250 الف دينار ليبي أي ما يعادل حوالي200 ألف دولار أمريكي ما يحمل رسالة ضمنية علي قوة ومتانة القطاع المصرفي بليبيا ودرجة الثقة التي تقوم عليها ويقوم الصندوق بتحقيق ذلك من خلال قيامه بالأدوار التالية :
الدور الوقائي.: يتركز دور الصندوق الوقائي في التأمين علي الودائع بالمصارف العاملة وفي هذا الإطار نقوم بدراسة وتحليل ومتابعة المراكز المالية للمصارف الأعضاء بصورة دورية و العمل علي تقسيمها بتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي من أجل تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي وذلك من قبل ان يصل اي من المصارف الي مرحلة التوقف عن الدفع(التعثر و الإفلاس)

الدور التعويضي.: يباشر الصندوق دورة التعويضي لأصحاب الودائع بعد صدور قرار عن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بتصفية اي من المصارف الأعضاء بالصندوق بحيث يقوم الصندوق بتعويض المودعين عن ودائعهم في حدود الضمان المحدد وفق نظامه السياسي.

التحليل التمهيدي لبيانات الدراسة.

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على أربعة وثلاثون عبارة.

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيـــان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
صندوق ضمان الودائع	27	21	0	21
مصرف ليبيا المركزي	41	31	4	27
المصرف التجاري	25	16	3	13
مصرف الجمهورية	34	23	2	21
الإجمالي	127	91	9	82
% إلى الموزعة		% 72	% 7	% 65

أي أن عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل **82** نموذج استبيان والتي تمثل **65 %** من إجمالي نماذج الاستبيان الموزعة.

اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S) :

صمم هذا الاختبار لقياس ما إذا كان توزيع ما يختلف اختلافا دالا عن التوزيع الطبيعي (أي أن الالتواء والتفلطح في توزيع ما يساوي صفر) .

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S)

المحور الأول	K-S Value	K-S Sig	المحور الثاني	K-S Value	K-S Sig
السؤال 1	2.544	0.000	السؤال 1	2.512	0.000
السؤال 2	3.317	0.000	السؤال 2	3.120	0.000
السؤال 3	2.696	0.000	السؤال 3	3.037	0.000
السؤال 4	3.086	0.000	السؤال 4	2.683	0.000
السؤال 5	2.791	0.000	السؤال 5	2.980	0.000
السؤال 6	3.112	0.000	السؤال 6	3.592	0.000
السؤال 7	3.290	0.000	السؤال 7	3.478	0.000
السؤال 8	3.012	0.000	السؤال 8	3.066	0.000
السؤال 9	3.777	0.000	السؤال 9	3.066	0.000
السؤال 10	2.732	0.000	السؤال 10	3.232	0.000
السؤال 11	2.890	0.000	السؤال 11	3.015	0.000
السؤال 12	3.105	0.000	السؤال 12	2.825	0.000
السؤال 13	3.007	0.000	السؤال 13	3.136	0.000
السؤال 14	3.305	0.000	السؤال 14	2.835	0.000
			السؤال 15	3.198	0.000
			السؤال 16	3.061	0.000
اختبار Kolomogorov-Smirnov (K-S) مستوى المعنوية 0.05					

بينت نتائج هذه الاختبار أن جميع العبارات للمحورين الأول والثاني تتبع التوزيع الطبيعي حيث كان مستوى المعنوية لكل عبارة (0.000) أي أقل من (0.05).

اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة وكذلك ربحية المصرف فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) : جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

م	محاور الدراسة	قيمة معامل ألفا	العبارات السلبية على الثبات
1	المحور الأول	0.777	3
2	المحور الثاني	0.819	1

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معدل اختبار كرونباخ ألفا (α) للثبات بشكل عام هي قيم ثبات مرتفعة وعالية ، فبالنسبة للمحور الأول بلغت هذه القيمة (0.777) وتزداد هذه القيمة في حال إلغاء العبارة (3) ، أما قيمة ألفا (α) للمحور الثاني بلغت (0.819) وتزداد هذه القيمة في حال إلغاء العبارة (1) .

الوصف الإحصائي للمحاور الدراسة .

محور أثر أنظمة حماية أموال المودعين على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان.

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول أثر أنظمة حماية أموال المودعين على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان.

ت	العبـــــارات		معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب
1	نظام التأمين على الودائع المصرفية يزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي	ك	1	2	2	43	34	عالية	4.305	الاول
		%	1.2	2.4	2.4	52.4	41.5			
2	نظام التأمين على الودائع يضمن التقليل من أثر الأزمات المالية على الجهاز المصرفي	ك	0	4	4	57	17	عالية	4.061	السادس
		%	0.00	4.9	4.9	69.5	20.7			
3	وجود نظام متكامل للتأمين على الودائع يؤدي إلى تشجيع المصارف التجارية على تمويل المشاريع الجيوية طويلة الأجل	ك	0	11	6	38	27	عالية	3.988	التاسع
		%	0.00	13.4	7.3	46.3	32.9			
4	وجود نظام للتأمين على الودائع يؤدي على جذب الودائع والاستثمارات محليا وخارجيا	ك	0	6	4	50	22	عالية	4.073	الخامس
		%	0.00	7.3	4.9	61.0	26.8			
5	سن قوانين وتشريعات تلزم المصارف التجارية بالتأمين على الودائع يزيد من عامل الثقة للمدعين على ودائعهم لدى المصارف	ك	1	1	1	50	29	عالية	4.281	الثاني
		%	1.2	1.2	1.2	61.0	35.4			
6	يساهم نظام التأمين على الودائع على الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة	ك	0	3	5	55	19	عالية	4.098	الرابع

		%	0.00	3.7	6.1	67.1	23.2			
7	يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى عدم انتقال الازمات من المؤسسات الاقتصادية إلى المصارف	ك	1	10	9	50	12	عالية	3.756	الحادي عشر
		%	1.2	12.2	11.0	61.0	14.6			
8	وجود نظام تأمين على الودائع يشجع المصارف التجارية على تبني سياسات إئتمانية غير مشددة	ك	1	16	7	43	15	عالية	3.671	الثالث عشر
		%	1.2	19.5	8.5	52.4	18.3			
9	وجود نظام ضمان الودائع يعمل على تخفيض مخاطر الافراض والتمويل	ك	1	14	2	56	9	عالية	3.707	الثاني عشر
		%	1.2	17.1	2.4	68.3	11.0			
10	نظام التأمين على الودائع بالمصارف التجارية يقلل من خطر السحب المفاجئ للودائع مما يخفض من عجز السيولة بالمصارف التجارية	ك	0	8	2	40	32	عالية	4.171	الثالث
		%	0.00	9.8	2.4	48.8	39.0			
11	يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى ارتفاع قيمة أسهم المصارف في حال طرحها بالسوق المالي	ك	0	10	11	44	17	عالية	3.829	العاشر
		%	0.00	12.2	13.4	53.7	20.7			
12	يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى زيادة حجم الودائع بالمصارف التجارية	ك	0	10	2	46	24	عالية	4.024	الثامن
		%	0.00	12.2	2.4	56.1	29.3			
13	وجود نظام ضمان الودائع يساهم في اطمئنان المودعين وعدم سحبها في حالات الأزمات	ك	1	7	4	45	25	عالية	4.049	السابع
		%	1.2	8.5	4.9	54.9	30.5			
14	نظام ضمان الودائع يعمل على تغيير السلوك الادخاري للمدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي	ك	1	4	4	54	19	عالية	4.049	السابع
		%	**1.2**	**4.9**	**4.9**	**65.9**	**23.2**			

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. جاءت الفقرة رقم1 في المرتبة الأولى والتي تطرح سؤال نظام التأمين على الودائع المصرفية يزيد من درجة الثقة في الجهاز المصرفي حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات إفراد عينة الدراسة(4.305) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية.
2. جاءت الفقرة رقم 5 في المرتبة الثانية والتي تطرح سؤال سن قوانين وتشريعات تلزم المصارف التجارية بالتأمين على الودائع يزيد من عامل الثقة للمودعين على ودائعهم لدى المصارف. حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.281) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية..
3. جاءت الفقرة رقم 10 في المرتبة الثالثة والتي تطرح سؤال نظام التأمين على الودائع بالمصارف التجارية يقلل من خطر السحب المفاجئ للودائع مما يخفض من عجز السيولة بالمصارف التجارية حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات إفراد عينة الدراسة (4.171) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية
4. جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الرابعة والتي تطرح سؤال يساهم نظام التأمين على الودائع على الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة، حيث سجل المتوسط الحسابي

لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.098) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

5. جاءت الفقرة رقم (4)في المرتبة الخامسة والتي تطرح سؤال وجود نظام للتأمين على الودائع يؤدي على جذب الودائع والاستثمارات محليا وخارجيا، حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات إفراد عينة الدراسة (4.073) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

6. جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة السادسة والتي تطرح سؤال نظام التأمين على الودائع يضمن التقليل من أثر الأزمات المالية على الجهاز المصرفي، حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة (4.061) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

7. جاءت الفقرة رقم (13) بالمرتبة السابعة والتي تطرح السؤال وجود نظام ضمان الودائع يساهم في اطمئنان المودعين وعدم سحبها في حالات الأزمات، حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات إفراد عينة الدراسة بقيمة (4.049) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

8. جاءت الفقرة رقم (14)بالمرتبة السابعة والتي تطرح السؤال نظام ضمان الودائع يعمل على تغيير السلوك الادخاري للمدخرين بشكل عام وخاصة من يحتفظون بأموالهم خارج الجهاز المصرفي حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة الدراسة بقيمة (4.049) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

9. جاءت الفقرة رقم (12)بالمرتبة الثامنة والتي تطرح السؤال يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى زيادة حجم الودائع بالمصارف التجارية حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بقيمة (4.024) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

10. جاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة التاسعة والتي تطرح السؤال وجود نظام متكامل للتأمين على الودائع يؤدي إلى تشجيع المصارف التجارية على تمويل المشاريع الحيوية طويلة الأجل، حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بقيمة (3.988) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

11. جاءت الفقرة رقم (11)بالمرتبة العاشرة والتي تطرح السؤال يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى ارتفاع قيمة أسهم المصارف في حال طرحها بالسوق المالي حيث سجل متوسط بقيمة (3.829) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

12. جاءت الفقرة رقم (7)بالمرتبة الحادي عشر والتي تطرح السؤال يؤدي نظام التأمين على الودائع إلى عدم انتقال الأزمات من المؤسسات الاقتصادية إلى المصارف حيث سجل المتوسط الحسابات بقيمة (3.756) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

13. جاءت الفقرة رقم (8)بالمرتبة الثاني عشر والتي تطرح السؤال وجود نظام تأمين علي الودائع يشجع المصارف التجارية علي تبني سياسات ائتمانية غير مشددة حيث سجل متوسط بقيمة (3.671) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

14. جاءت الفقرة رقم (9) بالمرتبة الثالث عشر والتي تطرح السؤال وجود نظام تأمين على الودائع يشجع المصارف التجارية على تبني سياسات ائتمانية غير مشددة حيث سجل متوسط بقيمة (3.707) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الحماية

درجة الموافقة حول أثر أنظمة الرقابة على مستوى الربحية ، السيولة ، الأمان.

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول أثر أنظمة الرقابة على مستوى الربحية، السيولة، الأمان.

ت	العـــــــبارات		معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب
1	نظام ضمان الودائع يعزز وسائل الإنذار المبكر والإرشادات التحذيرية التي تنذر بقرب وقوع أزمات مالية لدى المصارف	ك	3	16	9	33	21	عالية	3.646	الخامس عشر
		%	3.7	19.5	11.0	40.2	25.6			
2	يعمل نظام ضمان الودائع على وضع أنظمة رقابة سابقة على العمليات المصرفية بما يضمن المحافظة على سيولة المصارف	ك	1	3	4	52	22	عالية	4.110	التاسع
		%	1.2	3.7	4.9	63.4	26.8			
3	إن صلاحية الرقابة والتفتيش على بيانات المصارف تؤدي ضمان أداء وسلامة عمليات الجهاز المصرفي	ك	0	0	1	42	39	عالية	4.463	الأول
		%	0.00	0.00	1.2	51.2	47.6			
4	إن الاطلاع على أنشطة المصارف ومدى سلامة إجراءاتها ومدى تقيدها بالأحكام المصرفية يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء	ك	0	6	1	42	33	عالية	4.244	الرابع
		%	0.00	7.3	1.2	51.2	40.2			
5	ان وجود أنظمة رقابية على الودائع يؤدي إلى المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات	ك	0	5	1	50	26	عالية	4.183	السادس
		%	0.00	6.1	1.2	61.0	31.7			
6	نظام التأمين على الودائع بالمصارف التجارية يساهم على وضع ضوابط حول نوعية وحجم الائتمان الممنوح	ك	0	9	7	56	10	عالية	3.817	الرابع عشر
		%	0.00	11.0	8.5	68.3	12.2			
7	يؤدي إنشاء نظام للتأمين على الودائع إلى العمل على التقليل من الأثر السلبي للظروف الاقتصادية السائدة بالقطاع المصرفي	ك	0	8	1	55	18	عالية	4.012	الحادي عشر
		%	0.00	9.8	1.2	67.1	22.0			

ت	تابع العـــــبارات		معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الترتيب
8	يعمل نظام ضمان الودائع على فرض غرامات وعقوبات على المصارف عند حدوث مخالفات من شأنها تعريض أموال المودعين إلى الخطر	ك	2	12	3	42	23	عالية	3.878	الثالث عشر
		%	2.4	14.6	3.7	51.2	28.0			
9	وجود نظام ضمان الودائع يعزز الدور الرقابي على الجهاز المصرفي	ك	1	2	3	53	23	عالية	4.159	السابع
		%	1.2	2.4	3.7	64.6	28.0			
10	إن الإجراءات الرقابية لنظام ضمان الودائع يؤدي إلى ضمان وفاء	ك	2	5	7	50	18	عالية	3.939	الثاني عشر

	البنوك بالتزاماتها نحو أصحاب الودائع	%	2.4	6.1	8.5	61.0	22.0			
11	أن أنظمة الرقابة على الودائع تضمن الحماية لصغار المدخرين في حالة إفلاس البنك	ك	0	1	7	52	22	عالية	4.159	السابع
		%	0.00	1.2	8.5	63.4	26.8			
12	رقابة سيولة المصارف ومدى سلامة مراكزها المالية ، والتزامها بقوانين صندوق ضمان الودائع يؤدي إلى ضمان أموال المودعين	ك	0	2	5	50	25	عالية	4.195	الخامس
		%	0.00	2.4	6.1	61.0	30.5			
13	الأنظمة الرقابية المتبعة في صندوق ضمان المودعين تساهم في حماية أموال المودعين	ك	0	1	3	51	27	عالية	4.268	الثاني
		%	0.00	1.2	3.7	62.2	32.9			
14	تساهم أنظمة الرقابة على الودائع في ضمان الإدارة الجيدة لأصول وخصوم المصرف	ك	0	2	3	49	28	عالية	4.256	الثالث
		%	0.00	2.4	3.7	59.8	34.1			
15	تلزم أنظمة الرقابة البنوك على المحافظة على مستوى كاف من الأصول السائلة	ك	0	6	5	52	19	عالية	4.024	العاشر
		%	0.00	7.3	6.1	63.4	23.2			
16	الأنظمة الرقابية تضع معايير تحدد نسب حجم رأس المال ، ويكون مناسب للحفاظ على مستواه لتجنب الوقوع في المخاطر	ك	1	5	2	48	26	عالية	4.134	الثامن
		%	1.2	6.1	2.4	58.5	31.7			

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن:

درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. جاءت الفقرة رقم 3 بالمرتبة الأولي والتي تطرح السؤال إن صلاحية الرقابة والتفتيش على بيانات المصارف تؤدي ضمان أداء وسلامة عمليات الجهاز المصرفي حيث سجل اعلي متوسط بقيمة (4.463) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.
2. جاءت الفقرة رقم 13 بالمرتبة الثانية والتي تطرح السؤال الأنظمة الرقابية المتبعة في صندوق ضمان المودعين تساهم في حماية أموال المودعين حيث سجل متوسط بقيمة (4.268) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.
3. جاءت الفقرة رقم 14 بالمرتبة الثالثة والتي تطرح السؤال تساهم أنظمة الرقابة على الودائع في ضمان الإدارة الجيدة لأصول وخصوم المصرف حيث سجل متوسط بقيمة (4.256) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.
4. جاءت الفقرة رقم 4 بالمرتبة الرابعة والتي تطرح السؤال إن الاطلاع على أنشطة المصارف ومدى سلامة إجراءاتها ومدى تقيدها بالإحكام المصرفية يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء حيث سجل متوسط بقيمة (4.244) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.
5. جاءت الفقرة رقم 12بالمرتبة الخامسة والتي تطرح السؤال رقابة سيولة المصارف ومدى سلامة مراكزها المالية ، والتزامها بقوانين صندوق ضمان الودائع يؤدي إلى ضمان أموال المودعين حيث سجل متوسط بقيمة (4.195) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.
6. جاءت الفقرة رقم 5 بالمرتبة السادسة والتي تطرح السؤال إن وجود أنظمة رقابية على الودائع يؤدي إلى المحافظة على الجاهزة والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من

الاحتياطات حيث سجل متوسط بقيمة (4.183) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

7. جاءت الفقرة رقم 9 بالمرتبة السابعة والتي تطرح السؤال وجود نظام ضمان الودائع يعزز الدور الرقابي على الجهاز المصرفي حيث سجل متوسط بقيمة (4.159) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

8. جاءت الفقرة رقم 11بالمرتبة السابعة أيضاً والتي تطرح السؤال إن أنظمة الرقابة على الودائع تضمن الحماية لصغار المدخرين في حالة إفلاس البنك حيث سجل متوسط بقيمة (4.159) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

9. جاءت الفقرة رقم 16 بالمرتبة الثامنة والتي تطرح السؤال الأنظمة الرقابية تضع معايير تحدد نسب حجم رأس المال، ويكون مناسب للحفاظ على مستواه لتجنب الوقوع في المخاطر حيث سجل متوسط بقيمة (4.134) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

10. جاءت الفقرة رقم2 بالمرتبة التاسعة والتي تطرح السؤال يعمل نظام ضمان الودائع على وضع أنظمة رقابة سابقة على العمليات المصرفية بما يضمن المحافظة على سيولة المصارف حيث سجل متوسط بقيمة (4.110) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

11. جاءت الفقرة رقم15بالمرتبة العاشرة والتي تطرح السؤال تلزم أنظمة الرقابة البنوك على المحافظة على مستوى كاف من الأصول السائلة حيث سجل متوسط بقيمة (4.024) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

12. جاءت الفقرة رقم 7 بالرتبة الحادي عشر والتي تطرح السؤل يؤدي إنشاء نظام للتأمين على الودائع إلى العمل على التقليل من الأثر السلبي للظروف الاقتصادية السائدة بالقطاع المصرفي حيث سجل متوسط بقيمة (4.012) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

13. جاءت الفقرة رقم 10 بالرتبة الثاني عشر والتي تطرح السؤال إن الإجراءات الرقابية لنظام ضمان الودائع يؤدي إلى ضمان وفاء البنوك بالتزاماتها نحو أصحاب الودائع حيث سجل متوسط بقيمة (3.939) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

14. جاءت الفقرة رقم 8 بالرتبة الثالث عشر والتي تطرح السؤال يعمل نظام ضمان الودائع على فرض غرامات وعقوبات على المصارف عند حدوث مخالفات من شأنها تعريض أموال المودعين إلى الخطر حيث سجل متوسط بقيمة (3.878) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

15. جاءت الفقرة رقم 6 بالمرتبة الرابع عشر والتي تطرح السؤال نظام التأمين على الودائع بالمصارف التجارية يساهم على وضع ضوابط حول نوعية وحجم الائتمان الممنوح حيث سجل متوسط بقيمة (3.817) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

16. جاءت الفقرة رقم 1 بالمرتبة الخامس عشر والتي تطرح السؤال نظام ضمان الودائع يعزز وسائل الإنذار المبكر والإرشادات التحذيرية التي تنذر بقرب وقوع أزمات مالية لدى المصارف حيث سجل المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.646) ويعتبر هذا المتوسط على مستوى عالي جداً لمساهمة أنظمة الرقابة.

تحليل فرضيات الدراسة..

تحليل الفرضية الأولي:-

H_o: لا يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية ، السيولة ، الأمان).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار T حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمستوى تأثير أنظمة حماية أموال المودعين على مستوى الربحية، السيولة، الأمان.

البيـــــــان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	الدلالة المعنوية
المتوسط العام للعبارات المتعلقة بتأثير أنظمة حماية أموال المودعين على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان	4.004	0.428 0.4	21.270 21.27	0.000 0.000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 21.270 بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية ، السيولة ، الأمان)

ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على" يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية، السيولة، الأمان). وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 4.004 وهو أكبر من المتوسط المفترض 3 وهذا يدل على ارتفاع مستوى تأثير أنظمة حماية أموال المودعين على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان لإجمالي العينة ولجميع العبارات وبذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي :

- ✓ يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع على مستوى(الربحية، السيولة، الأمان).

تحليل الفرضية الثانية:-

$H2_0$: لا يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية ، السيولة ، الأمان).

$H2_1$: يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية ، السيولة ، الأمان).

الجدول رقم (7) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمستوى تأثير أنظمة الرقابة على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان.

البيـــــــان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المتوسط العام للعبارات المتعلقة بتأثير أنظمة الرقابة على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان	4.093 4.093	0.409 0.409	24.221 24.221	0.000 0.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 24.221 بدلالة معنوية 0.000 وهي أقل من أي مستوى معروف لذلك نرفض الفرضية العدم التي تنص على " لا يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية ، السيولة ، الأمان)." ، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على" يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع على مستوى (الربحية، السيولة، الأمان). وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات العينة 4.093 وهو أكبر من المتوسط المفترض 3 وهذا يدل على ارتفاع مستوى تأثير أنظمة الرقابة على مستوى الربحية ، السيولة، الأمان لإجمالي العينة ولجميع العبارات وبذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي : يوجد اثر ذو دلاله إحصائية لأنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع على مستوى(الربحية ، السيولة ، الأمان).

النتائج :

1. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع والزيادة في نسبة السيولة فكلما كانت درجة الحماية جيدة كلما زادت نسبة السيولة والعكس.

2. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع والزيادة في نسبة الربحية فكلما زادت الحماية على الودائع زادت نسبة الربحية والعكس.
3. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الحماية بصندوق ضمان الودائع وبين درجة الأمان فكلما زادت الحماية على الودائع زادت درجة الأمان والعكس.
4. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع والزيادة في نسبة السيولة فكلما زادت درجة الرقابة أدى ذلك إلى زيادة السيولة والعكس.
5. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع والزيادة في نسبة الربحية فكلما زادت الرقابة زادت نسبة الربحية والعكس.
6. وجود علاقة ذات اثر معنوي بين أنظمة الرقابة بصندوق ضمان الودائع وبين درجة الأمان فكلما زادت الرقابة زاد الأمان والعكس.

التوصيات:

1. نشر الوعي لدى المودعين بأهمية الصندوق والدور الذي يقوم به من اجل حماية ودائعهم مما يجعل لهم الثقة في الإيداع في الجهاز المصرفي وعدم السحب في حالة الأزمات.
2. زيادة التركيز علي الدور الرقابي لصندوق ضمان الودائع الذي يؤدي بدوره إلى تحسين أداء الجهاز المصرفي وحماية ودائع العملاء.
3. تعزيز القوانين واللوائح و الإجراءات المتعلقة بحماية أموال المودعين بالطريقة التي تكفل حماية الأموال من جهة وعدم إهدار فرص الاستثمار من جهة أخرى .
4.ضرورة الاهتمام بالبحوث العلمية وذلك بمساعدة الباحثين في الحصول على المعلومات التي تساعد في تطوير وتحسين الخدمات المصرفية عن طريق ملء الاستبيانات بجدية وإرجاعها للباحث والتي تمثل أهم أدوات جمع البيانات، حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته 35 % من الاستبيانات بين استبيانات غير معادة ومستبعدة وتعني الأخيرة أن المستجوبين أظهروا عدم الجدية أو إهمال بعض الإجابات.

Summary of the study

This study aims to know the role of the deposit guarantee fund in improving the performance of the Libyan banking system, by choosing the protection and control systems used in the deposit guarantee fund to improve the performance of the banking system. The study sample was represented in the deposit guarantee fund and the Central Bank of Libya Sebha branch, and the management of branches in the southern region For the Republic and National Commercial Bank.

This study is based on two main axes: the first is concerned with choosing protection systems at the level of profitability, liquidity, and safety. As for the second, it is concerned with choosing knowledge of control systems at the level of profitability, safety. For the protection and control systems used in the Deposit Guarantee Fund to improve the performance of the banking system, the study reached the following results:

1-There is a significant effect relationship between the protection systems of the deposit guarantee fund and the increase in the ratio of liquidity, profitability and safety, so the better the degree of protection, the greater the ratio of liquidity and profitability to safety and vice versa.

2-The existence of a relationship with a moral effect between the control systems of the Deposit Guarantee Fund and the increase in the ratio of liquidity, profitability and safety. The higher the degree of control, the more liquidity, profitability, safety, and vice versa.

المراجـع:-

العلاق ،بشير عباس ،البنوك المركزية،1998، الأردن.
سامي خليل، النقود والبنوك، 1982، شركة كاظمة للنشر ،الكويت.
صالح الأمين الأرباح، النقود والمصارف،1991 ،دار الكتب الوطنية، غريان.
زكي، عبدا لرحمن، النقود والبنوك، 1997، دار الجامعة العربية، الإسكندرية.
عبدا لله أمين، العمليات المصرفية، 2004، دار وائل لنشر، الأردن.
هندي، منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، 1984، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
سلطان؛ محمد، إدارة البنوك، 1993، الدار الجامعية، بيروت.
خامساً: الموقع الالكتروني:-
الجمعية الدولية لضامني الودائع.www.iadi.org
صندوق ضمان أموال المودعين www.dif.gov.ly
الموقع الإلكتروني للمصرف التجاري الوطني www.ncb.ly

Auto-Generation Electricity Hybrid System

Prepared By:
Mohamed Ali Naili
An aeronautical engineer, Master degree
masataneng@gmail.com
Tripoli, Libya.

Abstract

Wind turbines are the means of converting wind energy into electrical energy. It has been the objective of this study to find out whether it is possible to match a wind turbine that is more suitable for an electric motor of lower rotational speed. In achieving this objective, use was made of a typical horizontal axis wind turbine with actual an electric motor.

Based on the annual energy yield normal system was working to produce energy, this study indicates that the constant of the energy because of an electric motor working. Therefore the optimum value of rated speed is maximum speed that produces higher energy continuously. Moreover, for suitable system main parameter is the energy requirement (electricity energy).

Objective

It is not unexpected that certain brands of horizontal wind turbines are optimally designed for a certain wind speed regime or regimes prevailing at a certain areas of the world. In other words, the wind turbine is designed such that it would work most efficiently if it were installed at a site of a given wind speed regime. On the other hand, new turbine would work high efficiently if it were installed anywhere. It is thus expected that the new system can fixed without specific parameters for the position. It is not unexpected that hybrid system would compare with wind turbine.

It is the objective of this study to find out whether it is possible to design a wind turbine that is most suitable for an electric motor. In achieving this objective, use was made of a typical wind turbine aerodynamic design procedure together with actual suitable device data. Analysis and comparison of the final results were based on the input and output energies.

The P(V) curve

The power output of the wind turbine varies with the wind speed as shown schematically in Figure (1). It is noted from this figure that the wind turbine does not produce any power until the wind speed , V, exceeds what is termed the 'cut-in wind speed', V_C. Beyond this velocity the power output, P, increases as V increases. When the wind speed reaches a value termed the 'rated wind speed', V_r, the wind

turbine produces its rated power output, P_r. From thereon, as the wind speed increases the power output remains constant. Once V reaches a value termed the 'furling wind speed', V_f, the value of P becomes zero [6].

It is expected that wind turbines commercially available in Europe, for example, are more suitable for such a continent where wind speed patterns show relatively higher annual average wind speeds. It is well known that the annual average wind speed in Libya is relatively low, so it is not unexpected that the performance of those turbines in Libya will be less efficient than if operated in Europe. The P(V) curve is constructed from the $C_P(\lambda_0)$ curve of the wind rotor plus the $P(\omega)$ of the electrical generator to be employed, where 'ω' represents the rotational speed of the generator. The wind turbine power curve strongly depends on the wind rotor $C_P(\lambda_0)$ curve.

The power output of the new turbine constants with the electric motor speed as shown schematically in Figure (2). It is noted from this figure that the new turbine does not produce any power until the electric motor speed , V_m, exceeds what is termed the 'cut-in speed', V_C. Beyond this velocity the power output, P, increases as V increases sharply. When the electric motor speed reaches a value termed the 'rated wind speed', V_r, the new turbine produces its rated power output, P_r. From thereon, as the system speed increases the power output remains constant. V does not reach a value termed the 'furling wind speed', V_f, the value of P never becomes zero.

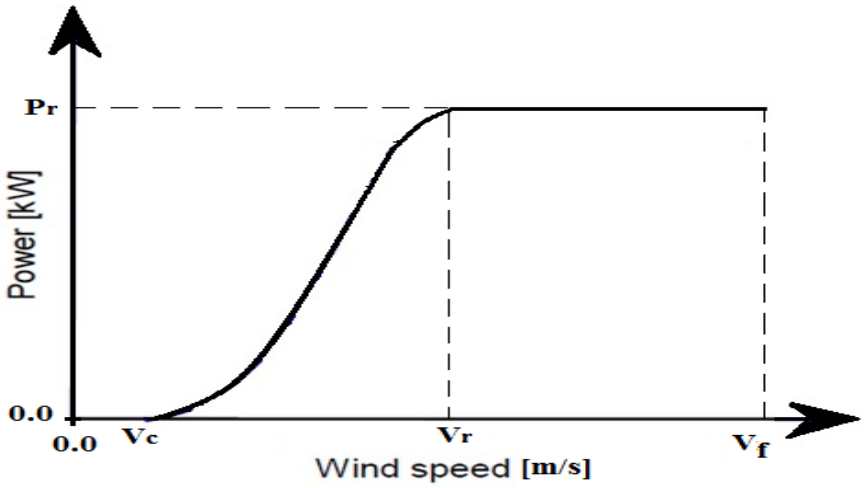

Fig. (1): Schematic drawing of typical P(V) curve [8].

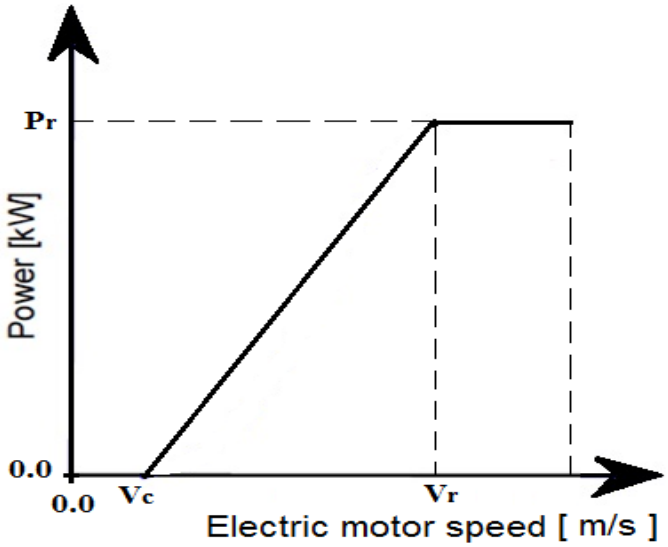

Fig. (2): Schematic drawing of new P(V) curve

Analytic procedure

In order to determine the annual energy yield at the selected site for any of the case studies, a sequence of computational procedures were followed. This sequence consisted of wind rotor aerodynamic design followed by performance analysis of the designed rotor and then the construction of the power curve for the resulting wind turbine. Similarly, the new system will take the same sequence.

Wind energy yield at a site

1. Wind speed data

For the sake of this study, raw wind speed data recorded by Libyan National Meteorological center at the city of Misurata were employed. This data set contains measurements of mean wind speed at 3-hours intervals taken at a height of 10 meters above ground level. The data was recorded in 2010 and covers a period of 12 months. It is found that mean wind speed for this site was 5.3 m/s.

2. Method of evaluation

By definition, the power P is given by:

$P = \frac{dE}{dt}$ (Joule / sec) or (Watt) ……..… (1)

Hence, $E = \int P(t)dt$ ……..… (2)

Now given the power curve of the wind turbine P(v), and given the raw wind data V(t), the integral in (2) above may thus be evaluated as follows

$E \approx \sum_{i=1}^{i=N} Pi(Vi)\,\Delta t$ ……..… (3)

Where:

N = total number of wind speed data points.

Δt = 3 hours in this case.

$P_i(V_i)$ = electrical power output when $V=V_i$

The units of E would be (KW-hr), since P is evaluated in units of (KW).

Since N is large, the summation in (3) would be a good approximation to the integral given by (2). Moreover, since the proper evaluation of energy yield at the selected site is not the objective of this study, this approximation is thus justified.

Description of cases

Table (1) below shows a total of thirty cases studied with a symbol assigned to each one. The letter 'T' stands for the design tip speed ratio while 'V' stands for the rated wind speed. So for example the symbol 'T5V11' refers to the case in which λ_{0D} and V_r were equal 5 and 11 respectively. Normally, values of $\lambda_{0D\ of}$ around 7 are used in commercially available wind turbines. However, for the purposes of this study lower values of λ_{0D} were investigated, namely 6, 5 and 4 as shown in table (1). Moreover, it is noticed that values of rated wind speed of a substantial number of existing horizontal axis wind turbines lie in a range of 12 to 14 (m/s). Once again, lower values of Vr, namely 11 and 10 were investigated in order to study their effect on energy yield at sites of generally lower annual mean wind speeds.

Table (1): Cases studied with their respective symbols

V_r (m/s)	λ_{0D}				
	4	5	6	7	8
10	T4V10	T5V10	T6V10	T7V10	T8V10
11	T4V11	T5V11	T6V11	T7V11	T8V11
12	T4V12	T5V12	T6V12	T7V12	T8V12
13	T4V13	T5V13	T6V13	T7V13	T8V13
14	T4V14	T5V14	T6V14	T7V14	T8V14
15	T4V15	T5V15	T6V15	T7V15	T8V15

Wind rotor design

For the given values of ρ, η_{GB}, η_{EG}, P_r, Cp_r, the radius of the rotor, R, may be determined for any given value of the rated wind speed, V_r , using the mathematical relationship.

$$P_r = \frac{1}{2}\rho\, Cp_r \pi\, R^2\, V_r^3 \eta_{GB}\, \eta_{EG}$$

Since the rotor diameter varies inversely with the square of rated wind speed, the blade chord distribution for any given design tip speed ratio is determined in non-dimensional form, namely as C(r/R). In this manner, for a given value of design tip speed ratio one obtains a group of "geometrically similar blades" though with different actual values of rotor radii and actual values of chord distributions. Consequently, the $Cp(\lambda_0)$ curves for the whole group (with the same λ_{0D}) are absolutely identical.

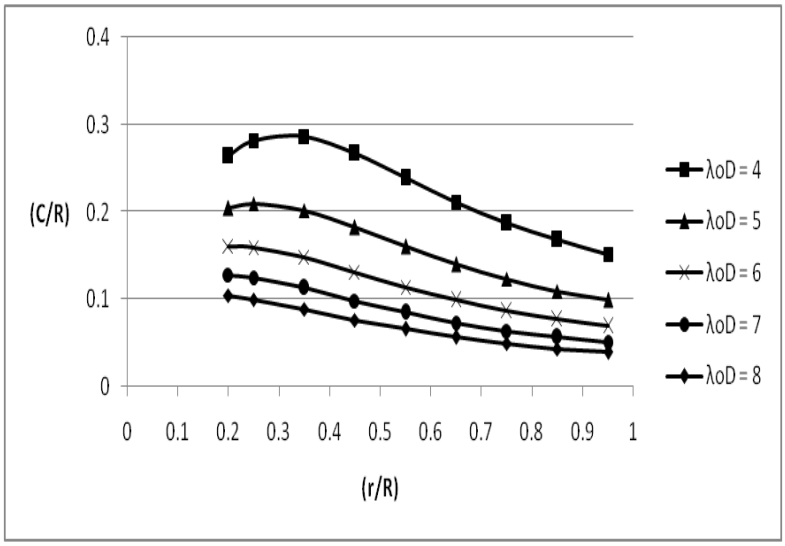

Fig. (2):Influence of λ_{0D}on blade chord distribution.

Wind rotor performance.

Cp (λ_0) curves for the five wind rotor geometries were obtained as shown in Fig.(4). In performing the above procedure, use was made of the aerodynamic data contained which presents variation of lift and drag force coefficients as functions of angle of attack for the airfoil used, namely NACA 0012.

As can be seen from Fig.(4) the $C_p(\lambda_0)$ curves follow the normal trend. The power coefficient increases with the increase of tip speed ratio and reaches a maximum value ranging from 0.46 to 0.475 and then falls down continuously. It can be seen that the value of λ_0 at which Cp attains its maximum value increases as λ_{0D} increases. This is mainly due to the fact that the rotor design is based on maximizing the local value of Cp at the selected design tip speed ratio. It is also noticed that the operational range increases slightly with the increase of λ_{0D}.

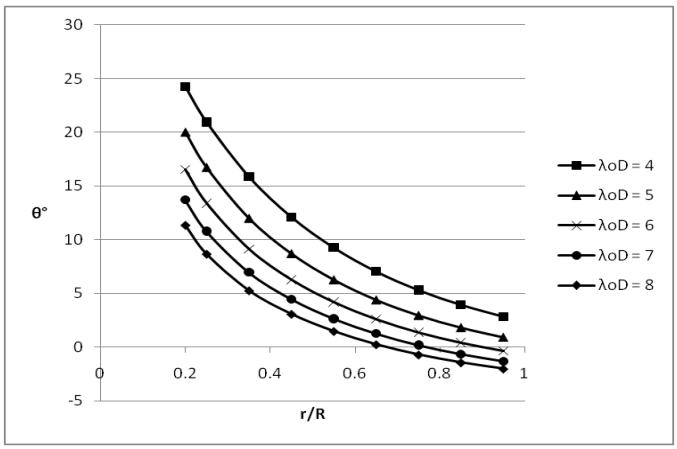

Fig.(3): Influence of λ_{0D} on twist angle distribution.

Wind turbine power curve

The wind turbine power curve was constructed via the matching of the wind rotor power characteristics with nominal electrical generator power characteristics.

For each one of the five distinct rotor geometries, six different rotor diameters were employed corresponding to the six different rated wind speeds selected, namely 10, 11, 12, 13, 14 and 15 (m/s). In this manner six different wind turbine power curves were obtained for each of the five values of λ_{0D}. It is noted that in order to obtain any one of these power curves, the same nominal electrical generator power characteristics were employed. The same results are presented in the form of power curves for a given value of V_r and different values of λ_{0D}.

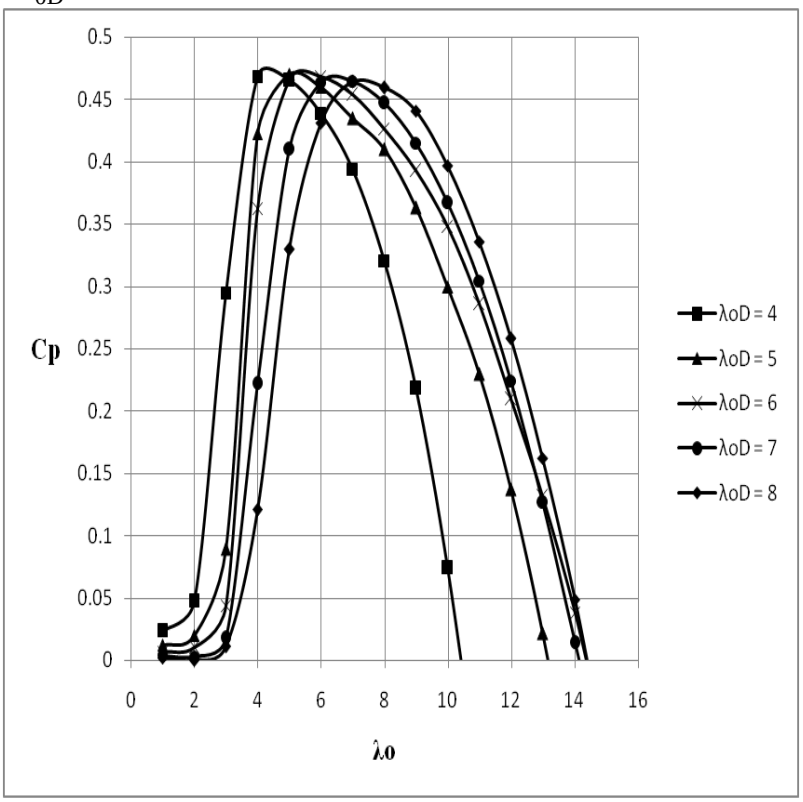

Fig. (4):Variation of power coefficient with changes in tip speed ratio.

Wind energy yield.

In order to investigate the effect of rated wind speed as well as the effect of rotor design tip speed ratio on energy yield, raw wind speed data collected at the city of Misurata were employed.

1. Effect of rated wind speed

Fig. (5) presents curves of annual wind energy yield, E_{an}, as a f unction of rated wind speed for given values of λ_{0D}. It can be seen from this figure that the increase of V_r leads to a continuous decrease of E_{an} for all cases of λ_{0D}. This result is due to the shift of the power

curve to the right as Vr increases. However, it must be noted that though decreasing the rated wind speed leads to increased wind energy yield, the substantial increase in the rotor diameter would certainly lead to increased cost of the rotor itself plus the cost of other wind turbine parts such as the tower and the mechanical parts of the control system. Therefore, to determine the optimum rated wind speed for a site, one has to analyze the added costs resulting from the reduction of Vr and weigh them against the gains in wind energy yield over the assumed life time of the wind turbine.

2. Effect of design tip speed ratio

Fig.(6) presents curves of E_{an}, as a function of λ_{0D} for given values of V_r. It can be seen from this figure that for any given value of rated wind speed, the annual energy yield increases with the increase of λ_{0D} up to a value of around 6. From thereon, the value of E_{an} decreases continuously. This is mainly due to manner in which the power curve changes with λ_{0D} for any fixed value of Vr. Thus for the given site, there seems to be an optimum design tip speed ratio of around 6 irrespective of the value of the rated wind speed.

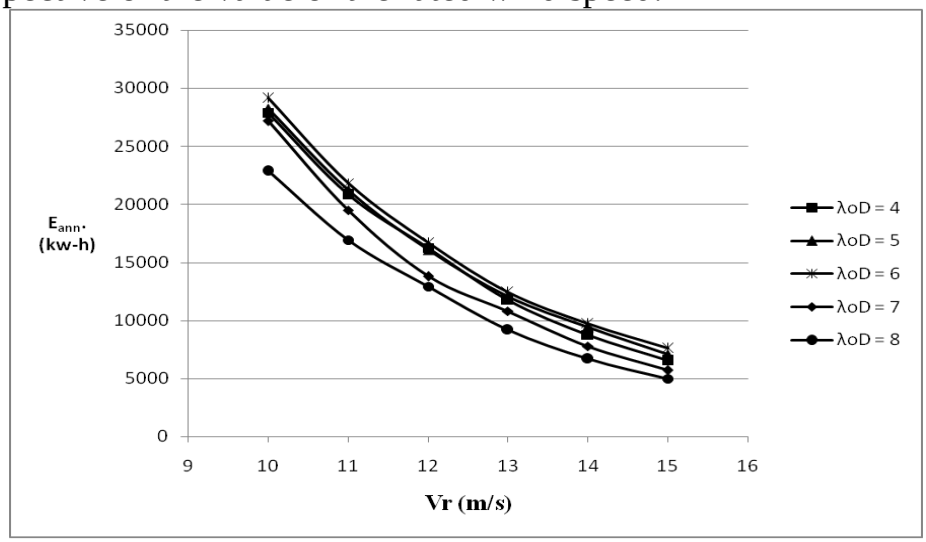

Fig. (5): Influence of λ_{0D} on annual energy yield for different values of V_r.

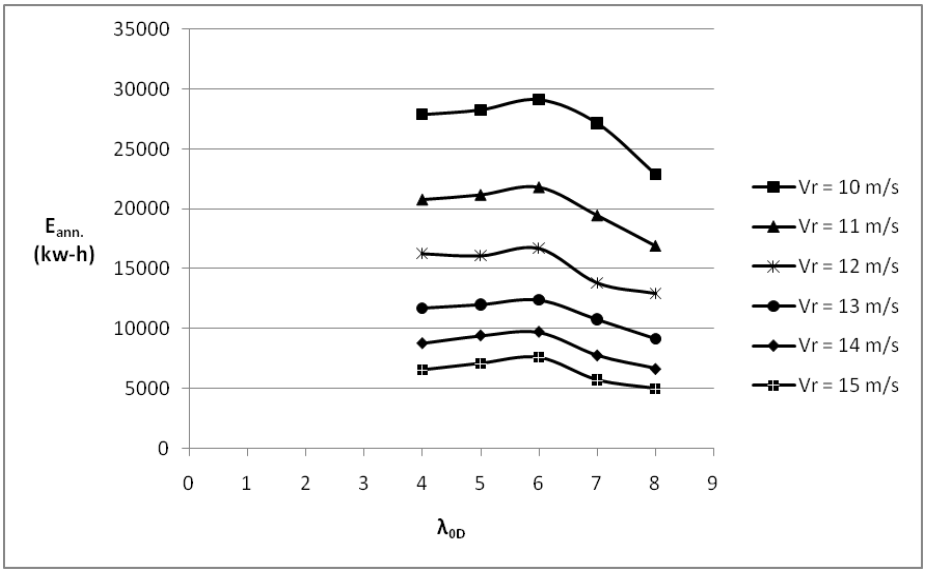

Fig. (6): Influence of V_r on annual energy yield for different values of λ_{0D}.

New system working

From previous procedures new combine system will be in easily way just run up and go directly to optimum constant value, without any influence parameters except reliability of its components.

The annual energy comparison

Following table (2), illustrated resultant energy that produced by each system:

Item	Wind turbine (KW-hr)	Electric turbine (KW-hr)	Increasing (%)
Total energy	28,275.575	130,782.858	462.5
Net energy	28,275.575	122,022.858	431.5

General comparison

The advantages of new system can noted in following table that support the aim of this study. Components, installation, working idea, ……., etc. known because they are from existing systems.

Table (3), comparison between wind turbine and electric turbine.

The item	Wind turbine	Electric turbine
Unit construction	Complicated	Simplified
Components	A lot	Few
Electricity	Expensive	Cheaper
Unit price	Expensive	Cheaper

Output energy	Variable (respect of wind velocity)	Steady
Quantity of energy	Fluctuated (respect to wind velocity)	Maximum
Installation place	Special	Anywhere
Installation and maintenance	Difficult	Easy
Working speed	Variable	Constant
Guiding systems	(yawing and pitching)	No need
Brake system	Important	No need
Working conditions	Limited speeds	Unlimited

Conclusions

From the foregoing discussion, the results of this study show that within the constant speed of hybrid system the following conclusions may be drawn:

- For the hybrid system employed, the annual energy yield reaches a maximum constantly.
- Almost there is no out surroundings influence on the performance of this system.
- There is no equivalent system can produce the equal energy.
- The losses enclosed in cyclic maintenance.

To give this study applicable side which will approve the results of hybrid system, cost, installation, and output energy, we have to buy and install whole system.

References

Gary L. Johnson, "Wind energy systems", Pub. Manhattan KS, 2001.
Sathyajith Mathew, "Wind energy, fundamentals, resource analysis and economics" , Pub. Krips bv, 2006.
Mukund R. Patel, "Wind & solar power systems", CRC Press LLC, 1999 .
J. F. Manwell, J. G. McGowan, and A. L. Rogers, "Wind energy explained", John Wiley & Sons Ltd., 2002.
IEC 61400-1, "Wind turbines- part 1: Design requirements", International Electro technical Commission, 2005.
DNV/ Risφ, "Guide lines for design of wind turbines", Jydsk Centraltry kkeri, 2002
Emmanuel Y. Osei, "Technical & financial assessment of a 50 MW wind power plant in Ghana", Msc thesis, Kwame Nkrumah University, Ghana, 2010
Desire Le Gourieres, "Wind power plants theory and design", Pergamon Press Ltd., 1982.
Grant Ingram, "Wind turbine blade analysis using the BEM method", technical report, Durham University, 2011.
M. Ragheb, "Optimal rotor tip speed ratio", technical report, Springer Verlag, Germany, 2011.
George Sterzinger, and Matt Svrcek, "Wind turbine development: location of manufacturing activity", department of energy, USA, 2004.

Tony Burton, David Sharpe, Nick Jenkins, and Ervin Bossanyi, "Wind energy handbook", John Wiley & Sons Ltd. , 2001
National Renewable Energy Action Plan,2009, Ireland.
Global wind report: annual market update 2013, GWEC.
Worldwide electricity production from renewable energy sources: stats and figures series, 2013, GWEC.
Robert E. S., and Paul C. Klimas, "Aerodynamic characteristics of seven symmetrical airfoils", spring field, 1981.
Libyan National Meteorological Center, (LNMC), Tripoli, Libya.

LA FIGURATION DU CORAN DANS L'ALHAMBRA DE WASHINGTON IRVING ET LE FOU D'ELSA D'ARAGON.

Dr. Abdelhakim Achérif

Le Coran, le livre saint des Arabes et par la suite, de tous les musulmans. Washington Irving l'a déjà emprunté dans ses contes de l'Alhambra.

C'est dans le conte de la légende de l'astrologue arabe que se trouve la présence du Coran. Washington Irving évoque ce livre sacré dans une conversation entre le roi de Grenade Aben Habuz et l'astrologue arabe Ibrahim Eben Abu Ajub :

> *« - As-tu entendu parler, ô roi, du jardin d'Iram, un des prodiges de l'Arabie heureuse ?*
>
> *- J'ai entendu parler de ce jardin : il est mentionné dans le coran, au chapitre intitulé (l'aurore du jour). J'ai entendu à son sujet des récits fantastiques de la bouche des pèlerins qui sont allés a la Mecque : mais j'ai cru que ce n'étaient que des fables, comme en racontent souvent les voyageurs qui viennent de loin ».*

Aragon utilise cette même sourate du coran, exactement comme l'a fait Washington Irving. Le poète français écrit dans le Fou d'Elsa :

> *« Commentaire de zaid : Mon maître avait lu ces vers à des poètes qui l'en querellèrent l'étrangeté de ses rimes. Il leur dit : Est-ce que le soleil levant rime suivant la règle avec la terre qu'il inonde ? Appelez ce poème Al-Fadjr, c'est-à-dire l'aube, comme la quatre-vingt neuvième sourate, qui commence par l'invocation du pair et de l'impair). Il ajouta qu'ici les rimes avaient cette imparité merveilleuse qu'il y a entre l'homme et la femme et qui donne à la femme l'avantage du dernier mot. Il me dit encore, plus tard y revenant, que la seule rime parfaite est l'homme et la femme qui ne riment point suivant les traités et que pour lui toute poésie est art de vivre double. Qu'un jour va venir où cette*

perfection nommée couple sera l'innombrable roi de la terre. »[102]

Donc la même sourate du Coran apparaît tout d'abord dans l'Alhambra de l'écrivain américain Washington Irving avec une traduction 'l'amour du jour) et ensuite dans le fou d'Elsa avec une autre traduction du même titre de la sourate 89ème, l'aube. Ceci est dû au fait que le Coran a plusieurs fois été traduit pour les occidentaux. C'est pourquoi on trouve les mêmes titres des sourates du Coran qui se modifient d'une traduction à une autre. Il est important de souligner que cette sourate 89ème, ne commence pas par l'invocation du pair et de l'empire comme Aragon l'a écrit, car ce verset n'est que le troisième et non le premier c'est-à-dire le début de cette sourate. Voici comment elle est énoncée dans le Saint Coran :

De par le nom de Dieu tout miséricordieux, tout compatissant
1. par l'aube ! 2. par [les] dix nuit ! 3. par le pair et l'impair

Ce qui attire l'attention d'Aragon dans cette sourate n'est pas l'histoire qui relatée, ce sont les mots qui frappent poétiquement. C'est plutôt ce Aragon interprète par (l'invocation du pair et de l'impair), dans une sorte de complémentarité comme celle du couple, de la femme et de l'homme.

Dieu l'impair selon les traducteurs arabes du Saint Coran devient chez Aragon un impair de l'homme et de la femme. Dieu n'a pas le dernier mot, mais la femme. A partir des termes witr et shaf' employés par les traducteurs du coran dans les sens respectifs de shaf' : pair, qui symbolise la symétrie qui s'observe dans la création divine et witr, impair, qui symbolise l'unicité de Dieu, Aragon ne mentionne pas l'impair à savoir le Dieu et ne retient que le pair, shaf'. Il aborde ce verset et ne le comprend qu'avec sa logique marxiste occidentale qui consiste à dire que l'homme et la femme sont complémentaires, et que c'est précisément de cette différence pair et impair que né le couple. Or il est dit dans ce verset que l'impair est le Dieu et non la femme. La femme et l'homme sont pairs dans la tradition musulmane. Ceci toutefois se conçoit car son Dieu, c'est Elsa et lui Aragon, s'efforce de jouer le rôle du prophète d'Elsa, de ce Dieu qui va surgir dans le vingtième siècle, tandis que lui Aragon ne vit que dans la fin du quinzième siècle, dans les années de la chute de

Grenade. Ce Medjnoun, prophétique annonce à ces chants la venue de la femme divinisée du couple.

Pourtant la même sourate a été utilisée par chacun de ces deux écrivains américain et français, mais point dans le même sens, car W. Irving a emprunté à cette sourate l'histoire du jardin d'Iram. L'auteur américain ajoute dans l'Alhambra à ce propos :

> *« voici l'histoire de ce jardin :Autrefois, lorsque ce pays était habité par les Addites, le roi Sheddad, fils d'Ad, fonda ici une cité magnifique. Lorsqu 'elle fut achevée et qu'il vit sa grandeur, l'orgueil et l'arrogance lui troublèrent le cerveau. Il décida d'y bâtir un palais avec des jardins qui rivaliseraient avec tout ce qu'explique le coran du paradis céleste. Mais la malédiction d'Allah le punit de ses présomptions. Lui et ses sujets furent effacés de la surface de la terre et sa vie splendide, son palais et ses jardins, furent placés sous un charme perpétuel qui les dissimulent aux yeux de l'homme, sauf par intervalles, afin de perpétuer le souvenir de son péché. »*[102]

Cette sourate du coran qui a attiré l'attention de l'écrivain américain et du poète français, voici ce que les commentateurs du Coran en disent :

> *« a. Irâm serait le nom d'une cité de l'Arabie méridionale dans la région habitée par les anciens Addites.' Ad, l'ancêtre de cette confédération tribale, avait deux fils, Shaddâd et Shadîd. (Devenu grand roi de la terre), Shaddâd b. 'Ad décida de bâtir une cité à l'image du paradis dont il avait entendu parler. Son projet fut exécuté. La ville dotée de colonnes d'or, murailles d'argent, les portes garnies de pierres précieuses étaient d'une beauté et d'un faste défiant l'imagination. Lorsque le roi voulut inaugurer la merveilleuse cité, le prophète Hûd alla le trouver et lui recommanda de ne pas tirer trop de vanité de cette réalisation, de se montrer plus modeste et de craindre Dieu. Le roi le prit pour un radoteur et ordonna à sa garde de l'éloigner. Or, un ouragan de sable survint et ensevelit la ville fabuleuse du roi Shaddâd dans sa totalité ».*[102]

La deuxième et la troisième propositions précisent même où se trouve cette cité sur la carte géographique du monde arabe :

« b. Selon Yaqût, l'appellation (Irâm aux colonne) doit s'appliquer à Damas.

c. Tabari (xxx, 175 et suiv.) fait état d'une opinion selon laquelle il s'agirait de la vieille Alexandrie, célèbre par sa colonne de marbre d'un seul bloc (colonne qui existe d'ailleurs encore actuellement) : mais il pense qu'il s'agit d'une tribu (gabîla) apparentée ou d'origine 'adite ».[102]

Enfin après avoir éclairé cette sourate qui démontre l'histoire d'une ville du paradis disparu, on saisit mieux maintenant les mobiles qui ont incités tant W. Irving qu'Aragon à insérer cette cité dans leur œuvre. L'atmosphère des contes de l'Alhambra, comme du Fou d'Elsa est celle de la Grenade mythique, qui renvoie à une autre cité légendaire Irâm. La véritable Grenade mythique qui fait rêver les occidentaux s'est effondrée à la fin du quinzième siècle. Elle a perdu le charme et la magie des Mille et une nuits, car les Arabes sont partis avec leur rêve oriental, ce rêve arabo-musulman. Le palais d'Alhambra et Grenade dans dix neuvième siècle d'W. Irving et dans le début du vingtième n'est plus que décombres, ruines, un rêve oriental qui s'est éteint à tout jamais. Pourtant cette Grenade arabe mythique a été détruite par les rois catholiques et ses successeurs comme le sable qui a effacé Irâm, la légendaire, de la surface de notre planète. Donc le paradis oriental n'est plus là sur la terre occidentale, c'est ce qui justifie le songe de l'écrivain américain et du poète français. Dans la citation d'W. Irving où il évoque la sourate précédente, on a constaté l'existence :

« Des pèlerins qui sont allés à la Mecque »[102]

Chez Aragon dans le Fou d'Elsa, la Mecque se répète plusieurs fois. Aragon écrit à travers l'un des masques qu'il prend pour faire passer sa propre voix. C'est l'homme du ardj qui improvise un poème en réponse à l'étranger, dans le premier chapitre Grenade :

« Je ne veux pas qu'un Berbère ici régnant m'ordonne
De renverser mon vin par respect de la religion ni
Que l'évêque de Cordoue arrive avec ce prétendu roi d'Espagne
Pour brûler qui ne confesse point sa foi
Au premier je dis que la Mecque est de l'autre côté
Qu'il aille au désert se nourrir comme la perdrix

Et à ce monarque avec ses cheveux mangés de tiques

Qu'il regarde la maigreur de son peuple avant d'envahir ma vigne »[102]

Le nom de la Mecque se trouve dans la conversation de Boabdil avec les disciples d'Averroès. L'un de ses derniers dit :

« Que le savoir n'est qu'étape du pèlerin

Et qu'importe le chemin qui te mène à la Mecque. »[102]

Aragon donne ici une dimension précise à la Mecque, à savoir le centre de la vérité vers laquelle le pèlerin se dirige. Puis il cite le nom de cette ville sacrée des musulmans comme l'endroit où les représentations des anciens dieux des arabes, ont été détruites après la victoire de l'Islam[102]

Enfin, l'originalité d'Aragon tient à ce que son Medjnoun se dirige vers sa Mecque pendant la prière où se trouve la Kebla non vers l'Arabie mais vers le nord-Est qui est la France où se trouve son Dieu : Elsa, et où cette femme divinisée vivra au vingtième siècle.

En outre Aragon insiste sur la relation qui existe entre les pèlerins et la Mecque, bien plus qu' Washington Irving.

Aragon va ici encore plus loin en dépassant l'écrivain, car il utilise les termes arabes du pèlerinage et il les explique à son lecteur dans le lexique et notes de son œuvre le Fou d'Elsa : Il précise notamment les termes hadjdj et oumra.[102]

Ici il faut noter que même hadjdj n'est pas une obligation dans le sens strict du mot, car les musulmans qui sont pauvres et n'ont pas les moyens de faire le pèlerinage, le hadjdj ne sont pas obligés de la faire. Donc c'est une obligation pour les musulmans qui en ont la possibilité. Enfin l'insistance sur la Mecque par Aragon est concevable, dans la mesure où il voulait s'imprégner de l'atmosphère arabo-andalouse du poète qui vit dans la Grenade de Boabdil 1492, en gardant en même temps sa propre idéologie et philosophie personnelle du XXème siècle, teintée d'athéisme.

Il est à souligner que le nom de la Mecque se trouve dans le Coran par exemple, c'est dans la sourate 48, intitulée la victoire :

« 24 C'est lui qui a éloigné de vous leurs mais, de même que d'eux vos mains, au val de Makkah (la Mecque), après qu'il vous eut donné leur conquête. Et Dieu demeure observateur de ce que vous oeuvrez. ».

Un autre terme qui comporte une signification arabe et coranique est celui des génies chez Washington Irving, quand l'astrologue parle au roi sur les jardins d'Irâm. Il écrit dans son Alhambra :

> *« Je pris possession du palis de Shaddad et séjournai plusieurs jours dans cette imitation de paradis. Les génies qui gardaient ces lieux obéirent à mon pouvoir magique (…) »*[102]

Dans le Fou d'Elsa d'Aragon ces génies de Washington Irving deviennent djinn. Le poète français leur donne une certaine définition dans le lexique et notes de son œuvre, à la lettre D :

> *« Djinn : arabe, être intermédiaire entre l'homme et l'ange, esprit qui pénètre dans l'homme et le met en état de possession. Les poètes sont tous supposés habités d'un dfjin. »*[102]

Dans le Coran il existe une sourate qui s'intitule les djinns vingt-huit versets inspiration Mekkoise. L'interprétation d'Aragon correspond à celle des commentateurs du Coran, car les djinns inspirent les poètes[102]. Mais Aragon ajoute dans le lexique et notes dans la même lettre précédente :

« Doûl : arabe, féminin de djinn ».

Aragon fait une confusion parmi les différents noms des démons arabes. Il a confondu les appellations des goules qu'il a écrit doûl avec djinn.

L'ancienne Arabie possède plusieurs noms des démons : ses Zawâbi', ses Jift, ses Zabâniya, ses démons des solitudes désertiques (Targu) est ses démons de la nuit (Ummu-l-Layl), ses satyres, ses (Taghût), ses nymphes et ses Afârit[102]. Dans lequel Aragon a puisé. Enfin le nom féminin de djinn est djinnia, et non doûl comme Aragon a écrit.

Le poète d'Elsa insère le terme djinn dans le texte du Fou d'Elsa. On peut lire sous la plume d'Aragon :

> *« Or, à la porte des Etendards, Bâb al Bounoûd, où fut arboré le drapeau rouge des Banoù'l-Ahmar à chaque fois que le père, l'oncle ou le neveu était proclamé Emir-al-Moslimîn, grandit la foule qui suit an-Nadjdî, qu'on dit possédé d'un djinn, mais que ne chante-t-il d'amour aujourd'hui qui est le premier jour de la lune le Radjab et*

l'on dit qu'il ne laisse plus de chez lui sortir cette femme au nom si difficile et pour elle seule à présent garde les chants de caresse »[102].

Aragon est plus profond et plus érudit que Washington Irving. Le poète d'Elsa a saisi apparemment la relation entre les mots djinn et Medjnoun, car Aragon insiste sur le fait que c'est le djinn qui permet de créer sa poésie. Le Fou d'Elsa aborde de plein pied ce sujet :

« Et, si c'est le djinn en lui qui chante à la porte des étendares cet homme, on ne l'écoute que trop, ne voilà-t-il point qu'il ne limite plus aux litanies de sa femme, qu'il entreprend de troubler le peuple, d'en tourner les yeux noirs vers les tours du palais pourpre. »[102]

Aragon touche par son poète Medjnoun la spécificité de la vision arabe de l'imagination. D'ailleurs le poète français a saisi cette particularité, c'est pourquoi il ajoute dans le lexique et note, à la lettre A : *« 'Alâm al-Khyäl : arabe, monde de l'imagination. »*[102]

L'imagination est l'une des principales causes qui fonde les différences entre les écoles poétiques occidentales. Ces derniers reconnaissent presque toute l'existence de cette force. Elles divergent néanmoins entre elles sur l'importance à accorder à celle-ci. Il est paradoxal que le poète occidental adopte dans le Fou d'Elsa la vision orientale arabe de l'imagination. Les Arabes reconnaissent également l'existence de cette force. Toutefois ils n'ont parlé d'elle que rarement. Pourtant il s'avère que chez les Arabes il se trouve deux tendances à propos de cette force. La première est celle qui lie l'imagination au diable, depuis longtemps. Celui-ci est vu comme une source d'inspiration. Les Arabes en accusant le prophète d'être un poète ou un fou dans quelle mesure ils ont compris la nature de l'inspiration et la nature de la poésie. Quelques-uns ont parlé de l'influence de cette force en soi-même. Et comment elle va et vient. Si elle s'en va, le fait de dire la poésie devient très difficile, au point que d'arracher une dent devient plus facile que de composer un seul vers de la poésie. Ils ont pensé parfois que l'imagination est liée avec certains moments et à certaines heures qui sont bons pour recevoir l'inspiration et pour créer. D'autres poètes ont parlé des

visionnaires. Le poète arabe Al Farazdaq[102] a déclaré qu'il a été l'ami du démon et de son fils. A ce propos il écrit :

> *« Eux [le démon et son fils] ils ont mis dans ma bouche des vers sortis de leurs bouches, ces vers sont plus forts que les pierres que l'on lance à quelqu'un qui aboie. »*[102]

Un autre poète arabe Abu Alnajme a précisé que la force de sa poésie vient que son djinn est masculin tandis que le démon de son rival est féminin, djinnia. Aragon a adopté cette tendance. L'autre conception qui voit la poésie comme le produit de l'effort et du travail, que le poète a subi afin de toucher la création. L'importance qu'attachent certains critiques aux règles de l'organisation, de l'imagination conduit à une diminution du rôle attribué à celle-ci. Le poète devient un professionnel, ou un travailleur quelconque, tout le monde peut y avoir accès, puisque l'imagination n'est plus une force exceptionnelle, symbolisée par le djinn. Les poète arabes qui ont insisté sur l'effort et le travail en écrivant la poésie sont nombreux. L'un d'eux Dhou'l-Roummah[102] s'efforce lui-même de réveiller ses sentiments les plus profonds, afin de parvenir à créer. Tandis qu'Abou-Tammam[102] se plonge parfois dans un bain pour donner de l'énergie à son imagination. D'autres poètes arabes par l'observation de paysages naturels tentent de susciter leur imagination[102]. La prolongation du terme djinn continue dans le Fou d'Elsa. Le Medjnoun d'Aragon à cause de son idolâtrie, est inculpé et on le juge. Dans ce contexte, on lit sous la plume d'Aragon :

> *« Le procureur poursuivait la défense du Medjnoun : tenant pour établit que l'accusé, comme tous les poètes, était possède un djinn, il plaidait qu'Al-za en était le nom d'où déduisait que c'était un djinn femelle, une doûl, pour écarter tout jugement qui eût supposé l'exorcisme, car, la doûl, si vous la forcez hors du dément mâle, à le quitter le préfère mort et le tue. »*[102]

Aragon s'est-il contenté de transcrire fidèlement une vision historique ? Certes, dans l'Islam et donc pour les grenadins musulmans, les djinns sont reconnus. Dans le Coran, la sourate des djinns souligne que l'Islam admet l'existence des djinns et la place que ceux-ci occupent dans la démonologie, aussi bien en tant que dogme, qu'élément de la vie quotidienne. Comme le

souligne Hamza, l'un des traducteurs du Saint Coran, ce phénomène existe même avant l'Islam en Arabie, l'Islam l'a hérité. Héritage qu'il a partiellement avalisé, sauf lorsqu'il met en cause l'unicité, la puissance ou la souveraine volonté de Dieu. Les djinns sont mentionnés trente et une fois dans le Saint Coran. Le titre de la sourate est tiré du premier verset où il est question de djinns :

« 1. Dis (il m'a été révélé qu'un groupe de djinns écoutèrent et dirent : Nous avons entendu une récitation merveilleuse »

Il s'agit du prophète qui a récité quelques sourates quand il s'était rendu à la foire 'Ukâdh pour prêcher. Sa récitation du Coran a bouleversé l'ordre et les habitudes des démons. Cet événement miraculeux de la vie de Mohammed a été mentionné par cette sourate des djinns. Deux courants s'affrontent dans le monde arabe à propos des Djinns ; le courant traditionaliste et le courant rationaliste. Le premier courant traditionaliste dont un des représentants est Boubakeur Hamza le précise :

> *« Ils [les djinns] menacent de leurs maléfices le voyageur solitaire, la femme en couches, le nouveau-né auquel ils peuvent substituer l'un des leurs. Pour les exorciser il faut couler le sang, répandre du henné, user des formules prophylactiques – dont la plus efficace est selon al-Kharâ'ati la suivante : je cherche refuge auprès de Dieu contre satan le lapidé ! De par le nom de Dieu tout miséricordieux et tout compatissant. On peut aussi échapper à leurs maléfices, en récitant certaines sourates coraniques […] ou porter sur soi un objet en fer ou certains coquillages. »*[102]

Le deuxième courant qui a régné fort vraisemblablement dans la Grenade arabe de la fin XVème siècle est le rationalisme. Ce dernier présenté par les penseurs et les philosophes arabo-islamiques et dont paradoxalement Aragon cite leurs noms dans le Fou d'Elsa.

Dans le Fou d'Elsa on trouve les disciples du philosophe Averroès[102], et les enfants de Grenade qui récitent le philosophe Avicenne[102] qui nie l'existence des djinns et donne à leur mention dans le texte sacré la valeur d'une simple abstraction 1. Le poète Aragon cite plusieurs fois le nom des mu'tazilites[102]. Ceux-ci

tiennent les djinns pour de simples symboles n'ayant aucune réalité. Ces penseurs et philosophes dont Aragon cite les noms, ne tiennent cependant pas compte des attitudes rationalistes des djinns, au contraire il pense qu'ils n'ont pas d'influence sur l'esprit général de la société et surtout sur la vie juridique dans laquelle se déroule le procès de son Medjnoun par les cadis du procureur de Grenade en 1492. Un autre penseur arabe, Ibn Khaldoun, qui a vécu en Grenade musulmane de 1362 à 1365 comme un conseiller du roi Mohammed V, et qui a joué un rôle important dans la vie politique et culturelle à Grenade, écrit à propos de djinns :

> *« Les versets dans lesquels il est question de la révélation des anges, de l'esprit saint, des djinns rentrent dans la classe des versets obscurs, à cause de l'incertitude dont leur signification est entourée, signification qui n'est pas celles qui sont généralement connues. »*[102]

Ce qui explique la position d'Aragon, qui a consisté à adopter l'attitude traditionaliste à l'égard des djinns. A savoir, il a cherché à présenter le procès en s'appuyant sur le modèle hallâgien de Massignon. Il a donc retenu dans le Fou d'Elsa le côté tragique, irrationnel, brillant, légendaire et oriental du poète. Son but est de choquer en son lecteur l'aspect rationaliste cartésien et occidental qui l'habite.

Ceci a été réalisé au prix de la vérité historique de la Grenade arabe de la fin du quinzième siècle, car il est peut être concevable que la vision traditionaliste des djinns se trouve à cette époque chez un paysan grenadin dans la campagne du royaume de Grenade. Mais dans le monde juridique où il existe les cadis et les procureurs, c'est sûrement la vision rationaliste qui règne, car ils étaient très érudits, ayant bénéficiés du climat culturel très riche et socialement prospère où les bibliothèques foisonnaient de milliers de manuscrits, auxquelles s'ajoutaient les écoles, même l'Université. Il ressort donc de tout ceci que le poète français est plus profond, plus touchant que Washington Irving dans son utilisation poétique de ce terme coranique : les djinns.

BIBLIOGRAPHIE

ARAGON Louis, L'œuvre poétique : du Tome I au Tome XIV 1917-1920, Paris, Livre Club Diderot (1974) 383 p.

ARAGON, Louis, Hugo, poète réaliste, Paris, Sociales, 1952, 63 p.

GARAUDY, Roger, L'Islam habite notre avenir, Tours, Desclée de Brouwer, 1980, 180 p.

GARAUDY, Roger, Promesse de l'Islam, Paris, Seuil, 1981, 179 p.

HILAL, Mohammed Ghonemi, L'influence de la prose arabe sur la prose persane, Université de Paris, Thèse de Doctorat d'Etat ès-Lettres, 1952, deux tomes, 535 p.

HOSSENE, Hidayat, L'islam en Iran, Islamic culture, Haydarabad, 1928, tome, I, p. 620-631.

HOURANY, George, Averroès musulman, In, Colloque multiple Averroès, Paris, 20-23 September 1976, Les Belles Lettres, 1978, p. 20-32.

IBN AJIBA, 'Aghaid Al himam fi charih Al hikam (La volonté d'expliquer les sagesses), Beyrouth, Dar Alma'arifa, s. d., 350 p.

IBN HAZM, Epître moral Kitab Alhalaq wa el-siyar, traduit par Nada Tomiche, Beyrouth, Commission internationale pour la traduction des chefs d'œuvres, 1961, 174 p.

IBN HAZM, Le collier de la colombe, Paris, Papyrus, 1983, 256 p.

IBN KHALDUN, Le voyage de l'Occident et de l'Orient, Paris, Sindbad, 1980, 331 p.

IBN MANZUR, Lissan al-Arab, (la langure des arabes), Beirut-Lebannon, s. d., Dar sader, publishers, II t.

IDRISS, Souheil, Al-Manhal, Dictionnaire Français-Arabe, Beyrouth, dar alilim lilmalayinne, 1972, 109 p.

IQBAL, Mohammed, La métaphysique en Perse, Paris, Sindbad, 1980, 146 p.

IZAT, Hassan, Sh'ir al-Woughouf ala al-attlal (La poésie de l'amour en Arabie), Damas, 1980, 200 p.

KAHHALA, Omar Rida, Mu'jam almua allifin, (Biographies d'écrivains), Damas, 1957-1967, 15 tomes.

KHAWAM, René R., La poésie arabe, Paris, Seghers, 1975, 336 p.

LACOSTES, Yves, Ibn Khaldoun, naissance de l'histoire passée du Tiers monde, Paris, F. Maspero, 1969, 279 p.

M., BLACHERE, R., Grammaire de l'arabe classique, Paris, G.P. Maisonneuve, 3ème édition, 1952, 509 p.

MASSIGNON, Louis, La passion de Halladj, Paris Gallimard, 1975, 4 volumes.

MUSSA, Alazb, Alsira hawl al'akil fi Al islam, (Le conflit sur la raison dans l'Islam), Kadaya arabia (Beyrouth), n° 1. Avril, 2ème année, 1975, p. 47-57.

SAID, Edward, L'Orientalisme, l'Orient créé par l'Occident, Paris, Seuil, 1980, 292 p.

SHARAF, Mohamed Jalal, Al Halladj, Le Caire, 1970, 142 p.

HUGO, Victor, Odes et ballades, Les orientales, paris, Garnier-Flammarion, 1968, 442 p.

IBN HAZM, De l'amour et des amants, traduit de l'arabe et présenté par Gabriel Martinez-Gros, la Bibliothèque arabe, Paris, Sindbad, 1992, 260 p.

IRVING, Washington, Alhambra, contes, Barcelona, Escudo de Oro, 1931, 286p.

IRVING, Washington, Tales of the Alhambra, Granada, Padre Suarez, 1965.

Les Mille et une Nuits, traduction de Joseph Charles Mardrus, Paris, Robert Laffont, 1899-1904, 2 volumes

Les Mille et une Nuits, traduit par Antoine Galland, Paris Flammarion, 1965, 12 volumes.

ORIOL-BOYER, Claudette, La réécriture, édition Ceditel, Université de Grenoble-Stendhal 1er trimestre, 1990, 219 p.

Journal of Scientific Research Issued By:

Africa University for Humanities and Applied Sciences

Principles and Regulation

A brief about the Journal

It is an evaluated-based, quarterly journal issued **Africa University for human and Applied Sciences** – Libya - in Arabic and English. It is interested in publishing research papers and scientific studies, as well as, presenting books and periodicals summaries, Doctorate or Master Theses, conferences and workshops reporters inside and outside Libya.

Journal Objectives

Activating and enriching scientific research in all scientific fields related to the University majors Paying attention to the comprehensive development issues in the light of the local, regional and international changes offering a chance for researchers to publish their studies and to convey their ideas in order to expand the circle of knowledge among researchers, decision makers and practitioners inside and outside Libya creating a scientific dialogue among researchers and those who are interested in updated issues in all scientific fields related to the University majors

Publishing principles, regulations and criteria

Studies and research papers presented to publication in the journal should accordance with the following principles and regulations:

1. **Research and studies:**

These should be :

- ✓ original in terms of the research ideas and them; they should neither be published nor part of a Doctorate or a Master thesis
- ✓ written in a correct methodology and
- ✓ written in a clear and correct language; they should be coherent and cohesive

2. **Referencing:**

Sources should be cited and documented chronologically accordance with the following:

- ✓ **Reference to a book**

Elements to cite:
Full name of the author, title of the book, place of publication, publisher, year and page/s.

- ✓ **Reference to an article in a journal**

Elements to cite:
Full name of the author, name of the journal, volume number, date of publication, research or article pages:

- ✓ **Reference to indirect quotation (a contribution in a book):** cite the original source

3. **Footnotes:**

Footnotes are restricted to explaining or clarifying ambiguous points which cannot be included in text and in order to be highlighted. Each page should be numbered independently. Footnotes should appear at the bottom of the page.

4. **References and bibliography:**

Arabic references should be cited first. References should include only what have been actually cited in text by the researcher. They should be ordered alphabetically as follows:

First: Arabic references

- المهدي غنية مبادئ التسويق، (طرابلس: الجامعة المفتوحة (2002).
- عبد السلام ابوقحف مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية (1998)
- محمد المكي "أهمية المراقبة الداخلية للمراجع الخارجي"، (طرابلس: مجلة دراسات في الإدارة والأعمال المصرفية)، العدد 6 (1984)، ص ص: 15-18.

Second: foreign references

- Drury, Colin (2000), Management and Cost Accounting, 5th edition, (London: Thomson Learning).
- Kaplan, Robert (2000), Balance without profit, Financial Management, (January), 23-26

Third: Material from the Web

For citing material from the Web, two additional pieces of information are usually needed:

- **The electronic address or URL of the site (e.g. http ://...)**
- **the date you accessed the site or database**

5. **General and technical principles:**

- ✓ Researchers should write their names, degrees, occupations, place of work in the first page of their research. It is also important to mention the correspondent address, fax and phone number, and e-mail.
- ✓ Research papers and studies should be written in Arabic and English provided that a summary in Arabic, of not more than 150 words, is enclosed.
- ✓ the number of pages, including tables, references, and graphs should not exceed 20 pages
- ✓ Research papers and studies should be printed in Microsoft Word on one side paper of (A4) single-spaced. A (CD) of the work and a Curriculum Vita (CV) of the researcher should be enclosed.
- ✓ Works presented in Arabic should be in **(Simplified Arabic)**.Works presented in English should be in **(Times New Roman)**.
- ✓ Font size should be as follows:
    - Size 18 for the main headlines
    - Size 16 for the subtitles
    - Size 14 for the text
    - Size 12 for the abstract in *italic*
    - Size 10 for the footnotes
- ✓ Margins should be as follows:
    - Up and bottom 2.5 cm
    - Right 3 cm
    - Left 2.5 cm

The research papers and the studies presented to the journal are subject to the evaluation by specialized professors assigned confidentially by the editorial committee. The journal has the right to ask the researcher to make the necessary corrections required by the evaluators. The journal has the right to make minor correction, when necessary, without an advanced permission from the researcher. The editorial committee has the

right to seek assistance of more than one referee if necessary and the researchers will be informed whether their work has been accepted or not according to the referees' reports.

Unaccepted works for publication will not be returned to the researchers.

The researcher vow never to publish the research or the study by any other means for a period of two years from the date of publishing.

All points of view published in the journal represent the writers and do not necessarily represent the view of the journal.

The journal assures to inform the researcher with receiving and forwarding his work to the editorial committee in two weeks time.

The journal assures to inform the researcher of the acceptance of his work in two weeks time from receiving the referrers' reply.

The journal informs the researcher in which issue the work will be published.

Publication rights will be transferred to the journal when the researcher is informed of the acceptance of his work.

Publishing of research or studies in the journal is ordered according to the technical considerations, and to the submission date, not to the importance of the work or status of the researcher.

The researcher obtains three copies of the issue when his research or study is published.

6. Correspondence addresses:

All studies, research and correspondences should be sent to the Head of the Editorial Committee of **University Journal of Scientific Research:**

Africa University for human and Applied Sciences

On the following address: P. pox 83060 Tripoli – Libya

E-mail: Info@africaun.edu.ly

Phone: +218217291428**- Fax:** +218217291428

The University web site: www. Africaun.edu.ly

Journal of Scientific Research Issued By:

Africa University for Humanities and Applied Sciences

General Advisor

Dr.Mabruk Muftah Abushina

Head of the Editorial Committee

Dr. Abdin A. Sharif

Members of the Editorial Committee

Dr. Abdelhamed Ali Magrus

Dr. Hager Emihammed Alwasif

Mr. Akram H. Mom Moamer

Eng. Asharf Elgomati

Language review and correction:

Dr. Mahmoud Ammar Elmaloul

Journal of Scientific Research

Issued By:

Africa University for Humanities and Applied Sciences

Tripoli Libya – 2020

Refereed Scientific Journal

Issued semi annually

Issue No. (9) of the First half of the Fifth year 2020

(It is issued twice a year)

All rights reserve

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 - The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in any form or any means، electronic or mechanical، including photocopying recording or by any stored retrieved system، without the permission from the publisher**.**

Journal of Scientific Research
Refereed Scientific Journal
Issued Twice Annually By:

Africa University for Humanities and Applied Sciences

Tripoli – Libya

Issue No. (9) of the First half of the Fifth year 2020

2016 / 201 Legal deposit Number

National Books House- Benghazi - Libya

ISSN: 2707- 9546 - The Paper Version

ISSN: 2707- 9554 - The Electronic Version

Journal of Scientific Research - Tripoli Libya